

مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨١٦٢

الجمعة، ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد عبد الرحمنوف	(كازاخستان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	إثيوبيا	السيد أليمو
	بولندا	السيد تشابوتوفيتش
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيد ميتوي إيدجانغ
	فرنسا	السيد دولاتر
	كوت ديفوار	السيد تانو – بوتشويه
	الكويت	السيد الصباح
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد فيلد
	هولندا	السيد هاسبيلز
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد سوليفان

جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

بناء شراكات إقليمية في أفغانستان وآسيا الوسطى باعتبارها نموذجا للصلة بين الأمن والتنمية

رسالة مؤرخة ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكازاخستان لدى الأمم المتحدة (S/2018/7)

1801618 (A)







افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

صون السلام والأمن الدوليين

بناء شراكات إقليمية في أفغانستان وآسيا الوسطى باعتبارها نموذجا للصلة بين الأمن والتنمية

رسالة مؤرخة ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكازاخستان لدى الأمم المتحدة (S/2018/7)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أرحب ترحيباً حاراً بالأمين العام وبالوزراء وغيرهم من الممثلين الموقرين الحاضرين في قاعة مجلس الأمن. إن حضورهم يؤكد أهمية الموضوع الذي سنناقشه اليوم.

وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي أفغانستان، ألمانيا، أوزبكستان، إيطاليا، باكستان بلجيكا، تركمانستان، تركيا، جمهورية إيران الإسلامية، طاجيكستان، قيرغيزستان، الهند، اليابان، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيدة جوان آدمسون، نائبة رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/7، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكازاخستان لدى الأمم المتحدة، يحيل بها ورقة مفاهمية بشأن البند قيد النظر.

معروض على المجلس نص بيان للرئيس باسم المجلس بشأن موضوع جلسة اليوم. وأتوجه بالشكر إلى أعضاء المجلس على إسهاماتهم القيّمة في هذا البيان. ووفقا للتفاهم الذي توصل إليه أعضاء المجلس، سأعتبر أنَّ أعضاء مجلس الأمن يوافقون على البيان، الذي سيصدر بصفته وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2018/2.

أعطي الكلمة الآن لمعالي الأمين العام أنطونيو غوتيريش.

الأمين العام (*تكلم بالإنكليزية*): أرحب بهذه المناقشة التي تعقدها كازاخستان، كدليل على تعزيز التعاون فيما بين الدول الأعضاء في وسط آسيا وأفغانستان. وأرحب أيضا بالدعم المستمر الذي يقدمه مجلس الأمن لأفغانستان، كما تبين بعثته الأخيرة إلى البلد. إن للمجتمع الدولي بأسره مصلحة في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في أفغانستان، ولبلدان وسط آسيا دور هام للغاية يتعين عليها القيام به.

والتنمية المستدامة أساسية في حد ذاتها، حيث أنها تمكّن الناس والمجتمعات المحلية والمجتمعات عموما من الازدهار وتحقيق كامل إمكاناتهم. غير أن التنمية المستدامة والشاملة للجميع تشكل أيضا عاملا هاما في منع نشوب النزاعات وإنهائها، وفي الحفاظ على السلام. ولن نبني مجتمعات سلمية قادرة على مواجهة الإرهاب والتطرف العنيف إلا عن طريق معالجة الأسباب الجذرية للأزمات، بما في ذلك عدم المساواة والإقصاء والتمييز.

وتنخرط منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في دعم الحكومات في جميع أنحاء المنطقة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والاستثمار في النمو الاقتصادي المستدام، بما في ذلك زيادة الفرص المتاحة للشباب والنساء والفتيات. ويجب أن يكون التعليم والتدريب المهني وفرص العمل أولوية مطلقة في التعاون الإنمائي على الصعيدين الوطني والإقليمي.

لقد أحرز وسط آسيا تقدما كبيرا في مجال التنمية المستدامة خلال العقود الأخيرة. وفي طاجيكستان، على سبيل المثال، جرى خفض معدل الفقر إلى النصف، من ٨١ في المائة في عام ٢٠٠٣ إلى ٣١ في المائة في عام ٢٠١٥. لكن لا يمكن أبدا لبلدان المنطقة تحقيق كامل إمكاناتها بمفردها. فهي جميعا بلدان غير ساحلية، وتطور العديد منها على مدى عقود كأجزاء مترابطة اقتصاديا من كل أكبر. ويعتمد النمو، وزيادة فرص العمل والرخاء، على التعاون والتكامل الاقتصاديين المتسارعين. وتتيح الجغرافيا والتاريخ المشتركين لبلدان وسط آسيا وأفغانستان وروابطها الثقافية القوية، إمكانات هائلة للمشاريع المشتركة والتجارة والتبادل على نحو مفيد لجميع الأطراف.

ورغم القرون التي ظل فيها طريق الحرير يمثل أحد أهم الطرق التجارية في العالم، فقد تراجعت التجارة بين بلدان وسط آسيا إلى مستويات منخفضة منذ حصولها على الاستقلال قبل ٣٠ عاما تقريبا.

وثمة فرص كبيرة للتجارة الأقاليمية، وأي تحسينات حتى ولو كانت متواضعة يمكن أن تعود بمكاسب كبيرة على جميع شعوب المنطقة. ومما يثلج صدري المؤشرات الأخيرة على حدوث تغيير نحو الأفضل. وخلال الزيارة التي قمت بها إلى أفغانستان وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان في حزيران/يونيه الماضي، كان مما أثلج صدري أن أرى صلات ثنائية وإقليمية جديدة وتحسن الديناميات الإقليمية.

أولا، يجري بذل جهود جديدة من أجل تحسين إدارة الموارد المائية التي هي أساسية للتنمية الاقتصادية في تلك المنطقة. وهذه الموارد تتعرض لضغوط غير مسبوقة. وكما شاهدت خلال زيارتي، فقد ذابت نسبة ٣٠ في المائة تقريبا من الأنهار الجليدية الرائعة في طاجيكستان على مدى السنوات العشر الماضية فقط. ويشكل بحر الآرال تحذيرا مروعا من عواقب سوء الإدارة. ويجب علينا أن نستخدم تلك الكوارث الإيكولوجية كأمثلة للتحفيز على مزيد من التعاون والعمل. وقد بدأت الحكومات في آسيا الوسطى مؤخرا في تكثيف التعاون في مجال الموارد المائية من خلال إنشاء لجان ثنائية معنية بالمياه وإبرام اتفاقات لهذا الغرض. وهذه التطورات تنطوي على دروس هامة لأفغانستان، حيث تشكل الزراعة المعتمدة على المياه نصف الأنشطة الاقتصادية تقريبا. وتعزز الأمم المتحدة الوساطة والحوار من خلال مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى. والمركز على أهبة الاستعداد للمساعدة في تحديث الإطار القانوني الإقليمي المتعلق بإدارة موارد المياه العابرة للحدود، بما في ذلك في أفغانستان، في سياق جهوده لبناء القدرات في مجال دبلوماسية المياه. إن إيجاد نهج مشتركة لإدارة الموارد المائية المشتركة، بما في ذلك آليات لحل المنازعات، يبني الثقة في العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف. ويمكن أن يؤدي ذلك، بدوره، إلى زيادة الاستثمار والازدهار لصالح الجميع.

ثانيا، كان مما أثلج صدري أن أرى تطورات إيجابية في التعاون في مجال الطاقة، وهو أمر أساسي لتعزيز التنمية والأمن. ويجري حاليا التخطيط للعديد من المبادرات العابرة للحدود، أو أنها قيد التنفيذ، بما في ذلك مشروع الطاقة لآسيا الوسطى وجنوب آسيا، وهو خط أنابيب لنقل الغاز الطبيعي يمتد من تركمانستان عبر أفغانستان إلى باكستان والهند، وخط جديد لنقل الطاقة يمتد من أوزبكستان إلى أفغانستان. وأسرة الأمم المتحدة تقف على أهبة الاستعداد لدعم تلك المبادرات وغيرها والتي يمكن أن تحقق المزيد من الاستثمار والازدهار في المنطقة.

ثالثا، إن زيادة التجارة شرط أساسي للنمو والتنمية المستدامة وبناء القدرة على الصمود أمام الصدمات الاقتصادية الخارجية. كما أن الاتصالات الشخصية الناجمة عن التجارة يمكن أن تساعد في تفكيك الحواجز غير الرسمية وزيادة الثقة. وينبغي لنا الاستفادة من مبادرات المجتمع المدني في هذا المجال لتحقيق التآزر بين المجتمعات المحلية عبر الحدود، بما في ذلك

الجماعات النسائية التي تتوسط في التوترات المحلية وتنفذ مشاريع هياكل أساسية مشتركة.

وفي هذا السياق، أود أن أسلط الضوء على البرنامج الطموح لكازاخستان لمساعدة الطلاب الأفغان. فقد تخرج أكثر من ٥٠٠ طالب من أفغانستان من الجامعات والمدارس التقنية الكازاخستانية في السنوات الأخيرة، فيما ينتظم قرابة ٥٠٠ آخرين في الدراسة هناك. وقد تعهدت كازاخستان بتخصيص ٥٠ مليون دولار لدعم لتلك المبادرة. وتسير أوزبكستان على نفس المسار. وتعكف بلدان آسيا الوسطى المتاخمة لأفغانستان حاليا على تحسين الهياكل الأساسية العابرة للحدود، في حين دشنت أوزبكستان رحلات جوية مباشرة بين طشقند وكابل في العام الماضي. وتخلق خطوط السكك الحديدية ومشاريع خطوط الكهرباء العديدة صلات مادية بين أفغانستان وجيرانها الشماليين، بما في ذلك خط لابيس لازولي للسكك الحديدية الذي يربط بين تركمانستان وأفغانستان. وتنطوي هذه المشاريع على إمكانات هائلة لحفز التحول الاقتصادي.

لا تزال التحديات الأمنية تهيمن على الكثير من المناقشات المتعلقة بأفغانستان وآسيا الوسطى. ومكافحة الحكومة الأفغانية للتطرف العنيف والإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية تؤثر على المنطقة بأسرها والعالم. والتصدي لهذه التهديدات لا يمكن أن يكون من مسؤولية الحكومة الأفغانية وحدها. فمكافحة الإرهاب على نحو فعال تتوقف على التعاون الإقليمي والمتعدد الأطراف الذي يستند بقوة إلى حقوق الإنسان. وقد استكملت البلدان الخمسة في آسيا الوسطى الآن المرحلة الثانية من خطة العمل المشتركة لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، التي اعتمدت في ٢٠١١. وقد شرُفت باستضافة الحوار الرفيع المستوى بشأن الاستراتيجية خلال زيارتي إلى المنطقة في حزيران/يونيه الماضي.

وتجمع الخطة الإقليمية بين بلدان آسيا الوسطى لتقاسم أفضل الممارسات والدروس المستفادة، مما يجسد التزام البلدان الخمسة المشترك بالتصدي للإرهاب ودحره، بدعم من الأمم المتحدة. ويتيح التعاون الإقليمي فرصا لمعالجة الشواغل المشتركة، بما في ذلك مكافحة تمويل الإرهاب وتحسين أمن الحدود وتعزيز الحوار مع المؤسسات والقيادات الدينية ومكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المخدرات. وسيتيح الاجتماع المقبل لعملية كابل بشأن التعاون في مجال السلام والأمن فرصة للحكومة الأفغانية لتحديد رؤيتها لعملية سلام وأمن أكثر تنظيما بالتنسيق مع المنطقة الأوسع نطاقا، بما في ذلك الجهود الإقليمية الرامية إلى مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. وتقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لدعم تلك الجهود.

ومن خلال زيادة التعاون والاستثمار على الصعيد الإقليمي، فإن ثمة إمكانية لأن تصبح آسيا الوسطى وأفغانستان رمزا للحوار والسلام ولتعزيز الاتصالات بين الثقافات والأديان والحضارات. ويتعاون مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تعاونا وثيقا ويواصلان البحث عن سبل جديدة لتعزيز ما يقدمانه من دعم. وتقف أسرة الأمم المتحدة بالكامل على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة في التشجيع على زيادة التعاون والتكامل بين بلدان آسيا الوسطى وأفغانستان من أجل تحقيق أهداف السلام والتنمية المستدامة والاستقرار والأمن.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام على إحاطته.

سأدلي الآن ببيان بصفتي وزير خارجية كازاخستان.

في البداية، أود أن أعرب عن خالص امتناني للأمين العام غوتيريش ولجميع زملائي من أفغانستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان، وغيرهم من المشاركين الرفيعي المستوى في هذه الجلسة البالغة الأهمية.

إن كازاخستان، التي تمثل آسيا الوسطى في مجلس الأمن للمرة الأولى في تاريخ الأمم المتحدة، يشرفها أن ترعى هذه المناقشة بشأن بناء الشراكة الإقليمية في أفغانستان وآسيا الوسطى بوصفها نموذجا للربط بين الأمن والأهداف الإنمائية. وتلك كانت الرؤية التي اقترحها فخامة السيد نور سلطان نزارباييف، رئيس جمهورية كازاخستان، في خطابه المتعلق بالسياسات والذي قدمته إلى مجلس الأمن في العام الماضي (انظر S/PV.7857): إيجاد منطقة نموذجية للسلام والأمن والتعاون في آسيا الوسطى؛ وتحويل المنطقة من منطقة غير ساحلية إلى منطقة متصلة بغيرها برا بربطها بالمناطق المجاورة من خلال التجارة والمرور العابر والنقل وتبادلات الطاقة؛ وضمان أن يسهم الاستقرار في أفغانستان أيضا في تحقيق الازدهار في المنطقة ككل، لكي ننعم بالأمن وبمزيد من الازدهار معا. إن لدينا مثلا في كازاخستان يعبر ببلاغة عن هذا الشعور: ”جوهر السعادة يكمن في الوحدة“.

وبصفتها رئيسة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) واللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن تنظيم القاعدة وحركة طالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات، وبصفتها رئيسة مجلس الأمن لهذا الشهر، فإن كازاخستان حريصة على تأكيد أهمية تنفيذ عملية سلام شاملة للجميع يقودها ويتولى زمامها الأفغان وأهمية المصالحة. وقد قاد ممثلنا الدائم، السيد خيرت عمروف، زيارة مجلس الأمن إلى كابل في الأسبوع الماضي، والتي اجتمع خلالها أعضاء المجلس مع الرئيس غني وعدد من المسؤولين. وجرى إحاطتهم علما بآخر مستجدات الخطط المتعلقة بعملية السلام، وشددوا على أهمية إجراء انتخابات برلمانية ذات مصداقية وشاملة للجميع في عام ٢٠١٨ وانتخابات رئاسية في عام ٢٠١٩.

كما أن كازاخستان حريصة على حشد الدعم الدولي من أجل السلام والاستقرار في أفغانستان. ونحن ندرك الجهود الدولية الجارية في هذا الصدد، مثل الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في أفغانستان وجنوب آسيا والمشاورات الجارية بشأن أفغانستان في إطار صيغة موسكو ومبادرة الحزام والطريق الصينية، والتي ستسهم بلا شك في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة الأوسع. وبوصفنا بلدا يقع جغرافيا في المنطقة الأوسع نطاقا المحيطة بأفغانستان، فإن لدينا أيضا مصلحة مباشرة ومشروعة في حل التهديدات المشتركة ومواجهة التحديات وجني المنافع المشتركة.

وندرك أن تحقيق الاستقرار والتعمير في أفغانستان سيكون أيضا فرصة لبلدان آسيا الوسطى لتنسيق جهودها وتنشيط التعاون الإقليمي. وكازاخستان، التي ما فتئت تقف وراء عمليات التكامل في آسيا الوسطى، يثلج صدرها تماما زيادة الجهود الرامية إلى تعزيز التفاهم المتبادل والثقة في المنطقة. فقد عقد وزراء خارجية بلدان آسيا الوسطى عددا من الاجتماعات الخماسية في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، والتي عُقد أحدثها في الليلة الماضية، أسفرت عن اعتماد البيان الوزاري المشترك الأول من نوعه وبرنامج تعاون مشترك للفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠١٩، وذلك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ في سمرقند. وفي المستقبل، قد نرى أفغانستان تنضم إلى هذا المنبر للحوار.

ونأمل أن تساعد زيادة الحوار والترابط على حل المشاكل المشتركة والتصدي للتحديات. وأحد هذه التهديدات هو تصاعد أنشطة الجماعات الإرهابية، ولا سيما تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في الأجزاء الشمالية من أفغانستان واحتمال عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى بلدانهم الأصلية، بما في ذلك آسيا الوسطى. ويساورنا القلق أيضا إزاء التهديد الذي يشكله إنتاج المخدرات في أفغانستان، ونقر بأهمية التنسيق الوثيق بين أفغانستان ودول آسيا الوسطى في مكافحة زراعة وإنتاج وتجارة المخدرات غير المشروعة والاتجار بها في أفغانستان.

إننا نعتزم التعاون بصورة أوثق مع أفغانستان من خلال المؤسسات القائمة المكرسة لتلك المشكلة، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى.

لكن سيكون من الخطأ النظر إلى أفغانستان على أنها وحدها مصدر انعدام الأمن وعدم الاستقرار. ومع إمكانات أفغانستان الهائلة وجغرافيتها المواتية ورأس مالها البشري الكبير، يمكن وينبغي أيضا النظر إليها كشريك قوي في المشاريع الاقتصادية المشتركة. ولذلك، فإننا نضم صوتنا إلى أصوات جيراننا من بلدان وسط آسيا، في مصلحتنا المشروعة في تكثيف الجهود المشتركة لدعم السلام والأمن والتنمية في أفغانستان، مع مناشدة القوى العالمية الإسهام في جعل منطقتنا ساحة للتعاون الإقليمي.

لقد حددت زيارة المجلس إلى أفغانستان في الأسبوع الماضي عددا من المسائل الأمنية وإمكانية إيجاد حل ممكن للحالة على أساس استثمارات ضخمة ثنائية ومتعددة الأطراف في أفغانستان، ليس بهدف دعم النمو والاندماج في العمليات الاقتصادية العالمية فحسب، بل وبوصفها استثمارا في السلام. وقد قدمت معلومات إضافية عن نتائج الزيارة قبل يومين في الإحاطة الإعلامية الخاصة التي قدمها الممثل الدائم لكازاخستان، الذي قاد البعثة، إلى مجلس الأمن.

إن الجغرافيا المشتركة والتكامل الاقتصادي والروابط الثقافية بين شعوب وسط آسيا وأفغانستان تيسر التعاون. ولكننا نعتقد أيضا أنه ينبغي للاستقرار والازدهار في الأجل الطويل في المنطقة، كما هو الحال في أي منطقة أخرى، أن يسترشدا كذلك بمبدأ اتباع نهج متكامل يقوم على الركائز الثلاث التالية.

الأولى هي التسليم بالصلة بين الأمن والتنمية وتعزيزها. وذلك يعني أنه ينبغي كذلك اعتبار الاستثمار في التجارة وطرق العبور والنقل وتطوير الهياكل الأساسية عوامل تؤدي إلى الاستقرار. ونحن واثقون، في ذلك الصدد، من أن المشاريع التي تسعى بلدان وسط آسيا إلى إقامتها مع أفغانستان مثل مشروع خط أنابيب الغاز العابر لتركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند ومشروع نقل وتجارة الكهرباء في وسط وجنوب آسيا والسكك الحديدية والطرق المقررة الأخرى، لن تدعم الترابط بين بلدان وسط آسيا فحسب، ولكنها ستسهم كذلك في تحقيق الاستقرار في أفغانستان وفي إيجاد فرص عمل وتطوير الهياكل الأساسية في المنطقة. ستعزز هذه المشاريع الروابط فيما بين الدول وتنزع فتيل التوترات المحتملة.

وتتمثل الركيزة الثانية في اتباع نهج إقليمي. فالتعاون الإقليمي أمر حتمي بالنظر إلى أن التهديدات لا تعترف بالحدود وتتسم بطابع مشترك وعابر للحدود بالنسبة لبلداننا، وبالتالي تتطلب نهجا وحلا مشتركين. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك جهودنا المشتركة بشأن مكافحة الإرهاب. فقد كانت آسيا الوسطى أول منطقة تضع خطة عمل مشتركة لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في ٢٠١١. وقد أسهمت كازاخستان الآن بمبلغ ٣٠٠ ٠٠٠ دولار لتنفيذ الخطة. ونأمل في زيادة التعاون مع أفغانستان من خلال خطة العمل المشتركة، بما في ذلك في مجالات أمن الحدود وتبادل البيانات والتعاون المتعلق بمكافحة تمويل الإرهاب وما إلى ذلك.

ولم نبرح كذلك نسعى إلى تنفيذ حل متكامل لإدارة موارد المياه والطاقة المشتركة في آسيا الوسطى. فنحن نسلم بالحاجة إلى تكثيف التعاون بشأن تقاسم المياه مع أفغانستان، في هذا الصدد. وندعو إلى ترشيد الجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية العديدة العاملة في آسيا الوسطى وأفغانستان ومختلف الأطر الإقليمية مثل مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي بشأن أفغانستان والبرنامج الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا التابع للأمم المتحدة وبرنامج التعاون الاقتصادي الإقليمي لآسيا الوسطى، على سبيل المثال لا الحصر. فمن شأن هذه

المؤسسات أن تساعد في تعزيز أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الإقليمي. كما إننا نشيد بدور بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى في التعاون الوثيق لتيسير المشاركة الثنائية والمتعددة الأطراف لدول آسيا الوسطى مع أفغانستان.

وتتمثل الركيزة الثالثة لاستراتيجية ناجحة في نهج شفاف منسق بقيادة وكالات الأمم المتحدة. فتبسيط العمليات في إطار نهج توحيد أداء الأمم المتحدة أمر حيوي في ضوء التناقص المتسارع للمعونة الإنمائية. ونكرر تأكيد أهمية تحقيق أقصى قدر من الكفاءة والفعالية في عمل الأمم المتحدة في أفغانستان وآسيا الوسطى، بما في ذلك من خلال تعزيز التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

كما ندعو الجهات المانحة إلى زيادة مساهمتها في تحقيق السلام والتنمية في أفغانستان وحولها، وإلى تحسين أداء ومساءلة المساعدة الإنمائية الرسمية. وتعمل كازاخستان على إنشاء مركز إقليمي بقيادة الأمم المتحدة في ألماتي مصمم للمساعدة في تقديم دعم منسق لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة لبلدان المنطقة. ونعتقد أنه يمكن استخدام نهج الركائز الثلاث للتنمية الاقتصادية والتعاون الإقليمي والتنسيق الدولي، على نحو أفضل، لإقامة نموذج للسلام والتنمية الإقليميين.

وختاما، أكرر ثقتنا بأن بلدان آسيا الوسطى وأفغانستان قادرة على بناء منطقة مستقرة ومزدهرة، في الوقت الذي تضطلع فيه بدور هام في تحقيق السلام والأمن العالميين.

وأتمنى للمجلس مناقشة مثمرة للغاية اليوم.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في الكويت.

السيد الصباح (الكويت): يطيب لي بداية، السيد الرئيس، أن أتقدم بوافر الشكر والامتنان لمعالي وزير خارجية كازاخستان الصديقة، الأخ خيرت عبد الرحمنوف، الموقر، على عقد جلسة اليوم الهامة، التي تؤكد على أهمية بناء الشراكات الإقليمية ودون الإقليمية الفعالة، بهدف تعزيز الأمن والتنمية، وتترجم ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة في فصله الثامن من دور جلي للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في حل النزاعات بالطرق والوسائل السلمية والدبلوماسية. كما لا يفوتني أن أشكر وفد كازاخستان على حسن إعداد المذكرة المفاهيمية بهذا الشأن (S/2018/7، المرفق)، التي تعيد ترسيخ أهمية الشراكة الفعالة في استعادة التنمية والأمن في أفغانستان، التي بدورها ستعيد الأمن في منطقة آسيا الوسطى والعالم على نطاق أوسع. كما أغتنم هذه الفرصة لأرحب بالإحاطة الإعلامية القيمة التي قدمها الأمين العام للأمم المتحدة، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، في مستهل جلستنا اليوم.

إن عقد مجلس الأمن هذه الجلسة، وتحت رئاسة كازاخستان الصديقة، لهو أبلغ دليل على اهتمام دول آسيا الوسطى باستقامة الأوضاع في أفغانستان وعودة الأمن والاستقرار إليها. وتؤكد الجلسة على أهمية السعي إلى تنفيذ خطة تنمية طويلة الأمد في أفغانستان، تشمل جوانب سياسية واقتصادية متكاملة مع دول الجوار. ونؤكد هنا، أنه وفي ظل بيئة إقليمية معقدة، يعد التعاون الوثيق بين دول الجوار، أمرا أساسيا لتعزيز الاستقرار والازدهار ويسهم في تحقيق السلام المستدام.

إن الزيارة التي قام بها مجلس الأمن إلى أفغانستان، بقيادة كازاخستان، بصفتكم رئيس المجلس، قبل أيام من انعقاد جلستنا هذه، لهي محل تقدير لدى حكومة بلدي، وتؤكد اهتمام ودعم مجلس الأمن لحكومة وشعب أفغانستان، في إطار المساعي والجهود التي تبذلها الحكومة والمجتمع الدولي لتحقيق الأمن

والاستقرار وإعادة الإعمار والبناء ودعم الديمقراطية واستعادة أفغانستان مكانتها الطبيعية في المجتمع الدولي.

وتثمن دولة الكويت الدور الحيوي والهام الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. ونقدر، في هذا الصدد، الدور القيم الذي يضطلع به الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، السيد تاداميتشي ياماموتو، وجهود جميع موظفي الأمم المتحدة العاملين في الميدان المحفوف بالمخاطر. ونشير، في هذا السياق، إلى استضافة دولة الكويت مكتب دعم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، مؤكدين مواصلة التعاون معه وتذليل كافة الصعوبات التي قد يواجهها المكتب، وتقديم كافة التسهيلات له ولكافة العاملين فيه. وفي هذا الصدد، تؤكد دولة الكويت على أهمية تعزيز تنسيق الشراكات الإقليمية ودور كافة وكالات الأمم المتحدة في سبيل عودة السلام والأمن في أفغانستان. كما ترحب دولة الكويت بكافة المبادرات الدولية والإقليمية التي تدعم هذه المساعي على النحو المذكور في قرار مجلس الأمن ٢٣٤٤ (٢٠١٧).

كما تعرب دولة الكويت عن دعمها المتواصل للنداء الذي وجهه الأمين العام للأمم المتحدة من أجل العمل على تجنب التهديدات في أفغانستان وآسيا الوسطى، والتشجيع على جعل منع نشوب الصراعات وحلها أمرا محوريا في عمل منظومة الأمم المتحدة في المنطقة، مع التشديد على أهمية الدبلوماسية الوقائية عن طريق جملة أمور منها المشاركة البناءة مع الدول الأعضاء لضمان الاستقرار والأمن والتنمية على المدى الطويل.

وفي إطار الحديث عن أهمية الدبلوماسية الوقائية والتعاون على المستوى الإقليمي في هذا السبيل، يجدر بنا الإشارة إلى دور مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية في آسيا الوسطى، والذي يعد مثالاً على المشاركة السياسية والجهود الوقائية التي تبذلها الأمم المتحدة دعما للدول الأعضاء. ونشجع انخراط أفغانستان على التعاون مع هذا المركز.

تعاني أفغانستان منذ أربعة عقود من أوضاع أمنية وسياسية غير مستقرة وصعبة انعكست سلباً على الحالة الاقتصادية والإنسانية وعلى السلم والأمن الإقليمي والدولي، مما يتطلب تعاون وتضافر الجهود الدولية من أجل مواجهة تلك التحديات المعقدة. فتدهور الوضع الأمني أدى إلى تباطؤ النمو الاقتصادي، وحال دون تحقيق تطور في العملية السياسية، لا سيما إرجاء موعد الانتخابات التي نتطلع إلى إجرائها في المواعيد المحددة: الانتخابات البرلمانية في تموز/يوليه ٢٠١٨، والانتخابات الرئاسية في ٢٠١٩. كما أدى تدهور الوضع الأمني إلى تفاقم الوضع الإنساني في أفغانستان، حيث بلغ عدد المدنيين ممن هُم بحاجة إلى مساعدات إنسانية ملحة وعاجلة إلى ٣,٣ مليون شخص، وأسفر عن نزوح الملايين من الشعب الأفغاني بين مشرد ولاجئ ومهجر. كما أدى تدهور الأوضاع الأمنية إلى ارتفاع عدد البطالة إلى ٢٥٪، ورزوح حوالي ٤٠٪ من نسبة السكان تحت خط الفقر.

يساورنا القلق إزاء استمرار التهديدات التي يتعرض لها أمن واستقرار أفغانستان والتي تشكلها الجماعات الإرهابية والمجموعات المتطرفة – حركة طالبان، بما في ذلك شبكة حقاني، فضلا عن تنظيم القاعدة وتنظيم داعش – والجماعات المسلحة غير المشروعة، والمجرمين، والأشخاص الضالعين في إنتاج المخدرات والاتجار بها. كما ينتابنا القلق في هذا الصدد من التهديدات المحتملة للمنطقة، خاصة دول آسيا الوسطى. لذا، فإننا ندعو جميع الدول إلى أن تنفذ على نحو فعال جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرارات المتعلقة بمكافحة الإرهاب، وأن تعزز تعاونها الأمني الدولي والإقليمي من أجل تعزيز تبادل المعلومات ومراقبة الحدود وإنفاذ القانون والعدالة الجنائية لتحسين وبناء القدرات لمواجهة التهديدات التي تشكلها، بما في ذلك من عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

في الوقت الذي تتطلع فيه دولة الكويت إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، ترحب بمساهمة دول آسيا الوسطى في عدم الانتشار، بما في ذلك معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، وتشجع على زيادة تعاونها في منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، والمواد المشعة الأخرى.

وفي الختام، علينا ألا ننظر إلى أفغانستان على أنها تهديد للأمن في المنطقة، بل يتوجب علينا أن نعتبرها شريكا أساسيا فيه، مدركين بأن تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في أفغانستان والمنطقة يأتي من خلال الحلول السلمية والدبلوماسية عبر جلوس كافة الأطراف المعنية إلى طاولة الحوار ومشاركتها على نحو فعال وبناء في الجهود الدبلوماسية لإحلال السلام. فالحلول العسكرية، وعلى مر التاريخ، لم تأت بأية حلول دائمة مؤدية للسلام. وعليه، فإننا نحث جميع الأطراف على المشاركة البناءة في الجهود الدبلوماسية الرامية إلى تحقيق السلام، حتى تنعم أفغانستان وشعبها بالازدهار والرفاه.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية بولندا.

السيد تشابوتوفيتش (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أود أهنئكم، سيدي الرئيس، وبلدكم، كازاخستان، على رئاستكم الناجحة للمجلس، مشيدا بمبادرة أستانا لتنظيم هذه المناقشة الحسنة التوقيت بشأن بناء الشراكة الإقليمية في أفغانستان وآسيا الوسطى. كما أشيد كثيرا بدوركم الريادي في تنظيم الزيارة التي قام بها مؤخرا مجلس الأمن إلى أفغانستان، والتي أسهمت إسهاما كبيرا في هذه المناقشة.

وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية وعلى التزامه المستمر بمنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام.

أولا، أود أن أشدد على أهمية التعاون الإقليمي بوصفه وسيلة فعالة ليس فحسب لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان، بل أيضا لتعزيز السلام والاستقرار. ومن منظور بلدي، فإن تنوع العلاقات الاقتصادية في بلدان آسيا الوسطى يخدم سيادتها ومصالحها. ويتيح موقع آسيا الوسطى وأفغانستان فرصة فريدة لتعزيز التعاون المباشر والمتعدد الجنسيات الرامي إلى بناء الهياكل الأساسية للنقل واللوجستيات التي سترتبط بين أوروبا وآسيا. وتلك الروابط لن تيسر تبادل السلع فحسب بل أيضا الأفكار والاتصالات فيما بين الناس فضلا عن التفاهم المتبادل.

ويسرنا أن نلاحظ التطورات التي تحققت مؤخرا في المنطقة في مجال الاتصال الإلكتروني. والمشاريع مثل خط أنابيب تركمانستان — أفغانستان — باكستان — CASA-1000، وخط السكك الحديدية إلى هيرات، والممر الشحن الجوي بين أفغانستان والهند أمثلة ممتازة على المنافع المتنوعة التي يمكن أن يحققها التعاون الإقليمي. ونعتقد أن هذه الاستثمارات لن تسهم في تحقيق الرخاء في المنطقة فحسب، بل ستؤدي أيضا إلى بناء الثقة بين الجيران.

وفي هذا السياق، نود أن نشيد بحكومات أفغانستان وتركمانستان وأذربيجان وجورجيا وتركيا على توقيعها على اتفاق ممر اللازورد للنقل. ونعتقد أن هذه الوثيقة الحيوية ستيسر واحدا من أنجع الطرق لربط أفغانستان بالأسواق الأوروبية، فضلا عن أنها ستساعد على التقليل من اعتمادها على البلدان المجاورة في مجال المرور العابر والنقل.

ويجب أن نتذكر أن حتى أكثر الخطط طموحا فيما يتعلق بالترابط الاقتصادي الإقليمي قد تفشل بسبب عدم استقرار الحالة الأمنية، بما أن أفغانستان الآمنة والمستقرة والمزدهرة شرط مسبق للسلام والاستقرار في المنطقة قاطبة. ونحن نشعر بالجزع إزاء استمرار ارتفاع مستوى العنف في العديد من المدن الأفغانية، وما ينتج عن ذلك من إصابات كثيرة في صفوف المدنيين.

وفيما يتعلق بتحسين الأمن، فإننا نرحب بخطة الحكومة الأفغانية لفترة أربعة أعوام لإصلاح القطاع الأمني، آملين أن

تعزز هذه الخطة قوات الدفاع والأمن الوطنية. بيد أن النجاح العسكري ليس سوى وسيلة لتحقيق غاية محددة، ألا وهو تحقيق السلام.

ونحن مقتنعون اقتناعا راسخا بأن عملية سلام ومصالحة شاملة يقودها ويتولى زمامها الأفغان هي الحل الممكن الوحيد للأجل الطويل لإنهاء الصراع. ونأمل أن تحقق عملية كابل التقدم الذي تشتد الحاجة إليه، ولكننا نود أن نشدد على أهمية أن تكون المفاوضات شاملة.

وفي ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ أطلقت منظمة حلف شمال الأطلسي بعثة الدعم الوطيد في مهمة غير قتالية تهدف إلى مساعدة قوات الأمن والمؤسسات الأفغانية على تطوير القدرات التي تحتاج إليها للدفاع عن أفغانستان وحماية مواطنيها على نحو مستدام. وبعبارة أخرى، فإن هدفها يتمثل في تهيئة الظروف المواتية للتنمية الناجحة في مستقبل البلد. وما تزال بولندا تشارك في بعثة الدعم الوطيد منذ إنشائها، علاوة على مواصلة زيادة مساهمتها فيها. ونشعر بالاعتزاز أيضا لمشاركتنا في عمليات القوة الدولية للمساعدة الأمنية التي بدأت في عام ٢٠٠٢. وقد كانت الوحدة العسكرية البولندية المشاركة في القوة الدولية للمساعدة الأمنية إحدى أكبر الوحدات وأكثرها نجاحا. وأود أن أشدد على أننا نكمل جهودنا العسكرية دائما بالمساعدة الإنمائية التي نقدمها إلى أفغانستان عن طريق التبرع لآليات المساعدة المتعددة الأطراف التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والبنك الدولي.

ويعدُّ إنتاج المخدرات تهديدا خطيرا لأمن المنطقة بأسرها ولأفغانستان أيضا. وبالرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة الأفغانية، ما تزال المخدرات إحدى أكبر مصادر إيرادات الإرهابيين. وبالتالي، فإن من الأهمية بمكان تحديد الجهود المطلوبة وتنسيقها على الصعيدين الدولي والإقليمي للتصدي لتلك المشكلة. ونود أن نشكر بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على عملها شاق في التصدي لمسألة إنتاج المخدرات. وندعو المنظمات الإقليمية الأخرى إلى تنسيق جهودها معها. وأود أن أشدد هنا على النهج المتعدد الأبعاد الذي يتخذه المركز إزاء الأمن الإقليمي في أفغانستان وآسيا الوسطى، بما في ذلك في مجالات النقل والبيئة والأمن الغذائي وأمن الطاقة، فضلا عن تركيزه على التهديدات الجديدة للسلم والأمن. وتعرب بولندا أيضا عن تقديرها العميق لعمل البعثة وللدعم الشامل الذي يقدمه إلى أفغانستان وشعبها.

وتمكّنا – جنبا إلى جنب مع شركائنا في الاتحاد الأوروبي – من تحديد المجالات الأربعة ذات الأولوية والأهمية البالغة لتحقيق التقدم في أفغانستان. وتشمل تلك المجالات: تعزيز السلام والاستقرار والأمن الإقليمي، وتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان والحكم الرشيد، وتمكين المرأة ودعم التنمية الاقتصادية والبشرية، فضلا عن التصدي للتحديات المتعلقة بالهجرة. وتمثل هذه الأولويات الركائز التي تقوم عليها استراتيجية الاتحاد الأوروبي الجديدة بشأن أفغانستان، وهي تدل على مشاركتنا والتزامنا إزاء البلد. ويحدونا الأمل في أن تعمل معنا الحكومة الأفغانية لأجل تنفيذ تلك الاستراتيجية الهامة.

وختاما، أود أن أؤكد أن بولندا ما برحت شريكا طويل الأجل لأفغانستان والمنطقة بأسرها. ولا نزال ملتزمين بمواصلة تعزيز السلام والاستقرار والتنمية في أفغانستان وآسيا الوسطى، ونواصل اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق تلك الغاية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية الاتحاد الروسي.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): بداية، أود أن أسلط الضوء على النهج المتسق والمسؤول الذي تتبعه كازاخستان إزاء المسائل ذات الأولوية بالنسبة لآسيا الوسطى، فضلا عن تركيزها على حل المشاكل المحددة التي تواجهها

المنطقة. ونرحب بمبادرة أصدقائنا في كازاخستان بعقد مناقشة اليوم بشأن مسألة ملحّة بالنسبة للكثير من البلدان وتوليها أهمية خاصة في ضوء تزايد التهديدات الناشئة عن الإرهاب والمخدرات في أفغانستان، خاصة وأنها ما تزال تزعزع الاستقرار في آسيا الوسطى وما وراء حدودها.

وقد تحول الجزء الشمالي من أفغانستان إلى قاعدة دعم للإرهاب الدولي بقيادة الجناح الأفغاني لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ويتمثل ذلك في إنشاء نقطة انطلاق لتحقيق مخططاته المدمرة في المنطقة مدفوعا بأيديولوجية الخلافة المشينة. وبفعل التواطؤ الواضح - بل وبالدعم المباشر أحيانا - من قبل رعاة الإرهاب المحليين والخارجيين، تمكّن آلاف المقاتلين من مختلف الجنسيات من الدخول إلى المنطقة تحت راية تنظيم الدولة الإسلامية، بمن في ذلك الجهاديون الذين فروا من الهزيمة في سوريا. ويعلن هؤلاء بوضوح أن هدفهم يتمثل في إسقاط الحكومات الشرعية في دول آسيا الوسطى، ونشر نفوذهم في جميع أنحاء المنطقة الأوروبية الآسيوية.

وشهدنا في السنة الماضية نموا غير مسبوق في إنتاج المخدرات الأفغانية، كما ذكر زميلنا البولندي توا. وإن من الضروري اتخاذ تدابير عاجلة لكبح ذلك التهديد الذي يؤجج الإرهاب الدولي ويقوض استقرار الدول ويضر بصحة الشباب ويسبب انتشار الجريمة والفساد. وقد كان وضع استراتيجية شاملة لمكافحة الاتجار بالمخدرات محورا لمؤتمر دولي للبرلمانيين معني بمكافحة المخدرات تولى تنظيمه مجلس الدوما الروسي في موسكو في كانون الأول/ديسمبر. ورحبنا بمشاركة ممثلين من الأمم المتحدة، إلى جانب مجموعة من المنظمات الروسية والمنظمات غير الحكومية الدولية في المؤتمر.

وتتطلب الحالة في أفغانستان اتّباع نهج شامل من جانب دول المنطقة والمجتمع الدولي بأسره. وتعدُّ خبرة العشرين عاما الماضية دليلا حيا على عقم محاولات استخدام القوة لحل المشاكل التي تعاني منها أفغانستان. وبالتالي، فإن المطروح على جدول الأعمال الآن هو اعتماد تدابير عملية للشروع في عملية المصالحة الوطنية على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. واسترشادا بتلك الآراء، أطلقنا حوارا في صيغة موسكو مع شركائنا وأصحاب المصلحة من ذوي الأفكار المتقاربة لإحياء عمل فريق الاتصال المشترك بين منظمة شنغهاي للتعاون وأفغانستان. ونواصل بناء شراكة بين أفغانستان ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي. ونرحب بمبادرة أوزبكستان إلى عقد اجتماع وزاري في ربيع هذا العام بشأن التسوية الأفغانية. وما زلنا نقدم المساعدة إلى كابل في تدريب الموظفين المدنيين وموظفي إنفاذ القانون الوطنيين بغية تعزيز القدرات العسكرية للقوات المسلحة الأفغانية. وما برحنا ندعو إلى بدء المحادثات المباشرة في أقرب وقت ممكن بين حكومة أفغانستان وحركة طالبان استنادا إلى المعايير التي وافق عليها مجلس الأمن لأجل إنهاء الحرب بين الأشقاء.

وإذ يتم التصدي للمسائل الأمنية، فإنه يجب تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية بوصفها أحد العوامل الرئيسية لتحقيق الاستقرار في أفغانستان. ويمكن لكل من الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية ورابطة الدول المستقلة أن يسهما في الجهود العامة هذه بواسطة فتح الأسواق الواعدة في أفغانستان على نطاق واسع. وروسيا على استعداد للتعاون المتعدد الأطراف في كبرى المشاريع القائمة على الأساس الاقتصادي والبنية التحتية، بما في ذلك مشروع خط أنابيب الغاز بين تركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند، ومشروع نقل وتجارة الكهرباء في وسط وجنوب آسيا.

ويكمن في صميم تحالفنا وشراكتنا الاستراتيجية مع دول آسيا الوسطى تاريخنا المشترك والثقة المتبادلة العميقة بيننا، فضلا عن النُهج الموحدة التي نتبعها إزاء كبرى القضايا الراهنة. وتوفر علاقاتنا التجارية والاقتصادية أساسا متينا لذلك. ويبلغ مجموع

الاستثمارات الروسية في المنطقة ٢٠ بليون دولار، وتعمل أكثر من ٧ ٥٠٠ من الشركات والمشاريع المشتركة بتمويل روسي في مجال رأس المال المنتج. وخلال العقد الماضي زاد إجمالي حجم المساعدة التي نقدمها إلى بلدان آسيا الوسطى على ٦ بلايين دولار، مقدمة بشكل ثنائي وعبر المنظمات الدولية، بما في ذلك في إطار تنفيذ الأهداف المحددة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ونرى أنه ينبغي معالجة المسائل التي تواجهها المنطقة فيما يتعلق بإمدادات الطاقة والموارد المائية من خلال الحوار البنّاء ومراعاة المصالح المتبادلة في مجالات الطاقة الكهرمائية والزراعة بما يحقق مصلحة جميع شعوب المنطقة. ويحتم الموقع الجغرافي لبلدان آسيا الوسطى أهمية تعزيز الاستفادة من مختلف أشكال النقل لضمان صلات تجارية واقتصادية يعول عليها مع دول منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بما في ذلك جنوب آسيا وأوروبا. وروسيا على استعداد للإسهام في تلك العملية عن طريق تطوير العلاقات بين الشرق والغرب والممرات الدولية بين الشمال والجنوب. ولتحقيق ذلك، نواصل العمل على إنشاء نظام واحد للمرور العابر عن طريق الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية ونظيرها الصيني: مبادرة الحزام والطريق. وسيمكّن ذلك النهج منطقة آسيا الوسطى من تعزيز دورها في نظام النقل القاري.

وأوراسيا بحاجة اليوم للتعاون الذي يحقق المنفعة المتبادلة على أساس توازن المصالح. وينبغي للأطراف الفاعلة الخارجية أن تبذل كل ما في وسعها لتيسير ذلك دون محاولة جر بلدان المنطقة إلى لعبة حصيلتها صفر، التي ترد فكرتها في مفهوم ما يسمى بآسيا الوسطى الكبرى، الذي يبدو أنه قد نسى لكنه عاد ليطل علينا مؤخرا مرة أخرى. لا ينبغي طرح خيار زائف بين الجنوب والشمال على بلدان آسيا الوسطى. إن المنطقة بحاجة إلى بيئة بناءة وشراكة مع جميع أصحاب المصلحة، ويجب بالتأكيد أن تحترم جميع البلدان كل التزاماتها في إطار منظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي ورابطة الدول المستقلة والجماعة الاقتصادية لمنطقة أوروبا وآسيا. لا يمكن للخطط العملاقة التي ترمي في نهاية المطاف إلى تحسين رفاه شعوب وسط آسيا وأفغانستان أن تصبح واقعا إلا عندما يكون هناك سلام واستقرار دائمين في جميع أنحاء القارة الآسيوية.

وما فتئت روسيا تعمل على الجمع بين الجهود لصالح إنشاء هيكل للأمن المتكافئ وغير القابل للتجزئة يعكس الوقائع المعاصرة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. آفاق الاستقرار والسلام والرخاء لدول المنطقة ترتبط ارتباطا وثيقا بالتطوير المستمر لنظام عالمي أكثر عدلا وأكثر ديمقراطية ومتعدد المراكز، يستند إلى القانون الدولي واحترام التنوع الثقافي والحضاري لشعوب العالم.

السيد سوليفان (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): من دواعي سروري أن أكون هنا اليوم. قبل أن أواصل كلمتي، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تعازي لحكومتي كازاخستان وأوزبكستان ولأسر ضحايا حادث الحافلة المأساوي في كازاخستان الذي أودى بحياة أكثر من ٥٠ من المواطنين الأوزبكيين بالأمس.

وباسم الولايات المتحدة، والرئيس ترامب والوزير تيلرسون، أود أن أشكر وزير الخارجية عبد الرحمنوف على عقد الاجتماع الوزاري اليوم بشأن الموضوع الهام للغاية المتعلق بالأمن والتنمية في أفغانستان. وأشكر حكومة كازاخستان على قيادتها وعلى تعزيز روابط أقوى بين أفغانستان وجيرانها في آسيا الوسطى. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا لحكومات جمهورية قيرغيزستان وكازاخستان وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان على الجهود المشتركة والفردية للتقريب بين المنطقة من خلال شراكتنا مع بلدان آسيا الوسطى الخمسة، فضلا عن مداولاتها بشأن الكيفية التي يمكن للمنطقة أن تشارك بها بصورة أوثق في أفغانستان، مما يسهم بالتالي في استقرار المنطقة المشترك.

وأود أيضا أن أشكر الأمين العام غوتيريش وفريقه في الأمم المتحدة، ولا سيما بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، على تفانيهم وعملهم الاستثنائي. لقد أبرزت زيارة الأمين العام إلى البلد في حزيران/يونيه، فضلا عن زيارة المجلس إلى كابول في الأسبوع الماضي، التزام المجتمع الدولي تجاه أفغانستان. وأعلم أن السفيرة هيلي قد أعجبت خلال زيارتها بصمود الشعب الأفغاني في مواجهة التمرد والعنف المتطرف، فضلا عن استعداد أفغانستان تولي زمام ما تواجه من تحديات. لقد شعرت الولايات المتحدة بالتشجيع للتقدم الذي نراه يتحقق بالفعل عقب الإعلان عن استراتيجية الرئيس ترامب لجنوب آسيا.

وقبل أن ننتقل إلى التحديات، يجب ألا ننسى أن أفغانستان بلد مختلف اليوم اختلافا جذريا عما كان عليه قبل ٢٠ عاما. وينبغي أن يجعل هذا الطالبان تتوقف إن كانت تتوقع عكس مسار ما تحقق من تقدم. ففي أفغانستان اليوم، يلتحق ملايين الفتيات والفتيان بالمدارس. ويحصل السكان على الخدمات الصحية الأساسية ولدى ٩٠ في المائة من السكان إمكانية الحصول على هاتف محمول. ولدى المواطنون العشرات من محطات الإذاعة والتلفزيون المستقلة للحصول على المعلومات والبرامج الترفيهية، فضلا عن المئات من منافذ وسائط الإعلام المطبوعة. من شأن هذه التطورات غرس الثقة في التزام البلد باستمرار تحقيق تقدم في زيادة التطور. إلا أنه رغم هذا التقدم، لا يزال النزاع الجاري يعكر الأجواء في البلد، ويثير تحديات شديدة سياسية وأمنية وإنسانية وفيما يتعلق بحقوق الإنسان.

والرهانات واضحة هذا العام. يجب على حكومة أفغانستان أن تواصل الإصلاح بغية تعزيز حياة أفضل للأفغان من جميع الأعراق والنهوض بالأمن والاستقرار طويلي الأمد في البلد. ومن الأهمية بمكان كفالة أن الأعمال التحضيرية للانتخابات البرلمانية في عام ٢٠١٨ والانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٩ تمضي قدما وفقا للجدول الزمني وبصورة سلمية وديمقراطية، وأن تواصل الحكومة العمل بشأن التزاماتها بمكافحة الفساد ودعم الحوكمة الشاملة للجميع.

منذ الإعلان عن استراتيجيتنا لجنوب آسيا في آب/أغسطس الماضي، أكد الرئيس ترامب أن الولايات المتحدة ستواصل دعم الحكومة الأفغانية وقواتها الأمنية في كفاحها ضد الطالبان، وكذلك في جهودها الرامية إلى مكافحة تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والجماعات الإرهابية الأخرى. لقد عانت الولايات المتحدة وحلفاؤنا من خسائر جسيمة في هذه المعركة جنبا إلى جنب مع الأشقاء والشقيقات الأفغان. إننا لن نسمح بأن تكون أفغانستان ملاذا آمنا للإرهابيين، كما كانت قبل ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. كما أوضح الرئيس تماما أن حل التحديات الأمنية والإنمائية في أفغانستان سيتوقف على التزام الأفغان أنفسهم، إلى جانب الدعم الثابت من شركاء أفغانستان الإقليميين والدوليين. وإذ نمضي قدما، علينا أن نواصل دعم المبدأ القائل بأن السلام الدائم في أفغانستان هو السلام الذي تبنيه وتقوده وتحافظ عليه في نهاية المطاف الحكومة الأفغانية وشعبها. هذا النهج الذي يقوده الأفغان ويملكون زمامه، مع الدعم الدولي الثابت لقوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية، سوف يوضح للطالبان أن النصر لا يمكن أن يتحقق في ساحة المعركة. أي حل يجب أن يكون سياسياً.

لقد أكدنا أن دعمنا تدفعه الظروف وليس الجداول الزمنية. لن يؤدي استمرار العنف إلا إلى إدامة الحرب، وبالتالي يضر بالشعب الأفغاني كافة، بمن فيه حركة الطالبان. ومع وقوف المجتمع الدولي متحدا بحزم، ستدرك الطالبان أن السبيل الوحيد للمضي قدما هو الانخراط في عملية مصالحة تتوج بعمل جميع الأطراف صوب حكومة أفغانستان موحدة يسودها التسامح وتخضع للمساءلة تقوم في بلد ناجح يسوده السلام. ويجب أن تشمل النتيجة اللازمة لأي اتفاق سلام التزاما مطلقا من

الطالبان بأنها ستقطع الصلات بالإرهاب، وتوقف العنف وتقبل الدستور الأفغاني، الذي يشمل حماية حقوق النساء والأقليات.

ويجب علينا أن ندرك حقيقة أنه في حين أن الحكومة الأفغانية مصرة على رغبتها في بدء محادثات سلام مع حركة الطالبان، لم يكن هناك إعراب مقابل من جانب الطالبان. هذا يجب أن يتغير. ولتحقيق ذلك، يجب أن نعمل جميعا معا لعزل الطالبان، والقضاء على مصادرها للإيرادات والمعدات وأن نظهر الالتزام الثابت والموحد بأن المكان الوحيد الذي يمكنها أن تحقق فيه أهدافها سوف يكون على طاولة المفاوضات، وليس في ساحة القتال. وللأسف، فإن المجتمع الدولي لم يرق حتى الآن إلى إبداء هذا النوع من الدعم الموحد للحكومة الأفغانية. وقد شهدنا بعض البلدان تتبع استراتيجيات تأتي بنتائج عكسية لتقديم الدعم إلى الطالبان باسم مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية. هذا النهج مضلل أو، الأسوأ من ذلك، أنه ضار. تعتقد الولايات المتحدة أنه ليس هناك ارتباط بين الاثنين. يمكننا ويجب علينا مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في أفغانستان مع إرغام الطالبان على الجلوس إلى طاولة المفاوضات.

لقد أحرزت الولايات المتحدة، بالتعاون الوثيق مع شركائنا الأفغان، تقدما كبيرا ضد تنظيم الدولة الإسلامية في شرق أفغانستان. وقد قمنا معا بالمحافظة على الضغط المستمر على تنظيم الدولة الإسلامية، مما حد بشكل كبير من الأراضي التي يسيطر عليها وقضى على ثلث مقاتليه. لا يؤدي دعم الطالبان إلا إلى إطالة أمد النزاع وتهيئة بيئة غير آمنة وغير مستقرة يستغلها تنظيم الدولة الإسلامية لتهديد أفغانستان والمنطقة الأوسع نطاقا.

وفي نهاية المطاف، إذا أردنا هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية في أفغانستان ومنع انتشاره في جميع أنحاء المنطقة، على كل بلد في هذه القاعة مواءمة استراتيجيته والتزامه مع ما يلي.

ولا بدّ أن تتوقف الاستراتيجيات غير الفعالة التي تمكّن الجماعات المتمردة. وبدلاً منها، نحتاج إلى التكاتف وتقديم دعم ثابت للحكومة الأفغانية.

ونعلم أن باكستان جزء هام من هذا النهج الموحّد، وهي التي عانت معاناة شديدة من آثار الإرهاب. لذا يمكن لذلك البلد أن يكون شريكاً أساسياً في جهودنا المشتركة لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة، ويجب أن يكون كذلك. إننا نسعى إلى العمل على نحو متماسك وفعال مع باكستان، ولكن لا يمكننا أن ننجح إذا سُمح باستمرار الوضع الراهن الذي يمنح التنظيمات الإرهابية ملاذاً داخل حدود البلد. وتستفيد باكستان أيضاً من الاستقرار والازدهار في أفغانستان، لأن ذلك يتيح عودة اللاجئين وإزالة قدرة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وغيره من الجماعات الإرهابية التي تعمل ضد باكستان من خارج البلد.

وهذا هو السبب في أن باكستان يجب أن تنضم إلى جهودنا للتوصل إلى حل للنزاع، على النحو المبين في استراتيجيتنا لجنوب آسيا. وسوف تثبت هذه الاستراتيجية، كما أشرت إلى ذلك اليوم، نجاحها بالالتزام والصبر. وبتولي الأفغان زمام الأمور، وبعزل المجتمع الدولي لحركة طالبان، سيتبع ذلك السلام والاستقرار والأمن والتنمية أيضا. وبوقوف أفغانستان بصورة أكثر شموخاً خلال السلام، سوف تسهم بطبيعة الحال في البيئة الاقتصادية والأمنية الإقليمية الأوسع، التي يقوم عليها النجاح الطويل الأجل لآسيا الوسطى. وتتشاطر الولايات المتحدة بلدان آسيا الوسطى الالتزام بتحقيق السلام والاستقرار والازدهار. والسبيل الوحيد الذي يمكننا من تحقيق هذه الأهداف هو الفهم المتبادل للأخطار التي نواجهها والفرص التي يمكننا أن نغتنمها معاً.

وفي الختام، ترحب الولايات المتحدة بإقرار مجلس الأمن والأمين العام بأن أهداف السلام والتقدم والتنمية قد تحققت في نهاية المطاف من خلال التعاون الإقليمي والدولي. ومن

مصلحتنا جميعاً أن تنجح أفغانستان. وستفيد زيادة الاستقرار والتقدم الاقتصادي والتكامل الإقليمي كل بلد ممثل في هذه القاعة، وعلى رأسها البلدان المجاورة مباشرة لأفغانستان. ولكن هذا يجب أن يبدأ باتخاذ طالبان قراراً بالتقدم في الخطوات الأولى نحو السلام. وإذا تمسكنا بموقفنا وشكلنا جبهة متحدة، فإننا سنقترب أكثر مما كنا على الإطلاق من اليوم الذي سيصبح فيه وعد السلام حقيقة واقعة.

السيد هاسبلز (هولندا) (تكلّم بالإنكليزية): إنه لشرف لي أن أخاطب مجلس الأمن لأول مرة منذ أن بدأت مملكة هولندا عضويتها في المجلس لعام ٢٠١٨. وقُبيل أن أدخل القاعة هذا الصباح، تكلّمتُ مع اثنتين من مواطني أفغانستان البارزين – رؤيا محبوب وأختها إلاها. لقد أسستا منظمة لتعليم الفتيات الأفغانيات البرمجة وعلم التحكم الآلي. كلا الفتاتين حاضرتان هنا اليوم، جالستان هناك في أعلى الشرفة. إن رؤيا وإلاها وطالباتهما مثال حي على ما أُنجز في أفغانستان. وبفضل منظمتهما، يمكن للفتيات الأفغانيات اليوم الدراسة في هرات، حيث تتعلمن صنع الروبوتات للمستشفيات والمزارع.

والفرق بين اليوم وعهد طالبان لم يكن أكبر مما هو الآن على الإطلاق. فقد كانت النساء آنذاك مهمشات إلى حدّ الاختفاء الكامل. أما اليوم، فيمكنهن الدراسة والسفر وصنع الأفلام والروبوتات. وقد تحقق الكثير منذ سقوط نظام طالبان الوحشي. وخلال ١٦ عاماً فقط، تحسنت الحياة كثيراً في أفغانستان.

ولكن عندما تكلمنا، ذكرتني رؤيا وأختها بالعقبات الكثيرة التي لا يزال الأفغان يواجهونها. ولا تزال الحالة الأمنية متقلبة. والوصول إلى العدالة محدود. ولا تزال هناك حواجز أمام الفتيات اللاتي يردن الذهاب إلى المدرسة. وانعدام الأمن والفساد يعيقان النمو الاقتصادي. ونتيجة لذلك، يلتمس الأفغان المأوى ويبحثون عن الفرص في أماكن أخرى.

وهذا هو أحد الأسباب التي جعلت مملكة هولندا تؤيد أفغانستان في جهودها الرامية إلى تحسين حياة شعبها. لقد اخترنا نهجاً متكاملاً – يجمع بين الجهود العسكرية والإنمائية والسياسية؛ ويستثمر في الأمن والحكم الرشيد وسيادة القانون والمساءلة – بمعية بلدان وشركاء آخرين، وبالطبع الأفغان أنفسهم.

قد ينطوي إسهامنا في السلام والأمن في أفغانستان أحياناً على تضحيات مؤلمة. وسنتذكر أولئك الذين دفعوا أغلى الأثمان باحترام كبير.

تضطلع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بدور رئيسي في تنسيق العناصر العديدة للجهد الدولي في أفغانستان. وبصفتنا القائم على الصياغة بشأن أفغانستان في المجلس، نتطلع إلى العمل مع جميع الأعضاء لكفالة أن تتمكن الأمم المتحدة من مواصلة أداء دورها الأساسي بعد آذار/مارس.

ولكن في المدى الطويل، لا يمكن ضمان تحقيق الاستقرار الحقيقي في أفغانستان إلا من خلال عملية السلام والمصالحة الشاملة للجميع التي يقودها الأفغان ويمسكون بزمامها. ولا بدّ لاجتماع عملية كابل المقرر عقده في شباط/فبراير من أن يقربنا من بلوغ ذلك الهدف. ومن الأهمية بمكان أن تتحمل جميع البلدان المجاورة مسؤولياتها بالمساهمة بنشاط في تحقيق هذا الهدف.

وفي الوقت نفسه، نشجّع الحكومة الأفغانية على مواصلة السير على طريق الإصلاح، ومواصلة مكافحة الفساد، وتعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، وإجراء انتخابات ذات مصداقية وفي حينها – لأنه لا يمكن أن تتاح للشعب الأفغاني الفرص التي يستحقها إلا في أفغانستان آمنة ومستقرة.

وهذا هو موضوع مناقشة اليوم: الحاجة إلى تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في الأجل الطويل في أفغانستان. وفي هذا

الصدد، للمنطقة أيضاً دور هام تؤديه. إنني أشيد بجمهورية كازاخستان وغيرها من دول آسيا الوسطى على جهودها الرامية إلى زيادة التعاون الإقليمي، لا سيما عندما يتعلّق الأمر بالروابط الاقتصادية.

وفي الختام، أود أن أشكر كازاخستان على تنظيم هذه المناقشة المواضيعية الرفيعة المستوى، وأشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية وأشكر الوزير كرزاي ممثل أفغانستان على الدور القيادي لحكومة بلده.

تذكرنا رؤيا وإلاها بأننا بحاجة إلى الاستثمار في الشباب الأفغاني. ففي نهاية المطاف، يرتهن مستقبل الاستقرار في البلد بالآفاق التي تتيحها لهم أفغانستان. ولدينا جميعاً مسؤولية هنا. وستظل مملكة هولندا شريكاً ملتزماً، سواء خلال فترة عضويتنا في المجلس أو بعدها.

السيد فيلد (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشيد بكم، سيدي الرئيس، على قيادتكم وبصيرتكم ودبلوماسيتكم في عقد هذه المناقشة الهامة والحسنة التوقيت. كما أشكر الأمين العام على الإحاطة الإعلامية الثاقبة التي قدمها. وكما أشار الكثيرون خلال هذه المناقشة، فالشراكات الإقليمية أمر حاسم لتحقيق السلام والأمن على المدى الطويل. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة عندما ننظر في ازدهار أفغانستان في المستقبل.

تحرز أفغانستان تقدماً حقيقياً مستداماً في التغلب على التحديات العديدة التي تواجهها. وقد رأيت ذلك بنفسي عندما زرت كابل قبل ثلاثة أشهر فقط. وللمجتمع الدولي دور حاسم يؤديه في تشجيع هذا التقدم والنهوض به، شأنه في ذلك شأن الشراكات الإقليمية والمبادرات التي نوقشت هنا اليوم. ونرحّب ترحيباً حاراً بالجهود الجارية لتحسين الروابط بين أفغانستان وشركائها الإقليميين في جنوب ووسط آسيا. وأعتقد أن الأمر بالغ الأهمية لتحقيق المزيد من التنمية الاقتصادية في أفغانستان، التي تشكل بطبيعة الحال عاملاً أساسياً لتحقيق الاستقرار الطويل الأجل. وسيساعد هذا التعاون على إيجاد مصالح اقتصادية مشتركة للحد من الخلافات وتقديم المزيد من السبل لتسوية المنازعات.

إن مشروع نقل وتجارة الكهرباء في وسط وجنوب آسيا مثال عظيم على فوائد هذا النوع من التعاون الإقليمي. لقد عملت أفغانستان وجيرانها معاً وجنباً إلى جنب مع المجتمع الدولي من أجل التغلب على تحديات كبيرة، مقرّبة هذا المسعى الهام من مرحلة التنفيذ. ونحن على ثقة بأن مزيداً من التعاون الإقليمي سيتبع ذلك الآن. وهنالك رغبة واضحة في بعض أهم المجموعات الإقليمية، مثل مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي بشأن أفغانستان ومؤتمر عملية قلب آسيا الوزاري. وأعتقد أن جلسة اليوم هي فرصة هامة لإظهار الدعم المخلص من المجلس لهذا النوع من التعاون.

لكن الطريق لا يزال طويلا أمام حكومة وشعب أفغانستان لتحقيق هدف بناء بلد أكثر استقرارا وازدهارا. وستواصل المملكة المتحدة الاضطلاع بدورنا في المجتمع الدولي لدعم تحقيق ذلك الهدف. وقد التزمنا بدفع حوالي ٧٥٠ مليون جنيه استرليني لفترة أربع سنوات حتى عام ٢٠٢٠ للمساعدة على دعم عمل الحكومة الأفغانية لتحسين الأمن والحد من الفقر وزيادة الحصول على نطاق واسع على خدمات الصحة والتعليم. ونعمل أيضا بشكل وثيق مع منظمة حلف شمال الأطلسي لدعم أفغانستان. فقد اضطلعت قواتنا غير القتالية بدور حاسم في دعم قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية. ومن خلال أكاديمية ضباط الجيش الوطني الأفغاني، ساعدنا على تدريب أكثر من ٠٠٠ ٣ من طلاب أكاديمية الضباط – قادة أفغانستان العسكريين في المستقبل.

ولكن في نهاية المطاف، أنا على يقين شأني شأن الآخرين الذين أكدوا أو سيؤكدون في هذه المناقشة أن الحل لتحقيق السلام

والاستقرار على المدى الطويل لا يكمن في الجانب العسكري بل في عملية السلام التي يقودها ويتولى زمامها الأفغان. ولذلك يكتسي الاجتماع القادم لعملية كابل للسلام والتعاون الأمني أهمية بالغة. ونشجع جميع شركاء أفغانستان الإقليميين على دعم تلك الجهود الرامية إلى تحقيق السلام بشكل كامل. وبدء محادثة مع الخصوم بعد سنوات من العنف وإراقة الدماء يتطلب التحلي بالاستبصار والشجاعة والقيادة. بيد أن الوقت الآن مؤات للشروع في تلك المحادثات بالتأكيد. إن الشعب الأفغاني يستحق السلام. ولذلك فإننا نحث الرئيس غني والحكومة على استخدام الاجتماع للتواصل مع المتمردين والسعي إلى إطلاق عملية سلام ذات مصداقية. ويجب علينا جميعا هنا اليوم بشكل جماعي وفردي الإعراب عن دعمنا الكامل لعملية السلام التي تعتبر حاسمة الأهمية للاستقرار الطويل الأجل في أفغانستان.

وإجراء انتخابات ذات مصداقية وشاملة للجميع وحسنة التوقيت ضروري أيضا. ونشيد بعمل مختلف هيئات الأمم المتحدة في مساعدة الحكومة على الاستعداد للانتخابات البرلمانية والرئاسية هذا العام والعام المقبل.

وفي الختام، لا تزال أفغانستان تواجه عددا من التحديات الكبيرة في ٢٠١٨ ،ولكن هذا العام هو أيضا عام الفرص الحقيقية، بإجراء انتخابات في الوقت المناسب وبإطلاق عملية سياسية ذات مصداقية وعملية السلام. ويمكن أن يكون هذا العام هو العام الذي تنتقل فيها أفغانستان أخيرا وعلى نحو لا رجعة فيه إلى مرحلة جديدة. لكن، وكما أشار نائب وزير الخارجية الأمريكية بحق، يجب أن يستند ذلك الالتزام إلى الظروف القائمة وألا يكون بدافع الجداول الزمنية. ونحتاج أحيانا إلى التحلي بالصبر. وذلك يصب في مصلحة الجميع — ومصلحة الشعب الأفغاني أولا الذي قد انتظر طويلا من أجل تحقيق السلام. ولذلك فلنتعهد جميعا اليوم بأن نفعل كل ما في وسعنا داخل مجلس الأمن وخارجه من أجل دعم الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار.

السيد ميتوي إدجانغ (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية، أود أن أنقل للجميع هنا أحر التهاني بعام جديد بالنيابة عن فخامة رئيس غينيا الاستوائية السيد تيودورو أوبيانغ نغيما ماباسوغو. تعرب حكومة غينيا الاستوائية عن امتنانها للأمم المتحدة ولحكومة كازاخستان على الاشتراك في تنظيم هذه الجلسة الرفيعة المستوى بشأن أفغانستان وآسيا الوسطى. كما نشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش على إحاطته وكذلك نائب وزير خارجية أفغانستان على البيان الذي سيدلي به لاحقا في هذه الجلسة.

وتجسد هذه الجلسة الأهمية الاستراتيجية والدور المحدد لأفغانستان ومنطقة آسيا الوسطى قاطبة، والأهمية التي يوليها المجتمع الدولي لها. إننا نعتقد اعتقادا راسخا بأن هذه المنطقة لديها إمكانات هائلة للتنمية والموارد اللازمة لتحقيقها، ولكن ذلك سيتطلب أيضا المساهمات والتعاون من جانب الجميع. ولذلك يجب على المجتمع الدولي مواصلة دعم جهود الحكومة الأفغانية لتحقيق الاستقرار والأمن والتنمية المستدامة والدائمة.

إن المشاكل الأمنية المتوطنة وتداعياتها هي العقبة الرئيسية أمام تحقيق ذلك الهدف. وكما يبين جدول أعمال اليوم، فإن الأمن والتنمية يرتبطان ارتباطا وثيقا. إن التزام جميع دول آسيا الوسطى بتحقيق التنمية في أفغانستان يتطلب تعاونها على استتباب الأمن.

وتقوم الحاجة إلى اتباع نهج إقليمي ومعالجة المشكلة بصورة مشتركة. وتدين غينيا الاستوائية وجود ملاذات آمنة للإرهابيين في المنطقة، تستخدم لأغراض التدريب والتحضير للهجمات لا في أفغانستان فحسب بل في جميع أنحاء العالم. ودعم المجتمع الدولي، بما في ذلك معظم البلدان النامية والأمم المتحدة، لذلك النهج أمر بالغ الأهمية.

وترحب غينيا الاستوائية بنهج الدول المجاورة الإقليمية في آسيا الوسطى لأفغانستان التي تعتبر البلد شريكا، ولكنها تعتقد

أيضا أن الأفغان أنفسهم يجب أن يقودوا عملية سلام داخلية لتحقيق الرخاء والاستقرار في البلد، ويجب أن يحظوا بدعم بلدان المنطقة لأن الاستقرار الإقليمي، كما ثبت، لا يمكن تحقيقه بدون استقرار أفغانستان.

إن تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان له أهمية بالنسبة للمنطقة بأسرها، لأننا لا نزال نشهد الأنشطة الإرهابية المقلقة والمتزايدة التي يرتكبها الأشخاص والجماعات والكيانات في أفغانستان التي تشكل تهديدات خطيرة لا على أفغانستان فحسب بل على جميع البلدان في آسيا الوسطى.

وللأمم المتحدة دور هام تضطلع به في هذه الجهود. ويسعدنا أن نرى أنه نتيجة لدعم وأنشطة مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية في آسيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والمنظمات الإقليمية، عززت المنطقة القدرات للتغلب على التحديات التي تواجه السلام والاستقرار والتنمية المستدامة، بما في ذلك في مجالات مثل مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية ومكافحة الاتجار بالمخدرات والاتجار بالأشخاص والهجرة غير المشروعة واستخدام الأنترنت لأغراض الإرهاب.

ومن الاعتبارات الرئيسية لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين في أفغانستان، الحاجة إلى تسريع وتيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية لتحسين مستويات معيشة السكان. ويجب على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده لدعم الحكومة الأفغانية في تنفيذ اتفاق أفغانستان والاستراتيجية الإنمائية الوطنية لإحراز تقدم في التنمية الاقتصادية وفي تحسين الهياكل الأساسية والتعليم والصحة وحقوق الإنسان وسيادة القانون والمجالات الأخرى. ويجب التأكد من أن مكاسب التنمية تعود بالفائدة ويتشاطرها الشعب الأفغاني بأسره.

واعتماد نهج متكامل أمر حاسم لمكافحة زراعة الأفيون والاتجار بالمخدرات. ومسألة المخدرات لا تؤثر سلبا على الاقتصاد وسبل كسب المعيشة في أفغانستان وعلى تحقيق الأمن والاستقرار فيها فحسب، بل على قدرة الحكومة وكذلك على أعراف ومعتقدات شعبها.

نأمل أن تتولى الحكومة الأفغانية معالجة هذه المشكلة على نحو شامل بالتنسيق والتعاون مع جيرانها والمجتمع الدولي، وأن تكثف جهودها في مجال مكافحة المخدرات باتخاذ تدابير شاملة.

إن دور البلدان المجاورة لأفغانستان في المنطقة حيوي، وينبغي لها، إلى جانب المجتمع الدولي، أن تواصل جهودها الرامية إلى الوفاء بالتزاماتها ودعم الحكومة الأفغانية والشعب الأفغاني. تدعو غينيا الاستوائية إلى مواصلة تقديم المساعدة إلى البلد، مع احترام مصالح ورغبات وخصائص معينة للشعب الأفغاني. إن التنمية في أفغانستان مرتبطة بتنمية آسيا الوسطى بأسرها. نود أن نغتنم هذه الفرصة لنكرر شكرنا لكازاخستان على مبادرتها بتنظيم هذه المناقشة العامة، فضلا عن تنظيم رحلة رائعة إلى كابل ضمت جميع أعضاء مجلس الأمن الـ ١٥ وتم خلالها التوصل إلى توافق في الآراء على دعم أفغانستان في جهودها لتحقيق التنمية وتطبيع الحالة فيها. أود أيضا أن أثني على حُسن الضيافة والترحيب الحار اللذين حظينا بهما جميعا من الحكومة الأفغانية، بما في ذلك غينيا الاستوائية.

في الختام، إن غينيا الاستوائية تقبل وتؤيد البيان الرئاسي (S/PRST/2018/2) الذي اعتُمد في هذه الجلسة، وتعتقد أن الوثيقة ستساعد على تعزيز التنمية والاستقرار والسلام في أفغانستان ومنطقة آسيا الوسطى.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالإنكليزية*): يرحب وفد الصين بوزير الخارجية عبد الرحمنوف ونشكره على الدعوة إلى عقد مناقشة اليوم. نعرب أيضا عن امتناننا للأمين العام على بيانه.

في السياق الحالي، من المهم جدا ضمان أن يسود السلام والاستقرار ربوع أفغانستان لحماية المصالح الحيوية وتقديم الرعاية الطويلة الأجل للشعب الأفغاني، فضلا عن الأمن والتنمية والازدهار في المنطقة ككل. إن آسيا الوسطى مستقرة بوجه عام والإمكانات الإنمائية هائلة. وتؤيد الصين البحث عن حلول من منظور إقليمي، واعتماد نهج شامل، بهدف تحقيق السلام الدائم والتنمية المشتركة في أفغانستان وآسيا الوسطى. ونحن نقدر الجهود التي تبذلها الحكومة الأفغانية للحفاظ على الاستقرار الوطني، وتيسير المصالحة الوطنية وتعزيز التنمية الاقتصادية، ونقدر الدور المهم الذي يؤديه جيرانها وغيرها من بلدان المنطقة في التعامل مع مسألة أفغانستان، بما فيها بلدان آسيا الوسطى. ومهما يكن من أمر، علينا أن نأخذ في الاعتبار حقيقة أن أفغانستان لا تزال تواجه العديد من التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية، وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم الدعم القوي لها.

أولا، يجب أن تظل جميع الأطراف ملتزمة بتعزيز تسوية المسألة الأفغانية عن طريق الحوار السياسي والمصالحة. وينبغي أن يعمل جميع أصحاب المصلحة في أفغانستان على تعزيز الوحدة والمشاركة بنشاط في عملية المصالحة، وجعل مصالح الناس ورفاههم على المدى الطويل أولويتهم العليا. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تعزيز الجهود ذات القيادة والملكية الأفغانية لتحقيق المصالحة السياسية الواسعة النطاق والشاملة، وتشجيع الجهات الفاعلة المعنية في أفغانستان لبدء محادثات السلام في أقرب وقت ممكن، فضلا عن الترحيب بجميع أشكال المساعدة المقدمة من بلدان المنطقة والآليات ذات الصلة. كما ينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم احتراما تاما حق الشعب الأفغاني في اختيار نظامه السياسي ومساره الإنمائي بصورة مستقلة، وينبغي له دعم الحكومة في زيادة قدرتها على الحكم.

ثانيا، إن الحفاظ على السلام والاستقرار أساس التعمير والتنمية الوطنية في أفغانستان. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم بقوة الجهود الرامية إلى بناء قدرات قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية لتحسين قدرات البلد المستقلة في الدفاع وعن النفس، والعمل معا بغية التصدي بفعالية للمخاطر التي يشكلها الإرهاب والجريمة العابرة للحدود، والاتجار بالمخدرات. في حين أن الجهود المبذولة على الصعيد الإقليمي ضرورية في مساعدة أفغانستان في الاستجابة لهذه التحديات، وتعزيز تحقيق السلام والاستقرار فيها، يمكن لهذه الجهود أن تسهم أيضا في تحسين الحالة الأمنية في آسيا الوسطى والمنطقة ككل. وينبغي للمجتمع الدولي تعزيز التعاون والتنسيق في مكافحة العناصر الإرهابية في المنطقة وتحاشي توجيه أصابع الاتهام، ودعم الدور الهام الذي تؤديه كيانات مثل منظمة شنغهاي للتعاون في جهود مكافحة الإرهاب على المستوى الإقليمي.

ثالثا، بالنسبة لأفغانستان فإن الاندماج في الاقتصادات الإقليمية هو الطريق المفضي إلى الأمام في مجالي إحلال السلام والتعمير في نهاية المطاف. إن بلدان آسيا الوسطى والبلدان في المنطقة الأوسع جيران قريبين لأفغانستان وتتقاسم المصالح مع الشعب الأفغاني من حيث التنمية الإقليمية. ولا يمكن تحقيق التنمية في أفغانستان بدون دعم ومساعدة تلك البلدان، بينما في المقابل لن يمكن تحقيق الازدهار في المنطقة ككل دون تحقيق التنمية الاقتصادية في أفغانستان. إن الاستقرار والتنمية في المنطقة يصبان في المصالح المشتركة بين أفغانستان وجيرانها. وتأمل الصين أن تعزز البلدان المعنية تعاونها وأن تعمل معا من أجل تحقيق السلام والازدهار في المنطقة. وينبغي للمجتمع الدولي بذل جهود حثيثة للوفاء بتعهداته في دعم جهود الحكومة الأفغانية لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفقا لقرارات مجلس الأمن وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، ينبغي لجميع الأطراف أن تعمل على بناء مجتمع يبشر بمستقبل مشترك للبشرية، انطلاقا من روح التعاون المفيد للجميع، وتعزيز التنمية والتعاون الإقليمي في أفغانستان وآسيا الوسطى من خلال

مبادرة ”الحزام والطريق“ وغيرها من المساعي الرامية إلى التعاون الإقليمي على الجبهتين الاقتصادية والتجارية.

وباعتبار أفغانستان جارة صديقة، ما فتئت الصين تؤدي دورا بناء في تعزيز السلام والتنمية. ففي ٢٦ كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي وفي بيجين، دعا وزير خارجيتنا، وانغ يي، إلى عقد الحوار الأول بين وزيري خارجية الصين وأفغانستان وباكستان وترأس ذلك الحوار. ويتمثل الغرض منه أولا في مساعدة أفغانستان وباكستان على تحسين وتطوير العلاقات بينهما؛ ثانيا، نؤيد عملية السلام وإعادة التعمير والمصالحة الوطنية في أفغانستان. ثالثا، تعزيز التعاون الثلاثي بشأن الأمن والعمل بصورة مشتركة على مكافحة الإرهاب؛ رابعا، تعزيز التعاون الدولي بشأن مبادرة ”الحزام والطريق“ واستكشاف السُبل الفعّالة لتحقيق الترابط والتكامل الاقتصادي الثلاثي. واتفق وزراء الخارجية الثلاثة على ثلاثة مواضيع رئيسية وهي: الثقة السياسية المتبادلة، والمصالحة والتنمية والتواصل، والتعاون في مجال الأمن ومكافحة الإرهاب. وسيركز التعاون الثلاثي على تلك المجالات الثلاثة. وتوصلوا أيضا إلى توافق في الآراء بشأن عدد من المسائل المهمة في المجالات المتصلة بمعيشة الناس، من قبيل الرعاية الصحية، والموارد البشرية، والزراعة.

إن الصين على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي من أجل التبكير في إحلال السلام والاستقرار والتنمية في أفغانستان ومنطقة آسيا الوسطى.

السيد سكوغ (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد السويد البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

أود أن أشكركم وأشكر بلدكم، سيدي الرئيس، على أخذ زمام المبادرة على استرعاء انتباه مجلس الأمن لمسألة التعاون الإقليمي الشامل والصلات بين الأمن والتنمية في آسيا الوسطى وأفغانستان. أرحب أيضا بالمشاركة الرفيعة المستوى في جلسة اليوم من جانب وزراء دول أخرى من آسيا الوسطى، ويسرنا غاية السرور أن يكون معنا هنا في القاعة شابات أفغانيات، قادة المستقبل في أفغانستان. أود أيضا أن أهنئ السفير خيرت عمروف على الزيارة الممتازة إلى أفغانستان التي نظمها هو وفريقه لمجلس الأمن في نهاية هذا الأسبوع، وأشكر حكومة أفغانستان على استضافتنا.

ونرحب بالإحاطة الإعلامية التي قدمها الأمين العام هذا الصباح، والتزامه الثابت بالدبلوماسية الوقائية والتنمية المستدامة، لا سيما في آسيا الوسطى.

ونشيد بجميع بلدان آسيا الوسطى على جهودها الرامية إلى تنشيط التعاون الإقليمي وتعزيزه، بما في ذلك التعاون مع أفغانستان. وتعتبر الخطوات الملموسة من قبيل حل المسائل الحدودية التي طال أمدها، وتيسير المرور عبر المعابر الحدودية، وتعزيز الاتصالات بين الشعوب، والحد من الحواجز التي تعترض التجارة، أمورا محمودة للغاية. كما تشكل تلك الإجراءات اعترافا بأن كل بلد يمكن أن يكون أفضل حالا إذا ازدهر جيرانه أيضا.

ويرتبط السلم والتنمية الاقتصادية في الأجل الطويل بالنسبة لبلدان المنطقة على حدة ارتباطا وثيقا بالأمن والتنمية الإقليميين. لقد شهدت بلدان آسيا الوسطى تقدما على جبهات متعددة منذ الاستقلال قبل ٢٥ عاما، لا سيما في مجال الحد من الفقر وتحقيق نمو اقتصادي مطرد، وكما نرى من خلال عضوية كازاخستان في المجلس، تقوم دول آسيا الوسطى بدور متزايد الأهمية في العالم.

ويمكن التغلب على التحديات المتبقية، التي تشترك الكثير من بلدان المنطقة في مواجهتها، من خلال تعاون إقليمي أقوى. وهي تشمل التهديدات الأمنية والتطرف، وإدارة موارد المياه والطاقة المشتركة ومعالجة آثار تغير المناخ. وهناك حاجة أيضا إلى بذل الجهود لتعزيز الحكم الرشيد، وتوفير فرص العمل للسكان الذين يتزايد عددهم بسرعة، وتطوير الترابط، والتقليل من الحواجز التي تعترض التجارة. ومن خلال التعاون الإقليمي،

يمكن التغلب على هذه التحديات وتحويلها إلى فرص تعود بالنفع المتبادل على بلدان المنطقة، مما يؤسس لمنطقة سلم وتعاون ورخاء تعود بالفائدة على جميع شعوب آسيا الوسطى وأفغانستان.

وكما سمعنا مرات عديدة في هذه القاعة خلال الأشهر الأخيرة، تتطلب التحديات الأمنية المترابطة اتباع نُهج مشتركة وشاملة تدمج الأمن والتنمية وحقوق الإنسان. وتوفر خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ مخططا لهذا النهج. ونرحب بالتزام بلدان آسيا الوسطى الثابت بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وإدراجها في استراتيجياتها الإنمائية. وبوصفنا عضوا في الاتحاد الأوروبي، فإننا نسهم في إقامة علاقة قوية ودائمة بين بلدان المنطقة والاتحاد الأوروبي بهدف تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية المزدهرة والمستدامة والمستقرة. ويشمل ذلك الجهود الرامية إلى تيسير التجارة وزيادة التواصل، فضلا عن مواصلة دعم الاتحاد الأوروبي منذ أمد طويل لإدارة الحدود في آسيا الوسطى وأفغانستان.

إن الطريق إلى التقدم الإقليمي يمر عبر إحلال السلام وتحقيق الازدهار في أفغانستان، وهو أمر يخدم مصلحة الجميع. غير أن العديد من التحديات التي تواجه أفغانستان لا يمكن معالجتها بمعزل عن غيرها. ولذلك، يعد الالتزام الواضح لجميع الأطراف الفاعلة الإقليمية ومشاركتها البناءة أمرا حاسما لكي يسود السلام في أفغانستان. إن زيادة التعاون والتكامل الاقتصاديين والسياسيين ضروريين لمستقبل ذلك البلد والمنطقة بأسرها. ونحث جميع أصحاب المصلحة، ولا سيما جيران أفغانستان، على تحمل المسؤولية والعمل معا من أجل التوصل إلى تسوية سياسية. وسيستفيد كل بلد في المنطقة في حال تحقيق السلام في أفغانستان.

ويتمثل الخيار الوحيد القابل للاستمرار في التوصل إلى تسوية في إطار عملية سلام شاملة ومملوكة لأفغانستان وبقيادة أفغانية، وقد تأكد ذلك مرة أخرى خلال زيارتنا الأسبوع الماضي. ونرحب بجهود السلام التي تبذلها الحكومة الأفغانية، وندعو حركة طالبان إلى الدخول في حوار مع الحكومة. ونتطلع إلى الاجتماع المقبل لعملية كابل. وتقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية هامة تتمثل في الإسهام في إيجاد بيئة مواتية لإحلال السلام.

إن احترام حقوق الإنسان أمر حيوي لتحقيق ذلك السلام. ومن الضروري أيضا شمول جميع الأطراف في المجتمع. ويشكل التمكين الاقتصادي والمشاركة الفعالة للمرأة والفتاة في جميع العمليات السياسية، بما في ذلك جهود ومفاوضات السلام في المستقبل، شرطا مسبقا لتحقيق التنمية المستدامة. وقد عزز اجتماع المجلس مع ممثلي النساء الأسبوع الماضي تلك النقاط.

إن إجراء انتخابات شاملة وذات مصداقية وشفافة خطوة أساسية في اتجاه توطيد الديمقراطية في أفغانستان، وهو أمر ضروري لتحقيق الاستقرار في المستقبل. ولا بد من إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية كما هو مقرر. وندعو هيئات الإدارة الانتخابية والحكومة الأفغانية إلى التعجيل ببذل الجهود الرامية إلى كفالة إجراء الانتخابات وأن تكون حرة ونزيهة. ونشجعها على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان مشاركة المرأة، كناخبة أو مرشحة على حد سواء.

وبوصفنا شريكا ثابتا لأفغانستان، فإننا نلتزم بالقيام بدورنا من خلال المشاركة الطويلة الأجل في بناء الدولة والسلام في البلد. وبغية الإسهام في التنمية المستدامة والسلمية والاقتصادية، تشمل جهودنا المساهمة بمبلغ قدره بليون دولار من المساعدة الإنمائية من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠٢٤، يشمل المساعدات الإنسانية وبناء القدرات والحوار والتدريب على الوساطة للناشطات المحليات. كما نسهم في بعثة الدعم الوطيد التابعة لحلف الشمال الأطلسي.

ويتعين أن تضطلع الأمم المتحدة بدور نشط في دعم الجهود الإقليمية في آسيا الوسطى وأفغانستان. وتقدم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان دعما هاما للجهود الرامية إلى تحقيق سلام دائم، وهو دور يمكن تعزيزه من خلال تنفيذ الاستعراض الاستراتيجي. ومن شأن زيادة التعاون والتنسيق بين مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وسائر وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ذات الصلة زيادة تعزيز أثر الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة.

ونشيد بالعمل الهام الذي يضطلع به المركز الإقليمي، الذي تمثله في القاعة اليوم الممثلة الخاصة للأمين العام ناتاليا غيرمان، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، من أجل تعزيز الحوار الإقليمي ومنع نشوب الصراعات. ونود أن نبرز بصفة خاصة العمل الجديد بالثناء فيما يتعلق ببناء القدرات في مجال الدبلوماسية المتعلقة بالمياه، وتحديث الإطار القانوني لإدارة الموارد الطبيعية. وكما أشار إلى ذلك الأمين العام، يمكن لإدارة الموارد المائية المشتركة التي تعتبر أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية، بناء الثقة وأن تؤدي إلى المزيد من الاستثمارات. وهذا بدوره يسهم إسهاما هاما في الحفاظ على السلام في المنطقة وتعزيزه.

لقد سمحت لنا زيارة مجلس الأمن لأفغانستان بتقييم التقدم المحرز والاطلاع مباشرة على التحديات العديدة التي لا يزال البلد يواجهها. ومع ذلك، سمعنا أيضا عن تطلعات جميع الأفغان لبناء مستقبل أفضل. ويشكل جعل أفغانستان جزءا متصلا ومتكاملا من منطقة آسيا الوسطى، عاملا أساسيا في تلك الرؤية. ولجميع بلدان المنطقة، فضلا عن شركاء أفغانستان خارج المنطقة، مصلحة مشتركة في دعم هذه الجهود.

وأشكركم جزيل الشكر على ريادتكم، سيدي الرئيس.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى كازاخستان على مبادرتها لعقد هذه الجلسة الهامة، وبصورة أعم، لوضع آسيا الوسطى وأفغانستان في صميم اهتمام مجلس الأمن، خلال شهر كانون الثاني/يناير. ومع عودة المجلس للتو من كابل، فإن هذه الجلسة تشكل فرصة لإعادة تأكيد الأهمية التي نعلقها جماعيا على أمن وتنمية تلك المنطقة من العالم. كما أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

إن فرنسا تؤيد البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وسأقتصر على ثلاث نقاط رئيسية.

إن النقطة الأولى تتعلق بالحالة في أفغانستان. وكما قلت، فإن مجلس الأمن قد زار لتوه كابل، وهي أول زيارة منذ عام ٢٠١٠. وبالنيابة عن فرنسا، أود أن أشكر السلطات الأفغانية على كرم ضيافتها وأن أثني على تصميمها على السعي إلى توطيد الديمقراطية في البلد.

ولا يزال المستوى المرتفع للغاية لانعدام الأمن وأعمال العنف في أفغانستان مصدرا رئيسيا للقلق بالنسبة لفرنسا. ولا تزال الاشتباكات المسلحة والهجمات الإرهابية المتكررة تزعزع استقرار البلد بأسره. وفي هذا الصدد، تتشاطر فرنسا تصميم السلطات الأفغانية وحلفاءنا على مكافحة الإرهاب، بما في ذلك تمويله. وبالإضافة إلى الحاجة إلى مواصلة الإصلاحات الجارية الرامية إلى تحقيق حكم أكثر فعالية وأفضل قدرة على خدمة السكان وتعزيز سيادة القانون، وتشجع فرنسا أفغانستان على التركيز على أولويتين خلال عام ٢٠١٨.

وتتجلى الأولوية الأولى في إجراء انتخابات محلية وبرلمانية حرة وشفافة. وقد أحرز تقدم في هذا المجال، وقد شرعت السلطات المختصة، ولا سيما الحكومة واللجنة الانتخابية المستقلة، في التحضير للانتخابات البرلمانية. وتشجع فرنسا السلطات الأفغانية على مواصلة بذل جهودها، بدعم من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، لضمان عملية

انتخابية شاملة وموثوقة. وفي هذا الصدد، ستكون المشاركة الكاملة للمرأة في العمليات الانتخابية، سواء كناخبة أو مرشحة، ضرورية.

وتتجلى الأولوية الثانية في إعادة تنشيط الزخم نحو عملية السلام التي تقودها أفغانستان. ويتطلب ذلك استئناف الحوار فيما بين الأفغان، ولكن أيضا التزاما مخلصا ودعما لا لبس فيه لتحقيق السلام من جانب جميع جيران أفغانستان. وندعو الجميع إلى بذل جهد متجدد في هذا الاتجاه والالتزام الملموس بذلك. وقد أحاطت فرنسا علما بالإعلان عن عقد اجتماع جديد لعملية كابل في نهاية شهر شباط/فبراير، وتأمل أن يجمع الاجتماع بين المبادرات القائمة تحت سلطة الحكومة الأفغانية.

وهاتان أولويتان فوريتان. ولكن يجب ألا يغيب عن بالنا بالتأكيد هشاشة الحالة الإنسانية، ولا سيما حالة اللاجئين، فضلا عن الحالة غير المستقرة للغاية للنساء والأطفال، الذين لا يزالون يشكلون، كما ينبغي التذكير بذلك، أول ضحايا الصراع.

وتتعلق نقطتي الثانية بالتعاون بين أفغانستان ودول آسيا الوسطى، الذي لا يشكل ضرورة فحسب، بل إنه كذلك حافل بفرص عظيمة. وتشكر فرنسا كازاخستان على أخذ زمام المبادرة في صياغة البيان الرئاسي (S/PRST/2018/2) الذي يسلط الضوء للمرة الأولى على العلاقات الخاصة التي تربط أفغانستان بآسيا الوسطى، فضلا عن الفرص التي تشكلها لتحقيق التنمية الاقتصادية والأمن في المنطقة. وتتشاطر أفغانستان وآسيا الوسطى بالفعل الكثير من التحديات المشتركة، التي تشمل جميع المجالات التي يلزم تعزيز التعاون الإقليمي فيها.

وأود أن أشير – في مجال الأمن – إلى منع التطرف، ولا سيما تغذية نزعة التطرف لدى الشباب، وبشكل أعم، مكافحة الإرهاب وتمويله. ويشجع الاتجار بالمخدرات – فيما يتعلق بمكافحة الاتجار الذي لا يزال يغذي تمرد طالبان – على الفساد ويشكل مخاطر رئيسية على الصحة العامة بالنسبة لأفغانستان والبلدان المجاورة. وتظل مبادرة ميثاق باريس – وهي شراكة تضم أفغانستان وبلدان آسيا الوسطى – تشكل، في ذلك الصدد، إطارا فريدا للتبادل فيما بين جميع البلدان المتضررة من المخدرات المنتجة في أفغانستان.

وفي مجال التنمية الاقتصادية، من الضروري أن تكون أفغانستان قادرة على الاستفادة من موقعها الجغرافي في قلب آسيا. ويجب تشجيع مشاركتها المتزايدة في مشاريع متعددة لزيادة الاتصال بين أفغانستان ودول آسيا الوسطى، وكذلك في مختلف أشكال التعاون الإقليمي الأخرى.

والطاقة والنقل من القطاعات الرئيسية في ذلك الصدد. وبما أن أفغانستان من بين البلدان الأساسية المتضررة من الاحترار العالمي، الذي يسبب جفافا شديدا، فمن حسن الطالع أن المنطقة قد حبيت بإمكانية كبيرة لتطوير الطاقة المتجددة، بما في ذلك الموارد المائية والطاقة الشمسية وطاقة الرياح. وتشجع فرنسا الشركاء الإقليميين على الاستثمار في مصادر الطاقة تلك وعلى تخضير اقتصاداتها. ومن المهم مواصلة تعزيز نهج شامل يربط بين الأمن والأهداف الإنمائية، كما هو الحال في أماكن أخرى في آسيا الوسطى، كجزء من إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وتتعلق نقطتي الثالثة والأخيرة بدعم المجتمع الدولي، وخاصة الأمم المتحدة، لأفغانستان وآسيا الوسطى. فلا يأتي هذا الدعم من بعثة الأمم المتحدة ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى فحسب، وإنما كذلك من جميع وكالات الأمم المتحدة التي تعمل على تعزيز الاستقرار والتنمية في المنطقة. أود أن أعيد تأكيد دعم فرنسا الكامل للعمل الذي تقوم به الأمم المتحدة في المنطقة، وللتشجيع على زيادة التعاون بين بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ومركز الأمم المتحدة للدبلوماسية الوقائية. وستوفر مشاورات مجلس

الأمن المقرر عقدها يوم الاثنين المقبل، ٢٢ كانون الثاني/يناير، بشأن أنشطة المركز، والتجديد القادم لولاية البعثة في آذار/مارس فرصا لتقديم المزيد من التفاصيل بشأن الكيفية التي يمكن أن تواصل بها الأمم المتحدة دعم أفغانستان وآسيا الوسطى.

وستواصل فرنسا، من جانبها، التعاون الوثيق مع بلدان آسيا الوسطى وأفغانستان بشأن القضايا الدولية الرئيسية، بدءا بمكافحة الإرهاب، في إطار ثنائي، وكذلك من خلال الاتحاد الأوروبي، الذي أصبح اليوم شريكا رئيسيا في المنطقة. وستواصل فرنسا كذلك دعم تحديث تلك البلدان في جميع المجالات والعمل بحزم على تعزيز روابطنا.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): إنه لشرف لنا أن يتولى معالي وزير خارجية كازاخستان رئاسة هذه الجلسة. تشيد بوليفيا بالبعثة الدائمة لجمهورية كازاخستان، لا على تنظيم هذه المناقشة فحسب، بل كذلك على دورها القيادي في صياغة البيان الرئاسي لهذا اليوم (S/PRST/2018/2) وعلى الرحلة إلى كابول أثناء رئاستها. ونغتنم هذه الفرصة للإعراب عن شكرنا لضيافة شعب أفغانستان أثناء زيارة مجلس الأمن. كما نشيد كذلك بعمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبعمل الممثل الخاص للأمين العام. وتتبين أهمية هذه الجلسة كذلك من حضور وزراء خارجية أوزبكستان وطاجيكستان وقيرغيزستان، الذين أعرب لهم عن عميق احترامي.

ويسر بوليفيا بالتقدم الكبير المحرز في الدبلوماسية الوقائية نتيجة لتعزيز العلاقات بين جمهورية أفغانستان الإسلامية وبلدان آسيا الوسطى. فنحن نعتقد أن مثل هذه التعابير عن الثقة المتبادلة تمثل دليلا واضحا على عزم السلطات على مواصلة العملية التي تسعى إلى ضمان السلام والتنمية للشعب الأفغاني وغيره من شعوب المنطقة. إننا نشجع الجهود التي بذلتها الحكومة الأفغانية لتعزيز الآليات والمنابر للتعاون الإقليمي والأقاليمي والدولي من أجل إحلال السلام الاستقرار والتنمية المستدامة الطويلة الأجل في ذلك البلد والبلدان المجاورة في آسيا الوسطى، على النحو المبين في البيان الرئاسي الذي اعتمدناه اليوم.

ونأمل في أن يتحسن الاستقرار الهش الحالي في أفغانستان للتمكين من تهيئة بيئة مستقرة بحيث يمكن للانتخابات المقبلة أن تكون شفافة وشاملة. كما إننا نعتقد أن جميع الأعمال التي تيسر الحوار والتعاون بين أفغانستان ودول آسيا الوسطى يجب أن تستمر، لأن هذه الأعمال تعمل – وفوق كل شيء – على تعزيز تحقيق الأهداف المشتركة المتمثلة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المؤدية إلى الازدهار في المنطقة. وفي ذلك السياق، فإن المبادرات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية إيجابية جدا، وكذلك الإجراءات الرامية إلى تعزيز الترابط في السياسات التجارية والمالية وتحسين الهياكل الأساسية، علاوة على التجارة بين أفغانستان وبلدان آسيا الوسطى والمناطق الأخرى.

ومن المهم أن نعترف، في ذلك الصدد، بأن انعدام إمكانية الوصول إلى البحر، يفاقمها البعد عن الأسواق العالمية وارتفاع التكاليف والمخاطر المتصلة بالعبور، يفرض قيودا شديدة على عائدات التصدير وتدفق رأس المال الخاص وحشد الموارد المحلية للبلدان النامية غير الساحلية، ولا سيما تلك الواقعة في وسط آسيا.

وتعرب بوليفيا عن ارتياحها لنتائج مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي بشأن أفغانستان، الذي عقد في عشق أباد في ١٤ و ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. إن أمام كل من البلد المضيف وجمهورية أفغانستان الإسلامية، بالإضافة إلى ٦٧ بلدا من البلدان الأخرى، فرصة لعرض مبادرات هامة فيما يتعلق بالطاقة والموارد الطبيعية والاتصال والتجارة الإقليمية وتنمية القطاع الخاص والتعاون فيما بين المؤسسات التجارية ودعم العمال لإدماج المرأة في الأنشطة الاقتصادية بوجه عام.

وتعتقد بوليفيا، في ذلك الصدد، أن المنابر والمشاريع دون الإقليمية والإقليمية والأقاليمية والدولية، يجب أن تتبنى على الاحترام التام لسيادة الشعب الأفغاني على موارده الطبيعية. ويجب على الأمم المتحدة ومجلس الأمن العمل على ضمان سيادة جمهورية أفغانستان الإسلامية، في سياق يسعى فيه المجتمع الدولي إلى استعادة المكانة التي يستحقها ذلك البلد في السياسة الدولية.

وتحيط بوليفيا علما بالاجتماع الذي عقد في بيجين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، الذي توصلت فيه جمهورية أفغانستان الإسلامية وجمهورية باكستان الإسلامية، برعاية البلد المضيف، إلى اتفاقات ثنائية هامة أبدت خلالها الدولتان كلتاهما استعدادهما لتحسين علاقاتهما الثنائية بغية تحقيق تعايش متناغم وحل مشاكلهما بشكل منهجي عن طريق الحوار والمشاورات الشاملة. ونثني على الدور الهام الذي تضطلع به حكومة الصين، التي تنهض بصورة بناءة بتعزيز التقارب بين البلدين من خلال حوار ثلاثي وتعزيز التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية.

ومن ناحية أخرى، يساور بوليفيا قلق عميق إزاء استمرار وجود الجماعات الإرهابية، مثل تنظيم القاعدة وتنظيم داعش، في المنطقة دون الإقليمية. إننا نشدد على أهمية مشاركة أفغانستان في الآليات الإقليمية في آسيا الوسطى من أجل التعاون في مجال مكافحة الإرهاب. ونحن نؤيد تماما، في ذلك الصدد، الجهود المبذولة في إطار خطة العمل المشتركة من أجل تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في آسيا الوسطى. ونعتقد أن كل الجهود لإنهاء التهديد الذي يشكله الإرهاب في أفغانستان ستكون مهمة جدا لضمان السلام والأمن بصورة نهائية.

ونعتقد كذلك أن من الضروري مكافحة الجماعات المسلحة غير المشروعة والضالعين في إنتاج المخدرات وتهريبها والاتجار غير المشروع فيها.

وسوف يستمر تهديد الاستقرار والأمن في أفغانستان طالما واصلت تلك الجماعات أنشطتها غير المشروعة.

وأخيرا، إن بوليفيا على اقتناع بأن السبيل الوحيد لتحقيق السلام والاستقرار المستدامين في أفغانستان يكمن في حل تفاوضي عبر التعاون البناء وبذل الجهود الدبلوماسية لصالح جميع الأفغان ورفاههم. وبالتالي، فإننا ندعو جميع بلدان المنطقة إلى أن تواصل تعزيز التزامها بالتعاون الفعال. ونرى أنه ليس ثمة حل عسكري للوضع في أفغانستان، ونرحب بأي مبادرة تفضي إلى حوار شامل يحترم سيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية. وعليه نؤيد تماما عملية كابل بقيادة حكومة أفغانستان الرامية إلى تحقيق السلام والأمن والاستدامة في البلد بما يحقق الفائدة لجميع الأفغان.

السيد تانو بوتشويه (كوت ديفوار)(*تكلم بالفرنسية*): تتوجه كوت ديفوار بالشكر إلى رئاسة كازاخستان على عقد هذه المناقشة على المستوى الوزاري بشأن مسألة السلام الأمن والتنمية في آسيا الوسطى وأفغانستان، وهي مصدر قلق رئيسي بالنسبة لمجلس الأمن ولجميع دول آسيا الوسطى وخارجها. وأود أن أرحب بوزير خارجية كازاخستان الذي يترأس عملنا اليوم، وغيره من الوزراء ونواب الوزراء ومسؤولي الدول الحاضرين اليوم.

وأود أيضا أن أشيد بأفغانستان لتمكينها المجلس من الوقوف على الحالة الميدانية مباشرة في ذلك البلد العظيم. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الحكومة الأفغانية على ترحيبها وحسن ضيافتها.

وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره الزاخر بالمعلومات عن البند الذي نناقشه في جدول أعمال اليوم.

إن موضوع جلسة اليوم يبين الصلة الوثيقة بين الأمن والتنمية في سياق إقليمي تسوده شواغل أمنية رئيسية. وتقع تلك المسألة، ذات النطاق العالمي، في صميم الأزمة الأفغانية

التي استمرت على مدى ٣٠ عاما وتتسم بطابع إقليمي وعالمي ملحوظ. ولذلك فلا مناص من إيجاد حل عالمي لها.

وتتسبب الحالة في أفغانستان بشواغل خطيرة نظرا لتعقيد التحديات الأمنية والاقتصادية والإنسانية التي يواجهها البلد. ولذلك يجب على مجلس الأمن دعم مختلف المبادرات الوطنية والإقليمية والدولية لتهيئة الظروف اللازمة لتحقيق السلام والاستقرار باعتبارهما عاملا أساسيا لتحقيق الرخاء الاقتصادي. وفي ذلك السياق، فإن من الضروري فهم المخاطر والتحديات التي تواجه تحقيق الاستقرار في أفغانستان من ثلاثة جوانب: السياسية والأمنية والاقتصادية والإقليمية والدولية.

ومن الناحيتين السياسية والأمنية، فإن النزاع في أفغانستان يعدُّ مرتعا خصبا للإرهاب في جميع أشكاله. ويسهم تصاعد الأنشطة الإرهابية التي تقوم بها طالبان والفصائل الأفغانية من تنظيم الدولة الإسلامية في شتى محافظات البلد في التدهور المستمر للحالة الأمنية وتترب عنها آثار واضحة على المنطقة بأسرها. وتستدعي حالة انعدام الأمن المستمرة هذه الإسراع بتعزيز قدرة المجتمع الدولي على الحد من مستوى العنف في البلد. وعليه، تذكّر كوت ديفوار جميع الأطراف في النزاع بمسؤوليتها حيال حماية المدنيين أثناء العمليات العسكرية، وتدعو إلى اتخاذ خطوات إضافية للحد من عدد الضحايا المدنيين.

ويؤكد بلدي مجددا الدور الهام الذي يجب أن يضطلع به مجلس الأمن إزاء الحكومة الأفغانية بما يساعد على استئناف قيادتها لعملية المصالحة الوطنية. وترحب الحكومة الإيفوارية باعتماد الاستراتيجية الوطنية الأفغانية للسلام والمصالحة التي قدمها المجلس الأعلى للسلام، فضلا عن التدابير التي اتخذتها الحكومة لتنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن السلام والأمن والنهوض بحقوق المرأة.

وتشدد كوت ديفوار على أهمية الانتخابات التشريعية والرئاسية القادمة، وتناشد السلطات الأفغانية أن تبذل قصارى جهدها لضمان إجراء الانتخابات في موعدها المقرر في مناخ سلمي وبمشاركة جميع الأفغان.

وإضافة إلى النقاط التي ذكرتها، ينبغي أن يسهم التعاون الإقليمي عن طريق تجميع الوسائل اللازمة للحصول على المعلومات عن الاتجار غير المشروع وغسل الأموال والاتجار بالأسلحة بهدف مكافحة هذه الآفات والقضاء عليها.

وعلى الصعيد الاقتصادي، ترحب كوت ديفوار بالتقدم الذي أحرزته الحكومة الأفغانية في مكافحة الفساد والحد من اعتمادها على المعونة الأجنبية، ويناشدها بلدي بمواصلة جهودها الرامية إلى مكافحة الاتجار بالمخدرات، نظرا لأنه مصدر لتمويل الإرهاب. وفي مواجهة تنامي ظاهرة الاتجار بالمخدرات هذه، يجب على المجتمع الدولي ممارسة الضغط لأجل التوصل إلى نهج شامل ومنسق لمكافحة تلك الآفة بجميع أشكالها.

وترحب كوت ديفوار بتطوير التعاون الاقتصادي في آسيا الوسطى، وتحث أفغانستان وجيرانها على تعزيز التكامل الاقتصادي فيما بينها. وفي ذلك الصدد، فإن الموقع الجغرافي بين أفغانستان والبلدان الموردة للطاقة في منطقة آسيا الوسطى والبلدان المستهلكة للطاقة من جنوب آسيا عامل هام لا يمكن إنكاره.

وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي تقتضي التحديات التي تتعين مواجهتها اتباع نهج إقليمي وعالمي. وفي ذلك الصدد، تحث كوت ديفوار البلدان المجاورة على التعاون فيما بينها لتحقيق الاستقرار في أفغانستان وتعزيز التعاون والتنمية الاقتصادية الإقليميين. ويؤكد بلدي مجددا تأييده لعملية كابل التي توفر إطارا شاملا للحكومة الأفغانية وللشركاء الإقليميين لأجل التوصل إلى حل سياسي وسلام دائم في البلد. وعليه، ندعو دول آسيا الوسطى وأفغانستان إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وتدعو الحكومة الإيفوارية إلى مشاركة جميع الأطراف الأفغانية، بما في ذلك حركة طالبان في الاجتماع المقبل للعملية السياسية المقرر عقده في شباط/فبراير. ونؤكد مرة أخرى ضرورة تحسين مراقبة الحدود وتبادل المعلومات بين المنظمات الوطنية المختصة في ضوء مسألة عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين يشكلون الآن تهديدا جديدا للسلم والأمن.

وترحب كوت ديفوار أيضا بالجهود التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة في آسيا الوسطى وأفغانستان لمساعدة البلد على استعادة السلام وتعزيز التنمية بما يسهم في تحقيق الرخاء في منطقة آسيا الوسطى.

يؤيد بلدي تعزيز التعاون والتنسيق بين مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فضلاً عن المنظمات الإقليمية ذات الصلة، من أجل بناء قدرة المنطقة على تجاوز التحديات التي تعوق استعادة السلام والاستقرار والتنمية في هذا الجزء الهام والغني بالموارد من كوكبنا.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): يشيد وفد بلدي بمبادرة كازاخستان بعقد هذه المناقشة الهامة بشأن الأمن والتنمية والشراكات الإقليمية في أفغانستان وآسيا الوسطى. ونرحب بحضوركم، سيدي الوزير، وكذلك بالوزراء من منطقة آسيا الوسطى. كما نشكر الأمين العام على بيانه صباح اليوم.

كما سبقت الإشارة، فقد عدنا هذا الأسبوع للتو من زيارة إلى أفغانستان مكنتنا من فهم القضايا التي تواجه البلد وآثارها الإقليمية والعالمية في عالم يزداد ترابطاً. وهنا نود أن نشكر شعب وحكومة أفغانستان على حسن ضيافتهم ونكرر التأكيد لهما على دعمنا في تحقيق سلام مستدام في البلد. واستناداً إلى تجربتنا الوطنية، نشدد على أهمية الربط بين الأمن والتنمية في إطار النهج المتكامل والواسع النطاق، بدعم من المجتمع الدولي، ولا سيما من البلدان المجاورة.

وأود هنا أن أتطرق إلى ثلاث نقاط.

أولاً، إن معالجة الأسباب العميقة للنزاع في أفغانستان مهمة تتجاوز مجال السلام والأمن. فهي تنطوي على الاستثمار في التنمية المستدامة لبلد ذي مجتمع فتيّ جداً، حيث يبلغ متوسط العمر ١٨ سنة، ويبلغ معدل الفقر ٣٩ في المائة تقريبا، وقد استغلت الجماعات المتطرفة ومختلف المنظمات الإجرامية الحالة الراهنة فيه. وفي هذا الصدد، نؤيد ما توصل إليه الاستعراض الاستراتيجي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بشأن ضرورة تركيز الجهود، بالإضافة إلى الحفاظ على الاستقرار الداخلي، وبشأن تحقيق السلام المستدام والحد من اعتماد أفغانستان على الخارج. يمكن للتعاون الدولي والإقليمي أن يفعل الكثير في هذا الصدد من خلال دعم جهود الأفغان أنفسهم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. إن الاستثمار في مشاريع الهياكل الأساسية ومشاريع الربط الإقليمي الذي يحظى بالأولوية من جانب السلطات الوطنية يمكن أن ينطوي على إمكانية منع نشوب نزاعات أوسع نطاقاً.

وإننا نعتقد أن سيادة القانون وتوطيد مؤسسات شفافة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع، وفقاً للهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، هي عناصر رئيسية في تعزيز مجتمع سلمي. وفي هذا الصدد، نشدد على توافق آراء أعضاء المجلس بشأن أهمية الامتثال للبرنامج الانتخابي الموضوع لأفغانستان، بما في ذلك انتخاب برلمان جامع وتمثيلي في عام ٢٠١٨ وحكومة جديدة في عام ٢٠١٩.

ثانياً، من الأهمية بمكان مواجهة الإرهاب استناداً إلى نهج واسع وشامل، بالإضافة إلى التركيز على أسبابه الجذرية، ومراعاة صلاته مع الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومسألة المخدرات العالمية من منظور إقليمي. ويساورنا القلق من أن إنتاج أفغانستان، وفقاً

لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، من الأفيون والخشخاش قد ازداد بنسبة ٨٧ في المائة و ٦٣ في المائة، على التوالي، بالمقارنة مع السنة السابقة، الأمر الذي يوجه موارد إضافية إلى الجماعات التي تؤجج العنف.

من الضروري التصدي لهذه المسألة في مختلف مراحلها، بما في ذلك القضاء على المحاصيل غير المشروعة، وإمكانية الحصول على السلائف، والآثار الاجتماعية لاستهلاك المواد المخدرة، وبرامج الوقاية. إن التعاون الدولي مطلوب، بما في ذلك التعاون الإقليمي الثلاثي والثنائي مع البلدان المجاورة. لقد أظهرت خبرتنا في التعامل مع تحديات مماثلة أن برامج التنمية البديلة كانت فعالة بوجه خاص لتلك الشرائح من السكان المتورطة في إنتاج المخدرات. ونحن على استعداد لتشاطر تجربتنا مع السلطات الأفغانية.

ثالثاً، يمكن أن تحقق الشراكات الإقليمية بمختلف أشكالها الكثير لتعزيز الأمن الجماعي والتنمية والاستقرار لأعضائها.

وأود هنا أن أشير بإيجاز إلى تجربة منطقة أمريكا اللاتينية، التي قد تكون مفيدة للمناطق النامية الأخرى. بإبرام معاهدة تلاتيلولكو، كنا رواداً في إعلان منطقتنا خالية من الأسلحة النووية. وهي أيضاً أول منطقة للسلام في العالم. وبفضل عمليات السلام والتكامل والشراكة المختلفة، سجلت منطقتنا في العقود الأخيرة معدلات نمو كبيرة وانخفاضاً كبيراً في معدل الفقر.

وقد منح التكامل مع البلدان المجاورة والتنمية العابرة للحدود زخماً إضافياً للعملية، ولا سيما مع عقد اجتماعات ثنائية دورية بين رؤساء الدول المعنية، بمشاركة الوزراء. ولذلك، فإننا نرحب بحقيقة أن أفغانستان ودول وسط آسيا تتحرك في اتجاه مماثل، بهدف تحويل المنطقة إلى منطقة سلام وتعاون ورخاء، على النحو المبين في معاهدة إعلان وسط آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية. وبالإضافة إلى ذلك، نعتقد أن التكامل التجاري والترابط الإقليمي اللذين تنهض بهما الحكومة الأفغانية ودول وسط آسيا سيصبحان ركائز للاستقرار والازدهار في المنطقة دون الإقليمية، كما كان الحال في وقت طريق الحرير. وكما يقول المثل الشرقي القديم، يمكنك أن تمضي وحدك بسرعة، ولكننا معاً يمكن أن نقطع مسافة أبعد.

السيد أليمو (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نعرب مرة أخرى عن تقديرنا للرئاسة الكازاخستانية على عقد هذه المناقشة الهامة بشأن بناء الشراكة الإقليمية في أفغانستان وآسيا الوسطى كنموذج للربط بين الأمن والتنمية.

وإذ تأتي هذه المناقشة في أعقاب بعثة مجلس الأمن الأخيرة إلى أفغانستان، فهي تتيح لنا فرصة للتفكير في زيارتنا. ويسرنا أن نراكم مرة أخرى، سيدي الوزير، تترأسون هذه الجلسة، الأمر الذي يدلل على الأهمية التي توليها الرئاسة الكازاخستانية للحالة في أفغانستان ووسط آسيا وإلى العلاقة بين الأمن والتنمية.

ونشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن الحالة العامة في المنطقة.

نوقشت الحالة في أفغانستان الشهر الماضي خلال المناقشة الفصلية بشأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ولكن المختلف هذه المرة هو أن هذه المناقشة تجري بعد الزيارة التي قمنا بها مؤخراً إلى أفغانستان، والتي وجدناها مفيدة ومثمرة جداً.

لقد تمكنّا بالفعل من الإعراب عن تضامننا مع شعب وحكومة أفغانستان ومن أن نفهم على نحو أفضل التحديات المعقدة العديدة للسلام والأمن التي لا تزال تواجه البلد، فضلاً عن الإمكانات الحقيقية التي يملكها ليس للتجديد والإسهام في الأمن الإقليمي فحسب، بل وفي مجال التنمية أيضا. إن كفالة السلام والاستقرار، ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، وتشجيع الحوار والمصالحة، وتعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون، وإجراء الانتخابات البرلمانية والمحلية، وتعزيز النمو والتنمية

الشاملين للجميع هي بعض من أهم المسائل التي ناقشناها مع القيادة الأفغانية وكذلك مع عدد من الجهات صاحبة المصلحة الهامة الأخرى.

كان من الواضح جداً بالنسبة لنا أن أفغانستان لا تزال بحاجة إلى دعم شامل ومستدام ومنسق من المجتمع الدولي في جميع هذه المجالات. ولم يغفل أي من أعضاء المجلس في البعثة عن حقيقة أن البلد يحتاج هذا الدعم ويستحقه.

ولا يمكن القول إن المناقشات التي أجريناها بشأن الحالة في أفغانستان هنا في المجلس قد أولت الاهتمام الكافي للبعد الإقليمي. ما هو مختلف اليوم هو أن ننظر في الحالة، ربما للمرة الأولى، من المنظور الإقليمي. وفي الواقع، لا يمكن أن يُنظر إلى الحالة في أفغانستان بمعزل عن السلام والأمن والتنمية في منطقة آسيا الوسطى.

ومما لا شك فيه أن السلام والاستقرار في أفغانستان أمر حيوي لتحقيق السلام والأمن والاستقرار على الصعيد الإقليمي في آسيا الوسطى، ولكن هذا ليس كل شيء. كما أن أفغانستان حيوية أيضاً، وكذلك باقي بلدان آسيا الوسطى، للمنفعة المتبادلة في مجال التعاون الإنمائي في هذه المنطقة الهامة.

وفي ذلك السياق، نرحب باعتماد البيان الرئاسي (S/PRST/2018/2) الذي يشدد على تلك النقطة، ونثني على كازاخستان لما قامت به من دور ميسر بصفتها القائمة على الصياغة. تولي إثيوبيا أهمية كبيرة لنهج إقليمي يتصدى للأخطار التي تهدد السلام والأمن ويعزز التعاون الإنمائي بهدف تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية تمشيا مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

وفي ذلك الصدد، نقر بالدور الهام الذي لا يزال يضطلع به مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى في مساعدة بلدان المنطقة على التصدي للتحديات المشتركة للسلام والاستقرار والتنمية. ونلاحظ الإعلان المعتمد في اجتماع وزراء خارجية بلدان آسيا الوسطى الذي عقد في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ في عشق آباد بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لإنشاء المركز الإقليمي. الذي اتفقت فيه بلدان المنطقة على تعزيز التعاون الإقليمي بدعم من المركز. وبالطبع ستتاح لنا فرصة أخرى لمناقشة هذه التطورات وغيرها فيما يتعلق بالمركز الإقليمي في الأسبوع المقبل.

ونعتقد أنه من الأهمية الحاسمة بمكان تعظيم كفاءة وفعالية عمل الأمم المتحدة في أفغانستان وآسيا الوسطى، بما في ذلك من خلال تعزيز التنسيق في منظومة الأمم المتحدة. ونأمل أن يعزز المركز تعاونه وتنسيقه مع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، مثل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وغيرها من المنظمات الإقليمية لتعزيز قدرة بلدان المنطقة على التغلب على التحديات التي تواجهها وتشجيع زيادة التعاون فيما بينها من أجل إحلال السلام والاستقرار والتنمية المشتركة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية أوزبكستان.

السيد كاميلوف (أوزبكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن امتناننا لجمهورية كازاخستان على المبادرة بعقد هذه المناقشة بشأن آسيا الوسطى وأفغانستان في مجلس الأمن. شدد فخامة رئيس أوزبكستان السيد شوكت ميرضيائيف في خطابه أمام الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين على،

”أن استقرار الحالة في أفغانستان ليس شرطا مسبقا هاما لكفالة الأمن الإقليمي فحسب، بل والأمن العالمي أيضا“ (A/72/PV.5، الصفحة ١٥).

وانطلاقا من ذلك، نحن مقتنعون بأن أفغانستان يجب أن تظل في صدارة جدول الأعمال العالمي وألا يفتر تصميمنا المشترك على تعزيز السلام. يظل اختيار عملية السلام الحل

الوحيد للمواجهة المستمرة لجميع القوى الأفغانية الداخلية. ونعتقد أننا نشهد حاليا تهيئة لظروف مواتية لبدء عملية كاملة للتسوية السلمية للحالة في أفغانستان.

وبالرغم من الخلافات المتبقية بشأن بعض جوانب هذه العملية، أصبح المجتمع الدولي يدرك على نحو متزايد أنه لا يوجد بديل لعقد محادثات سلام بين الحكومة الأفغانية والمعارضة المسلحة، بما فيها حركة الطالبان، لدعم عملية إدماج أفغانستان في علاقات تجارية واقتصادية وفيما يتعلق بالهياكل الأساسية مع البلدان المجاورة.

ومن الواضح أن السلام في أفغانستان سيحقق منافع لجميع بلدان القارة الأوروبية الآسيوية الشاسعة، ويشجع بناء الطرق والسكك الحديدية ومد خطوط الأنابيب وتطوير التجارة الإقليمية والأقاليمية في جميع الاتجاهات. لكن ما الذي يجب تحقيقه ليحدث ذلك؟ أولا، يجب أن يكون هناك توافق دولي وإقليمي واسع النطاق بشأن القضايا الأساسية لإرساء السلام والأمن في أفغانستان. ثانيا، لا بد من تحقيق المصالحة الوطنية من خلال الحوار المباشر بين الحكومة المركزية والمعارضة المسلحة.

وتحقيقا لهذه الغاية، تطلق جمهورية أوزبكستان وجمهورية أفغانستان الإسلامية بشكل مشترك مؤتمرا وزاريا دوليا معنيا بأفغانستان وعملية السلام والتعاون الأمني والترابط الإقليمي في طشقند في أواخر آذار/مارس. وقد درسنا بشكل مبدئي مع شركائنا في أفغانستان هذه المسألة بالتفصيل وتوصلنا إلى استنتاج مفاده أن اجتماع طشقند سيمثل استمرارا منطقيا للاجتماع الثاني لعملية كابل المقرر عقده في أواخر شباط/فبراير لتوطيد النتائج التي تحققت في إطار الجهود الدولية المشتركة على مختلف المستويات. وفي نهاية المطاف، فإن عقد منتدى رفيع المستوى في طشقند يجب أن يبرهن على أن المشكلة الأفغانية لن تظل قائمة في التاريخ الحديث كسابقة على عجز ولامبالاة المجتمع العالمي في التصدي للتحديات والتهديدات المشتركة للبشرية جمعاء.

وكما يعرف الحاضرون هنا، فإن لأوزبكستان تجربة في تعزيز عملية السلام في أفغانستان. في عام ١٩٩٩، وبمبادرة منا، استضافت طشقند اجتماع فريق الاتصال ٦ زائد ٢ على مستوى كبار ممثلي وزارات خارجية البلدان المجاورة لأفغانستان، فضلا عن روسيا والولايات المتحدة بمشاركة ممثلي الأطراف المتحاربة، بما في ذلك حركة الطالبان. وعقب المحادثات، اعتمد إعلان طشقند بشأن المبادئ الأساسية للتسوية السلمية للصراع في أفغانستان.

اليوم ما برحت أوزبكستان تسهم باستمرار إسهاما حقيقيا في تطوير التعاون الإقليمي، لا سيما من حيث إشراك أفغانستان في نظام الروابط التجارية والاقتصادية والمتعلقة بالهياكل الأساسية مع دول آسيا الوسطى. ونرى أن الأهداف الرئيسية للاجتماع المتعدد الأطراف في طشقند هي الاتفاق على المبادئ الأساسية للتسوية السلمية في أفغانستان ووضع آلية لبدء مفاوضات مباشرة بين حكومة أفغانستان والمعارضة المسلحة فضلا عن تنسيق الإجراءات المشتركة الدولية لدعم تلك العملية.

ونأمل أن يحقق المؤتمر النتائج التالية. أولا، نهدف إلى اعتماد الوثيقة الختامية، إعلان طشقند، التي ستحدد المبادئ والشروط الأساسية للتوصل إلى تسوية سلمية وتعين التزامات الحكومة الأفغانية والمعارضة المسلحة وكذلك التزامات المجتمع الدولي، فيما يتعلق بإطلاق عملية التفاوض ودعمها. ثانيا، نأمل في التوصل إلى توافق في الآراء على الصعيدين الإقليمي والدولي بشأن تعزيز تسوية سياسية في أفغانستان.

ثالثا، نعتزم أن نوطد الدور المركزي والتنسيقي للجانب الأفغاني في عملية التسوية السياسية في أفغانستان. رابعا، نأمل في توجيه نداء لكل جماعات المعارضة المسلحة في أفغانستان في مؤتمر طشقند لوقف العنف والمشاركة في عملية التفاوض مع الحكومة الأفغانية. خامسا، يحدونا الأمل في أن يؤكد المشاركون

في المنتدى التزاماتهم الدولية بمكافحة الإرهاب الدولي بجميع أشكاله ومظاهره.

ولكفالة أن مؤتمر طشقند مثمر ويتسم بالكفاءة، وإذ نأخذ في الاعتبار آراء شركائنا الأفغان، نود أن ندعو الأمين العام وممثله الخاص لأفغانستان والممثل السامي للاتحاد المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية ووزراء خارجية الصين وروسيا والولايات المتحدة والهند وإيران وباكستان وتركيا والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وكذلك بلدان آسيا الوسطى إلى المشاركة في أعمال المؤتمر.

وستكون أوزبكستان ممتنة لدعم أعضاء مجلس الأمن لتلك المبادرة المشتركة مع أفغانستان. ونحن واثقون من أن تنفيذها سيبرهن على عزم المجتمع الدولي كفالة تحقيق السلام والتنمية المستدامة في ذلك البلد.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية قيرغيزستان.

السيد عبدالدايف (قيرغيزستان) (*تكلم بالروسية*): أود أولا أن أتقدم بالتهنئة الصادقة لشقيقتنا كازاخستان على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأن أعرب عن ثقتي بأن جمهورية كازاخستان ستسهم إسهاما قيّما في التصدي للتحديات الصعبة التي نواجهها.

إنّ الدور المهم الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تحقيق استقرار الحالة في أفغانستان وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي لا يقدر بثمن. والدليل الواضح على ذلك يتجلى في موضوع جلستنا، الذي يشمل بكل وضوح المجالات ذات الأولوية للتعاون بيننا والتحديات المشتركة التي تواجهنا والأهداف التي نعمل من أجل تحقيقها. فنحن جميعا ندرك أنه إذا أردنا إرساء دعائم السلام في أفغانستان، من الواضح أن رغبات الشعب الأفغاني وحكومة الوحدة الوطنية لا تكفي وحدها. ولذا يتعين علينا في المقام الأول أن نتوصل إلى توافق في الآراء بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن.

لقد برهن الوقت على أن السبيل الوحيد لضمان السلام والاستقرار في أفغانستان يتمثل في تسوية الحالة المعقدة عن طريق الوسائل السياسية البحتة وإجراء محادثات السلام وتحقيق المصالحة الوطنية. ومع ذلك، علينا أن نسلِّم بأننا لم نحقق في هذا الصدد أي تقدم ملموس، وليس قطعا بالقدر الذي توقعناه. فما زالت إراقة الدماء بين الأطراف المتحاربة مستمرة وكذلك إصرارها على اتباع نهج معين ووضع شروط مسبقة مما يجعل البدء بمحادثات السلام أمرا شبه مستحيل. ومن المؤسف أن هذا الجمود قد يستمر إلى ما لا نهاية، مما يسفر عن المزيد من المعاناة والوفيات في صفوف المدنيين الأفغان، بمن فيهم النساء والأطفال. ولذلك، نرى أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يتبع نهجا واقعيا لتسوية هذه المشكلة. وفي هذا الصدد، نؤيد اقتراح أوزبكستان بعقد مؤتمر في طشقند في آذار/مارس بشأن التوصل إلى تسوية سلمية للحالة في أفغانستان، على النحو الذي أوجزه قبل قليل السيد كاميلوف، وزير خارجية أوزبكستان. إني مقتنع بأنه سيكون من الممكن، في إطار هذا المؤتمر، مناقشة وضع آليات جديدة للتوصل إلى تسوية سلمية شاملة للحالة في أفغانستان.

نتشاطر الرأي القائل إن الأمن والتنمية في أفغانستان وفي المنطقة بأسرها مترابطان ترابطا وثيقا. فبدون الأمن لا يمكن تحقيق التنمية، وبدون التنمية لا يمكن أن يستتب الأمن. ونؤمن بأن بلدان آسيا الوسطى على استعداد للمشاركة بنشاط في عملية بناء السلام والاستقرار في أفغانستان. إذ أن لدينا مزايا نسبية وإمكانيات التكامل في اقتصاداتنا. ومع ذلك، هناك مشاكل تتعلق بعدم كفاية الهياكل الأساسية للنقل والوصول المحدود إلى الأسواق والمناطق الخارجية. ولذا قبل كل شيء، يتعين علينا جميعا وعلى بلدان آسيا الوسطى كافة توطيد تعاوننا

وجهودنا بصورة حقيقية على أساس علاقات حسن الجوار من أجل تعزيز التنمية المستدامة لبلدان المنطقة، بما في ذلك أفغانستان. إننا ندرك أيضا حقّ الإدراك أن تنمية التعاون على الصعيد الإقليمي مهمة بلدان آسيا الوسطى نفسها أساسا.

أود أذكر أن جميع بلدان آسيا الوسطى، منذ حصولها على استقلالها، استثمرت بقدر كبير في تحسين الهياكل الأساسية للنقل بالسكك الحديدية والمركبات. ومع ذلك، علينا أيضا أن نعترف بأننا نتبع حاليا نهجا خاصا بكل بلد بعينه، ولهذا السبب، نفوِّت الفرص للتصدي على نحو فعال لمشاكلنا المشتركة من خلال تنسيق الجهود على الصعيد الإقليمي. ونعتقد أننا باتباعنا نهجا إقليميا نحو هذه المشاريع نساعد على توسيع التجارة ونؤثر بشكل إيجابي في الحالة الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة. وفي هذا الصدد، ما فتئت قيرغيزستان تؤيد زيادة توطيد الجهود المشتركة الرامية إلى وضع نُهج منسقة لحل القضايا الراهنة المتعلقة بالتعاون الإقليمي والتنمية ومساعدة التطور السلمي في أفغانستان وتعزيز التكامل الاقتصادي على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي.

نثني على الجهود المبذولة في إطار عملية اسطنبول للأمن والتعاون الإقليميين من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان (عملية قلب آسيا – إسطنبول) والقرارات المتخذة في أعقاب المؤتمر السابع لوزراء الخارجية بشأن موضوع ''الأمن والترابط الاقتصادي من أجل تعزيز منطقة قلب آسيا'' المعقود في باكو في نهاية عام ٢٠١٧. إنّ قيرغيزستان تؤيد هذه المبادرات الرامية إلى إحلال السلام وتحقيق المصالحة الوطنية في أفغانستان، بما في ذلك تعزيز تدابير بناء الثقة بين بلدان المنطقة والمشاركة في تنفيذ مختلف المشاريع في أفغانستان ودعم السبل البديلة لتحقيق التنمية في أفغانستان وغيرها.

وما من شك في أن إنتاج أفغانستان للأفيون وتصديره من المشاكل الرئيسية التي تعاني منها أفغانستان وبلدان المنطقة. ونحن نرى أنه ينبغي تقديم كل الدعم الممكن لمبادرة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لتعزيز التنمية البديلة في أفغانستان فيما بين الشركاء الإقليميين والدوليين. وفي هذا السياق، يؤيد بلدي تأييدا تاما نتائج وقرارات المؤتمر الدولي الذي انعقد في عشق أباد في الفترة من ١٦ إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي. إلى جانب تدابير مكافحة الإنتاج غير المشروع للمخدرات والاتجار بها ومكافحة الإرهاب والتطرف، من المهم للغاية مواصلة الجهود المشتركة الرامية إلى دمج اقتصاد أفغانستان في اقتصادات البلدان الأخرى في المنطقة، بما فيها دول آسيا الوسطى، من خلال توسيع التعاون وتحسين الهياكل الأساسية الإقليمية والتجارة والاستثمار والنقل العابر ومشاريع النقل. لقد انعقد المؤتمر الوزاري السابع للتعاون الاقتصادي الإقليمي المعني بأفغانستان في مدينة عشق أباد يوم ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ تحت شعار تعميق الترابط وتوسيع التجارة عن طريق الاستثمار في الهياكل الأساسية وتحسين التعاون المتبادل. وتمخض هذا المنتدى عن اعتماد بعض المشاريع الإقليمية الهامة للغاية، غير أنه لا يمكن تنفيذها بنجاح إلاّ إذا قام المجتمع الدولي بتقديم الدعم المالي اللازم لها.

إنّ قيرغيزستان تعتبر، أولاً وقبل كل شيء، جمهورية أفغانستان الإسلامية شريكا اقتصاديا هاما في المنطقة، ونبذل كل جهد ممكن لتنفيذ مشروع نقل وتجارة الكهرباء في وسط وجنوب آسيا في أقرب وقت ممكن. ونعتقد اعتقادا راسخا أن نجاح تنفيذ هذا المشروع سيعمل على إحلال السلام فضلا عن الإنارة والطاقة إلى أفغانستان.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأتناول بإيجاز مبادرات قيرغيزستان المتعلقة بأفغانستان. في مجال الهياكل الأساسية للنقل، نؤيد ربط أفغانستان مع بلدان المنطقة بشبكات الطرق والسكك الحديدية. وفي هذا المجال، نشارك في تنفيذ مشروع لخمس دول لتشييد خط السكك الحديدية المشترك بين الصين

وقيرغيزستان وأوزبكستان. وندعم بناء خط السكك الحديدية في إطار منظمة التعاون الاقتصادي على طول الطريق الممتد من إيران – أفغانستان – طاجيكستان – قيرغيزستان حتى الصين. ونقوم بتشييد طريق بديلة بين الشمال والجنوب في قيرغيزستان من شأنها اختصار المسافة لربط مناطقنا الشمالية بالطرق الرئيسية مع أفغانستان وباكستان. وفي مجال التكامل الاقتصادي دون الإقليمي، تقوم قيرغيزستان بتعزيز مبادرة لإنشاء مجموعة قيرغيزستان – طاجيكستان – أفغانستان الثلاثية للزراعة والصناعة.

فيما يتعلق بإرساء قواعد السلام والاستقرار في أفغانستان، نرى أن التعليم سيؤدي دورا رئيسيا في استعادة السلام في البلد. ونحن على استعداد للنظر في تثقيف الطلاب الأفغان في المؤسسات التعليمية في بلدنا، بدعم مالي من الجهات المانحة الأجنبية، ولدينا الإمكانات والمؤسسات العلمية والتعليمية لتحقيق ذلك. فعلى سبيل المثال، يوجد حاليا ما يزيد عن ٣٠٠ طالب أفغاني يدرسون في جامعات مختلفة في قيرغيزستان.

ختاما، أود الإشارة إلى أننا نؤيد التزام جميع بلدان آسيا الوسطى بالتعاون المشترك الطويل الأجل مع أفغانستان، وجنبا إلى جنب مع شركائنا الدوليين، نقف على أهبة الاستعداد للتعاون الكامل من أجل التصدي للتحديات التي نواجهها. إنّ قيرغيزستان تقر بأهمية تنسيق العمل وباتباع المجتمع الدولي لنهج إقليمي في إنشاء منطقة سلام وتعاون ورخاء في آسيا الوسطى وأفغانستان. وفي هذا الصدد، نرحب بمبادرة الأمين العام إلى استخدام الأدوات الدبلوماسية الوقائية على نحو أنجع. إننا نؤمن إيمانا راسخا بأنه لا يمكننا إحراز تقدم في حل مشاكل أفغانستان السياسية والاقتصادية وضمان الأمن في ذلك البلد وفي جميع أنحاء العالم إلاّ ببذل الجهود المشتركة.

أخيرا، أتمنى للشعب الأفغاني الشقيق السلام والازدهار.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية طاجيكستان.

السيد أصلوف (طاجيكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئ كازاخستان على توليها رئاسة مجلس الأمن للمرة الأولى، وأن أشكر وفدها على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة على المستوى الوزاري بشأن الموضوع البالغ الأهمية المتعلق ببناء الشراكة الإقليمية في أفغانستان وآسيا الوسطى كنموذج للربط بين الأمن والتنمية. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام، أنطونيو غوتيريش، على إحاطته الإعلامية البناءة للغاية.

لقد شهدت آسيا الوسطى وأفغانستان – التي كانت سالفا مركزا للتنمية السياسية والاقتصادية العالمية، ومحورا للعلم والفلسفة والحياة الفكرية ومنطقة تربط بين الحضارات من آسيا إلى أوروبا عبر طريق الحرير – تغيرات كبيرة عبر تاريخها الطويل.

واليوم، تشكل الحالة المتدهورة في جمهورية أفغانستان الإسلامية والتهديدات القادمة من أراضيها، مصدر قلق خاص. إن الحالة العسكرية – السياسية في المقاطعات الشمالية الحدودية من البلد تميل باستمرار نحو التعقيد. فتوسع نطاق الإرهاب الدولي، والزيادة في التطرف والجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات، وتفاقم المسائل البيئية مثل تغير المناخ والتصحر، هي من بين التحديات الأكثر إلحاحا التي تواجهها المنطقة اليوم. وتتطلب الحالة الراهنة أن تتخذ بلدان المنطقة إجراءات أكثر قوة، وأن تتعهد بالتزامات ثابتة، وذلك بتيسير التعاون الإقليمي والشراكات، القائمة على نظام اقتصادي منصف وفعال ويعود بفائدة متبادلة.

وتتحمل طاجيكستان، التي تشترك في حدود طويلة مع أفغانستان، وطأة التحديات الأمنية، ولا يمكنها أن تظل غير مبالية بالحالة الراهنة على تلك الحدود. إن تفعيل الجماعات الإرهابية المتطرفة، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وحركة الطالبان والحركة الإسلامية لأوزبكستان وحركة أنصار الله

وغيرها في المقاطعات الشمالية من البلد، في ضوء تدفق كميات كبيرة من المخدرات والأسلحة والموارد البشرية، يشكل مصدر قلق كبير لنا.

وثمة تهديد آخر له تأثير كبير على اعتماد تدابير من شأنها ضمان الاستقرار والأمن في طاجيكستان وآسيا الوسطى وخارجها، ويستدعي بذل جهود مشتركة من جانب المجتمع الدولي، وهو الاتجار غير المشروع بالمخدرات. إن مكافحة الاتجار بالمخدرات وتعاطي المخدرات جزء من الكفاح ضد الجريمة المنظمة والإرهاب الدولي والتطرف، ويتم الكفاح من خلال تنفيذ السياسة الخارجية ومن خلال التدابير الاقتصادية والقانونية والتنظيمية والتقنية والتنفيذية والوقائية، وتدابير أخرى. الأنشطة المنسقة لدول آسيا الوسطى في هذا المجال من المصالح المشتركة تبذلها وكالاتها المنسقة الخاصة بمراقبة المخدرات.

وتتحمل جمهورية طاجيكستان، شأنها في ذلك شأن أي دولة أخرى في المنطقة المحيطة بأفغانستان، تتحمل وطأة مكافحة الاتجار بالمخدرات. وبفضل التدابير التي اتخذتها حكومة طاجيكستان، وكذلك الدعم المقدم من البلدان المانحة والمنظمات الدولية، بما فيها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فقد أحرز بلدنا تقدما ملحوظا في هذا الاتجاه. ولا بد لي أن أذكر بأن حكومة جمهورية طاجيكستان اعتمدت استراتيجية وطنية بشأن مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٠ وبرنامجا قطاعيا لتنفيذ تلك الاستراتيجية بهدف مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات.

ومن الواضح أن مكافحة الاتجار بالمخدرات تتطلب الجهود المشتركة بين البلدان على الصعيدين الإقليمي والدولي، لأنه لا يمكن لبلد بمفرده أن يتصدى لهذا الخطر والجرائم ذات الصلة. وللأسف، في الوقت الحاضر، وعلى الرغم من تزايد خطر الاتجار بالمخدرات، كما يتضح من سجل التوسع في مجال زراعة خشخاش الأفيون في أفغانستان في ٢٠١٧، لا يتم إيلاء اهتمام كاف لمكافحته. وأعتقد أن من الضروري التأكيد على أن تعطي جميع بلدان المنطقة الأولوية لتطوير التعاون في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات واتخاذ الإجراءات المتضافرة الرامية إلى مكافحة هذه الآفة.

إن الحالة العسكرية والسياسية المعقدة في أفغانستان لا تتطلب منا تعبئة الموارد المحلية فقط، بل أيضا تحسين الهياكل العسكرية والأمنية على الحدود، وتزويد حرس الحدود بالتكنولوجيات والمعدات الحديثة لضمان إدارة الحدود على نحو فعال ومنع وقوع الحوادث غير المرغوب فيها على الحدود. وفي الوقت الراهن، تتعاون وكالات إنفاذ القانون في طاجيكستان وأفغانستان تعاونا وثيقا بشأن تلك المسائل.

وترى طاجيكستان، بوصفها نصيرا لاستعادة السلام والأمن في أفغانستان من خلال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أن التعاون الإقليمي عنصر هام لتعزيز الاستقرار في ذلك البلد الذي مزقته الحرب، وفي المنطقة بأسرها. ويمكن أن يصبح التعزيز المشترك للمشاريع في مجالات النقل والاتصالات والطاقة والاستثمار والتعليم والموارد البشرية، وإدارة الحدود وفي مجالات أخرى، أساسا لعملية إعادة التأهيل والتنمية المستدامة في أفغانستان.

وبوسع أفغانستان، نظرا لموقعها على مفترق طرق بين المنطقة الأوروبية الآسيوية، أن تصل إلى بعض الأسواق الأسرع نموا في العالم، وأن تكون بمثابة مركز عبور لتوسيع التجارة بين أوروبا وآسيا والشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، أود أن أسلط الضوء على أهمية تنفيذ مشاريع الاتصالات والطاقة والنقل الإقليمية في موعدها المحدد، بما في ذلك مشروع نقل وتجارة الكهرباء في وسط وجنوب آسيا (CASA-1000). ولتيسير التجارة مع أفغانستان، قامت طاجيكستان، بمساعدة من المجتمع الدولي، ببناء خمسة جسور على نهر بانج، وأنشأت منطقتين من المناطق

الاقتصادية الحرة على الحدود مع أفغانستان، مما أدى إلى زيادة كبيرة في حجم التجارة بين البلدين.

وأحد العوامل التي تسهم في صون السلم والاستقرار في أفغانستان هو تطوير النظام التعليمي. وهناك حاليا أكثر من ٥٠٠ طالب يدرسون في جامعات طاجيكستان. وقررت حكومة طاجيكستان تقديم منح دراسية لما يقرب من ١ ٠٠٠ مواطن من مواطني أفغانستان حتى عام ٢٠٢٥.

وستواصل طاجيكستان بذل جهودها لزيادة تعزيز التعاون مع حكومة أفغانستان ومع الشركاء الدوليين في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية، بغية دعم السلام والاستقرار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في ذلك البلد المجاور. وفي الوقت نفسه، نعتقد أن الزيادة في المساعدة المحددة الأهداف من المجتمع الدولي، مع قيام الأمم المتحدة بدور مركزي وتنسيقي، لا تزال ذات أهمية حيوية. ونحن واثقون من أن بلدان آسيا الوسطى بحاجة إلى زيادة تكثيف التعاون الاقتصادي مع أفغانستان. ومشاركة أفغانستان الفعالة في المشاريع الإقليمية أمر بالغ الأهمية.

وتستند سياسة طاجيكستان في المنطقة إلى إقامة وتعزيز علاقات حسن الجوار وتوسيع نطاق الممارسات التقليدية للتعايش الأخوي مع جميع البلدان المجاورة. وقد أوليناها الأولوية في علاقاتنا الدولية.

ونعتقد أن دعم الانتعاش الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في أفغانستان هو أفضل أداة للحفاظ على السلام والاستقرار فيها وضمان الأمن في المنطقة. ولذلك، نود أن ندعو المجتمع الدولي إلى زيادة مساعدته في دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحسين الحالة الأمنية في أفغانستان.

وعلاوة على ذلك، نلاحظ على وجه الخصوص دور المنظمات الإقليمية في كفالة السلم والأمن في أفغانستان. ولذلك، فإننا ندعو إلى تعزيز التعاون بين مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية المعنية، بما في ذلك منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون.

إن طاجيكستان على استعداد لإجراء حوار مفتوح وبناء مع جميع الأطراف المعنية بهدف إيجاد حلول للتحديات الراهنة التي تواجهها أفغانستان والمنطقة في مجال الأمن والاستقرار، وبهدف تيسير التنمية الاقتصادية الإقليمية.

ومرة أخرى، سيدي الرئيس، أرجو أن تتقبلوا خالص التهنئة على توليكم رئاسة المجلس. وإنني أتمنّى لكم ولفريق عملكم كل النجاح في الوفاء بالتزاماتكم النبيلة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أفغانستان.

السيد كرازاي (*تكلم بالإنكليزية*): أنه لشرف عظيم أن أخاطب مجلس الأمن. أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم، سيدي الرئيس، ولحكومة كازاخستان على جمعنا هنا في هذه الجلسة الهامة بشأن أفغانستان وآسيا الوسطى. إننا نعتبر جلسة اليوم مبادرة هامة بشأن مسألة ذات أهمية استراتيجية للسلام والاستقرار في أفغانستان والمنطقة على نطاق أوسع. كما نشكر الأمين العام غوتيريش على إحاطته الإعلامية الثاقبة.

يسرني أن أنوه بحضور وزراء خارجية الدول المجاورة لنا في آسيا الوسطى وغيرها من البلدان الشريكة. ويدل التمثيل رفيع المستوى في هذه الجلسة على الالتزام الشخصي بضرورة تأمين السلام الدائم والاستقرار في بلدي، ونحن ممتنون جدا على ذلك.

وتأتي جلسة اليوم بعد أيام قليلة من زيارة مجلس الأمن إلى أفغانستان. وكانت الزيارة فرصة لإجراء مناقشة واسعة النطاق لعدد من المسائل الهامة، التي تتراوح بين الأمن والتنمية والتعاون الإقليمي، والحكم، وحقوق الإنسان وإرساء الديمقراطية. ونحن واثقون من أن نتائج الزيارة سوف تسهم مساهمة إيجابية في

تعزيز مشاركة المجتمع الدولي والتعاون والتوافق في الآراء بشأن أفغانستان.

ومن المسائل التي سلط عليها الضوء في الزيارة تتعلق بموضوع نجتمع بشأنه اليوم: ضرورة عدم النظر إلى الاستقرار والتنمية في أفغانستان بمعزل عن الأمن والاستقرار في البلدان المحيطة وخارجها. وفي هذا الصدد، فإن ضرورة تعميق التعاون بين أفغانستان ودول آسيا الوسطى بشأن التحديات المشتركة وتعزيز رخائنا المشترك، قد اكتسبت زخما جديدا.

وما فتئت أفغانستان تدرك أهمية علاقاتنا مع جميع بلدان المنطقة، ولا سيما تلك الواقعة في وسط آسيا. وقد استمرت هذه الأواصر على أساس الاحترام المتبادل للسلامة الإقليمية لكل منها والمصالح المشتركة والصلات الثقافية والتاريخ المشترك.

وعلى الرغم من هذه السمات الإيجابية، فقد ضيعنا، على مدى السنوات الأخيرة، فرص الارتقاء بنطاق تعاوننا من أجل الأمن والتنمية والرخاء المشترك. ومع ذلك، شهد العام الماضي دينامية جديدة تبلور في تعاوننا مع بلدان آسيا الوسطى. ويستند ذلك إلى الالتزام الثابت لحكومة أفغانستان بزيادة التعاون عبر مجالات وقطاعات متعددة، مثل الترابط الإقليمي والطاقة والتجارة والمرور العابر، والزراعة والتعاون الأمني، وفي المجالين الثقافي والتعليمي.

وتتجلى هذه الدينامية الجديدة في سلسلة من الزيارات الرفيعة المستوى إلى منطقة آسيا الوسطى التي أجرتها قيادة الحكومة الأفغانية في ٢٠١٧. وفي تموز/يوليه الماضي، زار الرئيس غني عشق آباد والتقى بالرئيس التركماني قربان قولي بيردي محمدوف. وفي آب/أغسطس، زار الرئيس التنفيذي عبد الله أستانا والتقى برئيس الوزراء الكازاخستاني. وفي الشهر الماضي تحديدا، زار الرئيس غني إلى طشقند، حيث أجرى مناقشات واسعة النطاق مع نظيره الأوزبكستاني، الرئيس شوكت ميرضيائيف، ووقع أكثر من ٢٠ مذكرة تفاهم مختلفة.

وقد ساعدت هذه الزيارات على بدء حقبة جديدة من المشاركة والتفاعل والتعاون بشأن جدول أعمال مشترك لأمننا، وتنميتنا وتكاملنا الاقتصاديان، فضلا عن تعزيز التواصل الشعبي.

ونعلم جميعا أنه لا يمكن تحقيق الرخاء في غياب الأمن - أحد الشروط الأساسية في أي مجتمع. ويأتي الإرهاب والتطرف العنيف في طليعة التحديات المترابطة التي تهدد الأمن والاستقرار في أفغانستان والمنطقة.

ويجري كفاحنا ضد الإرهاب يجري بالنيابة عن المنطقة والعالم بأسره. إننا نبذل تضحيات هائلة في هذا النضال من حيث الأرواح البشرية في صفوف المدنيين العاديين وقوات أمننا على حد سواء. وعلى الرغم من جميع التحديات، فقد أحرزت قواتنا تقدما في الضغط على المسلحين والإرهابيين العنيفين، بما في ذلك حركة طالبان وشبكة حقاني، والقاعدة وداعش والقاعدة، والحركة الإسلامية لأوزبكستان، من بين جماعات أخرى. وفي الأشهر العشرة الماضية وحدها، نفذت قواتنا الأمني أكثر من ٢ ٠٠٠ عملية أمنية على الصعيد الوطني، وقد أسفرت عن خسائر كبيرة في صفوف المقاتلين العنيفين، بما في ذلك المقاتلون الإرهابيون الأجانب من المنطقة وخارجها الذين يأتون للقتال في أفغانستان.

ويسرنا أن نلاحظ أن حتمية معالجة مشكلة الملاذات والمناطق المأمونة على الصعيد الإقليمي، هي أمر معترف به الآن أكثر من أي وقت مضى. وأثارت طائفة واسعة من المجتمع الأفغاني تلك المسألة، وبصوت عالٍ، خلال زيارة المجلس إلى أفغانستان في الأسبوع الماضي.

وقد أظهرت التجربة أن الإرهاب يؤثر علينا جميعا، ومهمة القضاء عليه تتجاوز قدرة أي بلد بمفرده. إنها تتطلب جهدا شاملا. وفي سياق مساعينا المشتركة، يجب علينا منع تغذية نزعة التطرف لدى شبابنا، وتحديد مشكلة الإرهاب العابر للحدود وغيرها من الأنشطة غير المشروعة والإجرامية ومنعها.

كما يجب علينا أن نعمل معا للتغلب على مشكلة المخدرات غير المشروعة. ولن يكون من الممكن إحراز تقدم في التصدي لذلك الخطر إلا من خلال الجهود المشتركة والتعاونية التي تركز على جميع جوانب التحدي، بما في ذلك الإنتاج والطلب، والاتجار بالسلائف الكيميائية والاستهلاك.

وشاركنا في بذل الجهود الشاملة الرامية إلى تحسين الأمن ودحر الإرهاب. وخارج نطاق الجهود العسكرية، نعمل على ضمان النجاح في جهودنا السلمية مع عناصر المعارضة المسلحة. وفي ٢٨ شباط/فبراير، سنعقد الاجتماع الثاني لعملية كابل، حيث سنعرض للمجتمع الدولي طريقنا إلى الأمام من أجل السلام ومكافحة الإرهاب. ونحن نعول على الدعم والتأييد الكاملين من جميع الشركاء في العملية، بما في ذلك من دول آسيا الوسطى.

وسيسبق اجتماع عملية كابل عقد مؤتمر طشقند المعني أفغانستان في أواخر آذار/مارس، الذي سنقوم باستضافة مع حكومة أوزبكستان. وفي هذا الصدد، نود أن نسلط الضوء على ضرورة أن تعمل جميع هذه المبادرات على تعزيز جهود السلام التي يقودها ويملكها الأفغان في إطار عملية كابل، التي تظل الإطار الشامل.

وعلى هامش مؤتمر طشقند، نحن نخطط أيضا لعقد الاجتماع الأول لمجموعة الخمسة بلدان زائدا أفغانستان. إن إطار التعاون لمجموعة الخمسة بلدان زائدا واحد من أجل أفغانستان ووسط آسيا هو مبادرة إقليمية جديدة هامة سوف تحافظ على إجراء حوار مستمر عبر طائفة واسعة من المجالات. وبلا شك ستؤدي الأمم المتحدة دورا أساسيا في العملية.

كما تعمل جلسة اليوم على التأكيد على أن الصلة الخطيرة التي تواجه أفغانستان والمنطقة يمكن، بل يجب معالجتها فقط إذا دُمجت الجهود القائمة وتكاملت ركائز السلام والأمن والتنمية. وتأتي تلك الحتمية في صميم عملية قلب آسيا – اسطنبول، وهي مبادرة يقودها الأفغان، ويشارك فيها معظم بلدان آسيا الوسطى. وسيظل ذلك أحد مجالات التركيز الرئيسية إذ نعمل على زيادة تعاوننا مع بلدان آسيا الوسطى من خلال منابر مختلفة، بما في ذلك منظمة شنغهاي للتعاون، حيث نأمل أن اكتساب العضوية الكاملة في القريب العاجل.

كما نرى إمكانات إضافية للتعاون مع مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى، في مجالات متعددة. وفي هذا السياق، نرحب بنتائج الاجتماع الوزاري المعني بالأمن والتنمية الذي عقدته حكومة أوزبكستان ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمركز المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر. وستساعدنا الجهود المبذولة في إطار تلك الصيغ في التغلب على المسائل ذات الاهتمام المشترك. وفي هذا الصدد، نرى أنه ينبغي لأي نهج إقليمي أن يوَفّق بين الجهود الدولية الحالية لتحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان، وأن يساعد على توطيدها..

ويتعلق أحد المواضيع المحورية في مناقشتنا اليوم بالطريقة التي تساعد بها خطة التنمية على دفع عجلة تحقيق الأمن. وهذا هو أحد المبادئ الرئيسية لتوجيه الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق استقرار حالات النزاع في جميع أنحاء العالم. وليست أفغانستان استثناء من ذلك.

وخلال السنوات الثلاث الماضية، عملت الحكومة الأفغانية دون كلل على تعزيز التعاون الاقتصادي نحو أفق جديد. وقد فعلنا ذلك عن طريق مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي، الذي شهد إحراز تقدم لم يسبق له نظير منذ إنشائه في ٢٠٠٥.

لقد شهد العام الماضي العديد من الإنجازات الملحوظة، ولكن لا يضاهي أي منها المكاسب التي تحققت في مجال التعاون الاقتصادي الإقليمي. إن ما تصورناه قبل بضع سنوات يتبلور حقا حاليا ويصبح حقيقة واقعة. وسيكون لمشاريع من قبيل ممر لابوس لازلو للسكك الحديدية الذي يربط بين دول

خمس هي الصين وجمهورية قيرغيزستان وطاجيكستان وأفغانستان وإيران، أثر عميق على زيادة الترابط وتعزيز تنقل السلع والأفكار والأشخاص.

كما حققنا تقدما عام ٢٠١٧ في تنفيذ مشاريع ضخمة أخرى، مثل مبادرتي الكهرباء والغاز الطبيعي – مشروع نقل الكهرباء والاتجار بها بين آسيا الوسطى وجنوب آسيا وخط أنابيب الغاز الطبيعي بين تركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند. علاوة على ذلك، فإن ميناء تشاباهار يعمل حاليا، وبالتالي يزيد من تدفق وتجارة السلع. وسنعمل، خلال السنة، على إحراز مزيد من التقدم بشأن هاتين المبادرتين اللتين تحققان فوائد ذات تأثير كبير لا تساعد على تعزيز التجارة والمرور العابر فحسب، بل أيضا على تيسير تبادل الأفكار الجديدة والمبتكرة من أجل رفاهنا المشترك، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة.

وفي الختام، فإن جلستنا هنا اليوم تسترعي انتباهنا إلى الفرصة الفريدة المتاحة لنا، وهي فرصة لتحويل دينامية التهديدات الإقليمية وتحويل العلاقة بين تلك التهديدات، من قبيل انعدام الاستقرار والإرهاب والأنشطة الإجرامية الأخرى، إلى علاقة لتحقيق السلام والأمن والنمو الاقتصادي والتنمية من أجل رخائنا. وفي هذا الصدد، نرى أن انطلاقة جديدة نحو المشاركة والتقارب على الصعيد الإقليمي قد بدأت. والأمر متروك لنا للقيام بدورنا وتحويل تلك الرؤية الجديدة إلى واقع ملموس. وأفغانستان على ثقة بأن مسعانا سيحقق النجاح.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة تركمانستان .

السيدة أتيفا (تركمانستان) (*تكلمت بالروسية*): أود أن أرحب بوزير خارجية جمهورية كازاخستان إذ يترأس مجلس الأمن اليوم، وأن أعرب عن ثقتي بأن أعمال المجلس سوف تكلل بالنجاح في ظل قيادته المقتدرة. ونود أيضا أن نشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية وعلى مشاركته في تنمية منطقة آسيا الوسطى.

تركز المناقشات التي بدأتها كازاخستان اليوم على المسائل المتصلة بالسلام والأمن والتنمية المستدامة في منطقة آسيا الوسطى، وأقرب جيرانها، أفغانستان في المقام الأول. وتشارك تركمانستان بفعالية في الجهود الدولية المشتركة من أجل تعزيز السلام والأمن والتعاون في آسيا الوسطى. لقد اكتسبنا خبرة قوية في مجال حفظ السلام، وهي ضرورية أيضاً لمعالجة المسائل الحاسمة معالجة سليمة، مثل المساعدة في عمليات نزع السلاح على الصعيد الإقليمي، وحل مشاكل موارد المياه والطاقة بطريقة متوازنة، وضمان الرفاه البيئي ومواجهة الأخطار والتحديات الراهنة.

ونلاحظ دور الدبلوماسية الوقائية في منع نشوب النزاعات، ومعالجة أسبابها الجذرية، وتعزيز مناخ الثقة فيما بين البلدان وتهيئة الظروف المواتية لتحقيق التفاعل الفعال بين الدول في المجالات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية وغيرها من المجالات. وتعلق تركمانستان أهمية خاصة على أنشطة مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى، الذي أنشئ بقرار من مجلس الأمن بناء على مبادرة من دول آسيا الوسطى الخمس. وعلى مدى السنوات العشر لوجود المركز، وفر لحكومات بلدان آسيا الوسطى منبرا للحوار بشأن أهم المسائل الإقليمية، بما في ذلك إدارة الموارد المشتركة، ومكافحة التهديدات العابرة للحدود الوطنية مثل الإرهاب والتطرف العنيف والجريمة المنظمة، والاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر، وبذل الجهود المشتركة للمساعدة على تحقيق الاستقرار في أفغانستان. أود أيضا أن أشكر الأمين العام وأعضاء مجلس الأمن وجميع الذين تكلموا لصالح الجهود الشاملة التي يبذلها المركز، والتي نتوقع أن تستمر في المستقبل.

نحن نتفق تماماً بأن هناك صلة وثيقة بين الأمن والتنمية. ولذلك، اضطلعت تركمانستان بمشاريع واسعة النطاق تلبي

الأهداف المشتركة المتمثلة في تحقيق الرفاه والتنمية المستدامة لشعوب المنطقة. ومن الجوانب الهامة لهذه الاستراتيجية البناءة، تعزيز علاقاتنا التقليدية، من الصداقة وحسن الجوار والتعاون، مع جمهورية أفغانستان الإسلامية. وقد ظللنا ثابتين في دعمنا للتوصل إلى حل سلمي وسياسي ودبلوماسي حصري للحالة في ذلك البلد المجاور. وفي الواقع، فإن تركمانستان تدعم بشكل فعال التجديد الاجتماعي – الاقتصادي والثقافي في أفغانستان.

وقد قدمنا مقترحات بناءة ترمي إلى وضع آليات أساسية جديدة لتحقيق استقرار الحالة في البلد، ونقوم باتخاذ خطوات متسقة لإعادة بناء اقتصادها. وبناء على ذلك، باشرت تركمانستان بمشاريع البنى التحتية الواسعة النطاق المذكورة هنا اليوم، بمشاركة أفغانستان. غير أن مشاكل أفغانستان تتجاوز، في نهاية المطاف، المنطقة وتؤثر على آفاق التنمية المستدامة للمجتمع الدولي بأسره. ولذلك، التزمت تركمانستان دوماً بموقفها المبدئي بشأن ضرورة وضع نهج سياسي ودبلوماسي وغير عسكري لتسوية الحالة في تلك الدولة المجاورة.

إن بلدنا، بوصفه مشاركا نشطا في جهود المجتمع الدولي في هذا المجال، مقتنع بأن السلم والأمن جزء أساسي من ازدهار المنطقة وشعوبها، بما فيها أفغانستان. وفي هذا السياق، فإننا ننظر إلى التعاون الأفغاني – التركماني باعتباره جزءا لا يتجزأ من شراكة دولية واسعة النطاق. ويستند منظور تركمانستان إلى الرغبة في إشراك جارتنا الجنوبية بسرعة في التكامل الإقليمي، فضلا عن رؤيتها تنضم إلى مختلف المشاريع التي بدورها ستمكن من تحقق البناء النشط للسلام في أفغانستان.

إن مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي بشأن أفغانستان، الذي عقد في عشق أباد يومي ١٤ و ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، هو الخطوة المنطقية التالية بالنسبة لتركمانستان في هذا المجال. كما يمثل خطوة أخرى إلى الأمام نحو تعزيز وتوسيع نطاق الشراكة الاقتصادية الإقليمية. ونؤيد جميع المبادرات الإقليمية وغيرها من المبادرات، بما في ذلك مبادرة أوزبكستان الرامية إلى تسوية الحالة في أفغانستان.

وندعو أفغانستان وشركاءها الإقليميين إلى مواصلة الزخم في جهودهم الرامية إلى تعزيز الحوار والتعاون الإقليميين. وسنواصل تقديم المزيد من الدعم لأنشطة التعاون وتنسيق الجهود بين مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان من أجل تعزيز قدرتهما على الحفاظ على السلام والتنمية المستدامة في المنطقة.

وفي الختام، أود أن أقول للبلد الشقيق كازاخستان بأننا نتمنى له النجاح في ترؤس مجلس الأمن هذا الشهر.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): الآن أعطي الكلمة لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد الحبيب (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن خالص تقديري للرئاسة الكازاخستانية على مبادرتها الحسنة التوقيت بعقد مناقشة اليوم. وأعتقد أن المشاركة الرفيعة المستوى لدليل واضح على الأهمية التي يعلقها المجتمع الدولي على هذه الجلسات. إننا نتشاطر تماما الآراء الواردة في المذكرة المفاهيمية التي أعدَّتها الرئاسة لمناقشة اليوم (S/2018/7، المرفق) التي مفادها أن بناء الشراكة والتعاون على الصعيد الإقليمي، ليس في أفغانستان وآسيا الوسطى فحسب، بل في جميع أنحاء العالم، يشكل النموذج الأنسب لتعزيز الصلة التي لا تنفصم بين الأمن والتنمية.

وبعد مرور أكثر من عقد على غزو أفغانستان، ليست المنطقة والعالم وأفغانستان أكثر أمنا مما كانت عليه قبل الغزو. هذه حقيقة. ولكن كان الحال كذلك بالنسبة لجميع الغزوات التي وقعت في منطقتنا. وينبغي لأفغانستان أن تصبح نموذجا للتعاون الإقليمي والدولي، بدلاً من كونها موضوعاً للمنافسة. وينبغي للعالم أن ينظر إلى الحالة في أفغانستان كفرصة لإرساء

السلام والأمن والاستقرار عن طريق التنمية وإيجاد النهج الذي تحقق النجاح للجميع – ليس فقط لأفغانستان بل لجيرانها، بما في ذلك دول آسيا الوسطى والمجتمع الدولي بصفة عامة.

ليس من شأن الاستثمار في التعاون الطويل الأجل مع أفغانستان وتعزيز التفاعل الاقتصادي والترابط والتوسع في الهياكل الأساسية الإقليمية والتجارة والاستثمار ومشاريع العبور والنقل أن يحقق منافع أمنية وسياسية واقتصادية لأفغانستان فحسب، بل ولجميع شركائها في المنطقة والعالم. وتساعد هذه الشراكة أيضا على الحد من تزايد أعداد الجماعات الإرهابية والمتطرفة.

إن الأمن والتنمية مترابطان ويعزز بعضهما بعضا ويتجاوزان الحدود الوطنية لدولة واحدة في عالم اليوم، وغالبا ما يتطلبان اتباع نهج إقليمي عام وشامل للجميع. وإيران في الواقع حريصة للغاية على رؤية أفغانستان جارتها يسودها السلام والازدهار. إن الأمن والتنمية في أفغانستان يؤثران بشكل مباشر وغير مباشر على الأمن على حدودنا وفي المنطقة.

إن دعمنا لحكومة الوحدة الوطنية الأفغانية ثابت لا يتزعزع، ونرحب بأي إنجاز على الطريق المؤدي إلى عملية سلام تقودها أفغانستان وتملك زمامها، تفضي إلى تحقيق سلام دائم وشامل في أفغانستان. وفي هذا السياق، رحبت إيران، ولا تزال تشارك، في عملية كابول وأية عمليات أخرى مماثلة للمساعدة على تعزيز السلم والأمن في أفغانستان. إن تعزيز تعاوننا الإقليمي مع أفغانستان يمثل أولوية وسبيلا رئيسيا لتوطيد السلام والاستقرار والتنمية الاقتصادية في بلدنا المجاور. وفي هذا الصدد، لم تدخر حكومة جمهورية إيران الإسلامية أي جهد لتعزيز علاقاتها الأخوية مع الشعب الأفغاني. وعلى مدى أكثر من عقد من الزمان، مولت إيران أكثر من ٣٠٠ مشروع إنمائي، بما في ذلك التعمير وبناء البنية التحتية بما مجموعه ٥٠٠ مليون دولار، بما في ذلك مشاريع كبرى مثل مرافق ميناء تشابهار، التي أنشئت من خلال اتفاق ثلاثي بين إيران والهند وأفغانستان، وخط سكة حديد خاف – هرات.

كما قمنا بتمويل وتنفيذ العديد من المشاريع في مجال نقل التكنولوجيا والمعرفة والتدريب للقوة العاملة الأفغانية في مختلف المجالات لمساعدتها على إعادة بناء بلدها. ولتلك المشاريع القدرة على تغيير المنظورات الاقتصادية الإقليمية ويمكن أن تساعد على تعزيز الرخاء والاستقرار في أفغانستان.

وبالإضافة إلى تلك المشاريع، استضافت إيران الملايين من اللاجئين الأفغان، ولا نزال نتقاسم معهم السلع والخدمات المدعومة التي تشتد الحاجة إليها، بما في ذلك السلع الأساسية والصحة العامة والتعليم العام. وخلال هذا العام وحده، توفر مدارسنا التعليم لما يناهز ٤٠٠،٠٠٠ طالب أفغاني لا يحملون وثائق.

إن التحديات التي تواجه أفغانستان معقدة ومترابطة. والصلة بين الأمن والتنمية راسخة؛ ولا يمكن التصدي لها من خلال التعزيزات والاستراتيجيات العسكرية وحدها. فعلى سبيل المثال، لا تشكل الزيادة البالغة ٨٧ في المائة في إنتاج الأفيون، مؤشرا واضحا على التخلف وانخفاض الدخل وانعدام الفرص الاقتصادية فحسب، بل ومثيرة للقلق، عندما نلاحظ حقيقة أن المخدرات توفر مصدرا رئيسيا للدخل للجماعات الإرهابية. وعلاوة على ذلك، يوفر الفقر فرصا هائلة وفيرة للتجنيد من قبل الجماعات الإرهابية وشبكات الاتجار بالمخدرات. وتضطلع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بدور حاسم في هذه اللحظة الحاسمة بالنسبة لأفغانستان. وهي تحتاج بالتأكيد إلى المزيد من الدعم من جانب المجتمع الدولي.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالإعراب عن أطيب تمنياتي لشعب أفغانستان الشقيق وحكومته، وأن أؤكد لهما دعم إيران الكامل في سعيهما إلى إحلال السلام والازدهار في بلدهما.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بلجيكا.

السيد بيكستين دي بويتسويرف (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر كازاخستان على عقد هذه المناقشة الهامة والمناسبة من حيث التوقيت.

إن بلجيكا تؤيد البيان الذي سيلقى باسم الاتحاد الأوروبي. وبصفتي الوطنية، وبصفتي عضوا في مجموعة أصدقاء أفغانستان، سأركز اليوم على ثلاثة مجالات هي: التنمية الاقتصادية ومكافحة الإرهاب والتعاون بين بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى.

أولا، فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية، كما نعلم جميعا، من بين أمور أخرى، يعتمد تحقيق السلام الدائم على التنمية الاقتصادية للبلد، وهو ما يرتبط ارتباطا وثيقا بالمستوى والجهود المبذولة في مجال التعاون الإقليمي. تقع أفغانستان وآسيا الوسطى في موقع تاريخي يربط بين الشرق والغرب. ونعتقد أن لأفغانستان وآسيا الوسطى مصلحة تكبيرة في تعميق التعاون الاقتصادي، وتكامل الأسواق بشكل أفضل، وزيادة الترابط. وينبغي أن يكون هذا التكامل مفتوحا أمام منطقة أوسع تمتد من جنوب وشرق آسيا إلى الشرق الأوسط وصولا إلى أوروبا حتى يمكن لآسيا الوسطى أن تصبح مرة أخرى بمثابة مفترق طرق.

ثانيا، فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، يعتبر التعاون الإقليمي ضروريا أيضا لمكافحة التهريب والجريمة عبر الوطنية وتجنيد شبكات المنظمات الإرهابية وتمويلها. وهذا أمر مهم بصفة خاصة بالنظر إلى أن التقدم العسكري الذي تحقق ضد تنظيم داعش في العراق وسورية يجبرنا الآن على التركيز على عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب من تلك المناطق. ونتشاطر هذا القلق البالغ مع آسيا الوسطى ومع أفغانستان، وننادي بدور قوي ونشط تضطلع به الأمم المتحدة للتعاون والدعم في هذا المجال. وبالإضافة إلى دعم بلجيكا المالي، فإنها على أهبة الاستعداد أيضا للإسهام في ذلك العمل من خلال تبادل خبراتنا وأفضل ممارساتنا. وعلاوة على ذلك، يجب على وكالات الأمم المتحدة مواصلة دعم منطقة آسيا الوسطى من خلال خطة العمل المشتركة لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ونعتقد أنه يجب إيلاء اهتمام كاف لمنع التطرف العنيف، ولا سيما بين الشباب، لأن ذلك يمثل أحد الأسباب الجذرية للإرهاب. ويجب أن يواصل مكتب مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى، القيام بدور هام في هذا المجال.

ثالثا، فيما يتعلق بإسهام الأمم المتحدة، فإن ذلك يقودني إلى مسألة التعاون بين بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى. إن تقديم التعاون وتحسين التنسيق على أرض الواقع أمر ملح بصفة خاصة في سياق مكافحة الاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر. وكما يتضح من العدد الكبير للمشاركين من المنطقة في مناقشة اليوم، أرحب بالتزام بلدان آسيا الوسطى بتحقيق الاستقرار في أفغانستان وتطويرها.

وفي الختام، سأكون مقصرا، إذا لم أشر إلى الزيارة الأخيرة التي قام بها مجلس الأمن إلى أفغانستان. وأثني على هذه الزيارة التي توجه رسالة دعم من المجتمع الدولي إلى الحكومة الأفغانية. وتهنئ بلجيكا الحكومة على التزامها وطاقتها المتجددة المواتية لمحادثات السلام، وهو أمر استطاع أعضاء المجلس رؤيته بأنفسهم. يجب أن تؤدي محادثات السلام إلى حل دائم للنزاع، لكنها لا يمكن أن تنجح إلا إذا حظيت بتأييد جميع الأطراف في المنطقة والمجتمع الدولي بأسره. ومن شأن نجاح تلك المحادثات إعطاء زخم قوي لتحقيق الاستقرار الدائم في البلد، ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية لأفغانستان وجيرانها المباشرين وبلدان آسيا الوسطى.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد هويسغن (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أعرب عن تعازي حكومة وشعب ألمانيا في حادث الحافلة المأساوي الذي أوقع العديد من الضحايا من أوزبكستان.

أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم وعلى إتاحة فرصة التكلم لألمانيا. وأثني على الرئاسة الكازاخستانية على إدراج هذا الموضوع في جدول أعمال مجلس الأمن. وأنوه إلى أن هذه هي المبادرة الثالثة لكازاخستان في هذا الصدد. فقد عقد اجتماع بصيغة آريا، شاركت أفغانستان وألمانيا في استضافته، في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي؛ وتم تنظيم زيارة المجلس إلى كابول في الأسبوع الماضي، كانت نتائجها هامة جدا؛ واليوم نعقد مناقشة وزارية يشارك فيها عدد من كبار الوزراء. ولذلك، فإنني أهنئ الرئاسة الكازاخستانية مرة أخرى على إدراج الشراكة الإقليمية مع أفغانستان في جدول الأعمال.

وأشدد على ما ذكره أغلبية المتكلمين من أنه – عندما ننظر في مناقشة اليوم، يظهر قاسم مشترك فيما يتعلق بدعم عملية سلام يقودها الأفغان ويتولون زمامها، وهو أمر مهم للغاية. وكما ذكر زميلي الفرنسي آنفا، تشكل الانتخابات أولوية رئيسية في العملية السياسية. ويجب أن تتم بملكية أفغانية ووفقا للجدول الزمني المقرر، وأن تكون مشروعة بحيث يمكن أن يشارك فيها جميع الأفغان. ولن ينجح مفهوم الملكية الأفغانية والقيادة الأفغانية من دون دعم دولي. وإذا جاز لي في ذلك الصدد، السيد الرئيس، أود أن أشيد بكم على التعاون الإقليمي الذي روجت له كازاخستان وبلدان أخرى في وسط آسيا. وأعتقد أن هذا التعاون أمر مشجع للغاية. فمن الواضح أنه يرحب بأفغانستان ترحيبا كاملا كجزء من مجموعة الخمسة بلدان + واحد. وهو يوفر قدرا كبيرا من الدعم لأفغانستان، وفقا لبلدان آسيا الوسطى. إنه يساعد العديد من الطلاب الأفغان عن طريق تقديم منح دراسية للعديد من المبادرات: فقد وفر الدعم لمؤتمر طشقند، كما علمت اليوم للمرة الأولى، كما أننا سندعم بالتأكيد ذلك الأمر ما دام جرى بقيادة أفغانية.

وقد ظلت ألمانيا على الدوام تؤيد النهج الإقليمي في الاتحاد الأوروبي، على النحو الذي حدث عندما تولينا الرئاسة في عام ٢٠٠٧. فقد أطلقنا اتفاق تعاون بين آسيا الوسطى والاتحاد الأوروبي، نعمل الآن على دعم تجديده ونتوقع أن يتم في ٢٠١٩. غير أنني لا أريد أن أستبق البيان الذي سيدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، الذي تؤيده ألمانيا، كما قلت، تأييدا كاملا.

وأود أن أثير نقطة أخيرة بشأن الدعم الدولي والأمم المتحدة. لقد أصغيت باهتمام إلى البيان الذي أدلى به وزير خارجية كازاخستان فيما يتعلق بالدور الهام الذي تؤديه الأمم المتحدة. إنني أتفق تماما مع وجوب تعزيز التنسيق فيما بين أنشطة الأمم المتحدة المختلفة. وذلك يجسد أيضا مقترحات الأمين العام بشأن تعزيز الأمم المتحدة وتماسكها في الخارج. كما أشدد على أهمية المركز الإقليمي للدبلوماسية الوقائية في آسيا الوسطى، الذي تحضر قيادته جلسة اليوم. وأتفق مع الملاحظات التي أبداها ممثل إثيوبيا عن المركز الإقليمي، الذي تدعمه ألمانيا دعما كاملا.

وعندما تعرب فرادى البلدان والمناطق عن دعمها لأفغانستان، من المهم جدا أن تعتمد نهجا متماسكا يستند إلى فهم الصلات بين الأبعاد الإنسانية وأبعاد السلام والتنمية. ومن المشجع جدا في رأيي أن الجميع تقريبا في جلسة اليوم ذكروا أنه لا يمكن أن يستتب الأمن من دون تنمية. وقد أوضح الفكرة بأفضل شكل زميلنا السويدي عندما سلط الضوء على الصلة الهامة بين التنمية والأمن. وأنا أتفق مع البيان الذي أدلى به. وأعتقد أن ملاحظاته كانت مشجعة، وأعتقد أن الجميع

يؤيدها. وقد ذكر وزير خارجية الاتحاد الروسي كذلك أهمية استدامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان.

و سلط الأمين العام الضوء على نطاق هذه التنمية. وأود أن أعرب عن تأييدي للتعاون في مجال المياه في المنطقة، مع الأخذ في الاعتبار تغير المناخ وارتفاع درجات الحرارة. والمياه والطاقة والهياكل الأساسية – بمختلف مبادراتها – كلها أمور أساسية. إن التنمية الاقتصادية والتجارة مسألتان أساسيتان للقضاء على الأفيون لتوفير بديل لإنتاجه، الذي له عواقب مدمرة.

لقد دعمت ألمانيا أفغانستان على مدى سنوات عديدة. وبلغ دعمنا المدني في السنوات الأخيرة، بما في ذلك السنة الماضية، أكثر من ٤٠٠ مليون يورو. وأفغانستان هي أحد أهم شركائنا في مجال التعاون الاقتصادي، وستظل كذلك. غير أنه صحيح كذلك أنه لن تتحقق التنمية من دون استتباب الأمن. وقد دعمت ألمانيا منظمة حلف شمال الأطلسي منذ البداية، بوصفها ثاني أكبر بلد مساهم بقوات. إننا نركز على شمال أفغانستان. ونحاول تحقيق الاستقرار فيه ومساعدة أصدقائنا الأفغان بتوفير التدريب والمشورة والمساعدة لقوات الأمن الأفغانية. كما نرأس فريق الاتصال الدولي المعني بأفغانستان ونعمل على تعزيز التماسك الدولي فيما يتعلق بالسلام والاستقرار في المنطقة.

ونحن نعلم، في الوقت نفسه، أنه لا يوجد حل عسكري للأزمة الأفغانية. ولذلك، فإننا نؤيد تماما عملية السلام فيما بين الأطراف الأفغانية، التي يجب أن تكون بقيادة أفغانية. ونؤيد الاجتماع في كابل في ٢٨ شباط/فبراير. غير أنني أتفق، فيما يتعلق بالتوصل إلى اتفاق – ونأمل جميعا في أن يتم التوصل إلى اتفاق سياسي – مع الملاحظات التي أدلى بها كل من نائب وزير خارجية الولايات المتحدة ونائب وزير خارجية هولندا، الذين ذكرا أن الاتفاق يجب ألا يكون على حساب التقدم المحرز حتى الآن.

وقد سمعنا عن إحصاءات رائعة جدا بشأن عدد الفتيات الملتحقات بالمدارس وعن دور المرأة. وأعتقد أن من المشجع جدا أن يأتي زملاؤنا بمعية بعض النساء الأفغانيات لإثبات أنه تم إحراز تقدم. ويجب المحافظة عليه.

إنني مقتنع تماما أن كازاخستان ستعمل، في أعقاب جلسة اليوم، على كفالة أن تظل مسألة الشراكة الإقليمية في أفغانستان مدرجة على جدول أعمال المجلس. وستظل ألمانيا تؤيد ذلك على الدوام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد أكبر الدين (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم مناقشة اليوم بشأن أفغانستان وعلى اختيار موضوع ”بناء شراكة إقليمية في أفغانستان وآسيا الوسطى كنموذج للربط بين الأمن والتنمية“. وكذلك نشكر الأمين العام على مشاطرتنا آراءه بشأن موضوع يرتبط ارتباطا وثيقا باستقرار منطقتنا.

إن أفغانستان هي قلب آسيا الحقيقي وتشكل دعامة لاقتصاد المنطقة. وكما أشار العديد من المتكلمين الآخرين، فإن الأمن والتنمية مرتبطان ارتباطا وثيقا، ويجب أن يعمل ذلك الارتباط كدافع لسياسات وإجراءات جميع الجهات المعنية على الصعيدين المفاهيمي والتشغيلي. غير أن ذلك الرباط منحرف في اتجاه واحد فقط، في حالة أفغانستان، وهو – تأثير تدهور البيئة الأمنية على التنمية.

إن تأثير الحالة الأمنية سلباً على أفغانستان ينعكس في أحدث منشور للبنك الدولي عن الجديد في التنمية. فقد سجلت أفغانستان، بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠١٢، معدل نمو اقتصادي سنوي قدره ٩,٦ في المائة. وفي العام الماضي، كان المعدل ٢,٦ في المائة، وهو أفضل من ٢,٢ في المائة المسجل في عام ٢٠١٦،

وكان بدوره أفضل من معدل النمو الأقلّ في ٢٠١٤-٢٠١٥. وفي العام المقبل، تبلغ توقعات النمو ٣,٢ المائة، على افتراض بقاء الحالة الأمنية كما هي.

إن الكثيرين منا ممن يشاركون في مشاريع التنمية والهياكل الأساسية في أفغانستان يدركون تماما القدر غير المتناسب من الموارد التي يتم تحويلها إلى حماية المشاريع والهياكل الأساسية التي يتم إنشاؤها، بدلاً من تنفيذ المزيد من المشاريع في البلد. وعلى الرغم من أننا نرى عادة هجمات على السدود والمدارس ومباني البرلمان ومراكز توليد الطاقة الكهربائية، إلا أن الهجمات الأكثر إضراراً بتنمية البلد هي تلك التي تُشنُّ على شعبه. إن الهجمات على الشباب في المدارس الأفغانية والنساء في المستشفيات الأفغانية والمصلّين في المساجد الأفغانية جميعها تذكير صارخ بالكيفية المنهجة التي تتعرّض بها روح مستقبل أفغانستان للتهديد وللأذى على أيدي أولئك الذين يعتقدون أن العنف هو السبيل الوحيد لتحقيق أهدافهم.

تجمع الناس في وسط آسيا وجنوبها صلاتٌ تمتدّ عبر القرون. وقد تبادلنا القواسم المشتركة للفنون والثقافة والأفكار والمعارف، فضلاً عن اللغة والتقاليد. وبينما شوهتْ هذه الصلات الآن عقودٌ من الحرب وعدم الاستقرار في المنطقة، فهي تظل صامدة حتى في مواجهة قوى التفسخ والانقسام. وهي اليوم في حاجة إلى التجديد وإعادة الربط. يتعيّن علينا أن نواجه قوى التفسخ والتدمير هذه لإعادة إحياء القواسم المشتركة في المنطقة.

ونعتقد أن نقطة البداية في رحلتنا لتحقيق كامل طيف الربط بين آسيا الوسطى وجنوب آسيا، على النحو المبين من قبل رئيس وزرائنا، السيد شري ناريندرا مودي – من الثقافة إلى التجارة؛ ومن التقاليد إلى التكنولوجيا؛ ومن الاستثمارات إلى تكنولوجيا المعلومات؛ ومن الخدمات إلى الاستراتيجية؛ ومن الناس إلى السياسة – تبدأ في أفغانستان.

وتمشياً مع رؤيتنا لمنطقة مترابطة، أنشأنا في عام ٢٠١٧ ممرات جوية بين الهند وأفغانستان لنحلّق فوق العقبات التي تفرضها الجغرافيا والعقليات التي تضر برفاه الشعب الأفغاني. وقد تعاونا أيضاً مع إيران وأفغانستان لتيسير تدفّق السلع بين بلداننا عبر ميناء تشاباهار. وهذا يفتح أيضاً باباً لفرص الربط السطحي بين الهند ومنطقة آسيا الوسطى.

إن الزيارات التي قام بها مؤخراً إلى الهند الرئيس أشرف غني والرئيس التنفيذي عبد الله عبد الله في الأشهر الثلاثة الماضية قد وفّرت زخماً للشراكة الإنمائية الجديدة الواسعة النطاق التي أطلقها بلدانا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وهي تشمل مجالات متنوعة، بما في ذلك التعليم والصحة والزراعة والبنية التحتية والطاقة المتجددة وإمدادات مياه الشرب وتنمية الموارد البشرية. وتمتدّ الاتصالات الشخصية من الكلّيات وملاعب الكريكيت إلى التجارة والاستثمار.

تقع أفغانستان منذ آلاف السنين في قلب آسيا. وقد شكّلت مدن كابل وبلخ وهرات وقندهار وباميان بعض المحطات الرئيسية على ملتقى طرق التاريخ التي تدفقت من خلالها بحرّية التجارة والثقافة والأديان وفلسفات التوفيق بين المعتقدات والتكنولوجيات، لتصل إلى كل ركن من أركان المنطقة الأوروبية – الآسيوية. ولذلك، نؤيد رغبة الحكومة الأفغانية والشعب الأفغاني، كما عبّر عن ذلك الرئيس غني، في استعادة الوضع السابق للبلد بوصفه مركز التقاء الطرق الآسيوية. كانت أفغانستان دائماً في صميم الشبكات: نقطة الدوارات، مكاناً للالتقاء والحضارات والأديان والثقافات، وبطبيعة الحال الجيوش والتجار وكذلك الحجاج، ونأمل في أن تصبح مرة أخرى القلب الحقيقي للازدهار في منطقتنا.

إننا نرى أن أفغانستان ستستعيد مكانتها، ولا نزال ملتزمين بالعمل عن كثب مع شركائنا الإقليميين والدوليين من أجل إحلال السلام والأمن والاستقرار والازدهار في أفغانستان. ومن

هذا المنطلق توقّف رئيس وزرائنا في لاهور بباكستان أثناء زيارته في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ إلى أفغانستان لافتتاح مبنى البرلمان. وللأسف، أعقب تلك الزيارة هجوم إرهابي مشين ووحشي على قاعدة باتانكوت الجوية في الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، شنّته ونفّذته نفس العقليات التي تهاجم روح أفغانستان كل يوم. تفرق هذه العقليات بين الإرهابيين الأخيار والإرهابيين الأشرار وترفض رؤية المنطق في السلام. يحجم أصحاب هذه العقليات عن التكاتف مع غيرهم في المضي قدماً بالمنطقة من أجل بناء مستقبل مشترك لشعوبنا ولشبابنا. هذه العقليات بحاجة إلى تغيير.

إننا نمجّد التضحيات السامية التي قدّمتها قوات الدفاع والأمن الأفغانية في سبيل قضية الإنسانية وفي جهودها الرامية إلى مكافحة الإرهاب القادم من خارج حدود أفغانستان. يُشكل الإرهاب وعدم الاستقرار بتحريض من الخارج أكبر تهديد للسلام والاستقرار والازدهار في أفغانستان، ويهدد تنامي قوس العنف الإرهابي منطقتنا بأسرها.

وثمة قول أفغاني مأثور يترجم تقريباً بعبارة: ''إذا كانت المياه موحلة عند أسفل النهر، فلا تضيّع وقتك في تنقيتها؛ بل يجدر بك الذهاب إلى المنبع وتنقيته.''

وعلى هذا النحو، فإن دعم أصوات السلام في أفغانستان وحدها ليس كافياً. يجب علينا أن نركّز على التصدي للتحديات التي يشكلها الإرهاب العابر للحدود القادم من الملاذات الآمنة والملاجئ إلى منطقتنا، ولا سيما إلى أفغانستان. وإذا فعلنا ذلك، يمكننا أن نعكس اتجاه التفسخ الذي تعاني منه أفغانستان.

وقد عاد المجلس بعد زيارة ناجحة إلى أفغانستان. لقد كانت زيارة لا بدّ من أن أعضاء المجلس، في العديد من التفاعلات التي أجروها مع شريحة من المحاورين الأفغان، قد مرّوا بالمقولة الأفغانية: ''إن اللبيب من الإشارة يفهم''.

ويحدونا الأمل في أن يتصرف المجلس بحكمة لتعزيز رؤية مستقبل مشترك ومترابط لشعوب المنطقة من خلال معالجة المعضلة الأمنية التي تواجه أفغانستان.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد بيجيتش (تركيا) (تكلّم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر كازاخستان على تنظيم هذه المناقشة الهامة. وإننا نقدّر الاهتمام الوثيق التي أولته كازاخستان أثناء رئاستها مجلس الأمن للحالة في أفغانستان.

لقد كانت البعثة الأخيرة للمجلس إلى كابل مظهراً ملموساً لعزمه على دعم حكومة وشعب أفغانستان في جهودهم لإعادة بناء بلدهم. ونشكر كازاخستان على دورها القيادي في المضي قدما بهذه البعثة.

ونعتقد أن أفغانستان، التي تقع في قلب آسيا، لا تنفصم عن آسيا الوسطى. يكتسي الأمن والاستقرار والازدهار في أفغانستان أهمية رئيسية بالنسبة لوسط آسيا وغيرها من المناطق المجاورة. وهذا أيضاً أمر أساسي لصون السلم والأمن العالميين.

إن التصدّي للتحديات التي لا تزال تواجه أفغانستان في مجال مكافحة الإرهاب وتغذية نزعة التطرف والتطرف العنيف، وإنتاج المواد المخدرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة هو أمر حاسم أيضاً بالنسبة لبلدان آسيا الوسطى ولغيرها. وهذا هو السبب في أن مسؤوليات وأدواراً هامة في مساعدة أفغانستان على التغلب على هذه التحديات تقع على عاتق الجهات الفاعلة الإقليمية فضلاً عن المجتمع الدولي الأوسع.

وليس من الواقعي التفكير في سلام واستقرار دائمين في أفغانستان من دون دعم البلدان المجاورة وبلدان المنطقة. وعليه، فإن استمرار المشاركة البنّاءة للمجتمع الدولي مع الجهات الفاعلة

الإقليمية يمكن أن يُسهم في تهيئة مُناخ يفضي إلى التعاون الحقيقي.

إن الأمن والتنمية في أفغانستان يرتبطان ارتباطاً وثيقاً.

فلا يمكن أن تكون هناك تنمية بدون أمن ولا أمن بدون تنمية. وثمة حاجة إلى تعزيز الملكية والتعاون على الصعيد الإقليمي من أجل إحراز تقدم على الجبهتين. ولذلك نرحب بالجهود المبذولة وبالمبادرات المتخذة مؤخرا لتعزيز التفاعل والتعاون بين أفغانستان وبلدان آسيا الوسطى. ونعتقد أن تلك المبادرات تكمل الجهود الواسعة النطاق لتعزيز التعاون الإقليمي المركز لأفغانستان.

ورؤيتنا لأفغانستان تتمثل في بلد ينعم بالسلام والأمن والاستقرار ويتمتع بعلاقات جيدة وتعاونية مع جيرانه، ويكون محور مشاريع التعاون الإقليمي الرئيسية في ميادين الهياكل الأساسية والتجارة والنقل. وانطلاقا من ذلك الفهم، نعتقد أن توقيع اتفاق طريق المرور العابر للازورد وتجارته ونقله مؤخرا في عشق أباد سيرسخ أيضا أساس التعاون الإقليمي من خلال تعزيز التجارة.

وستواصل تركيا الإسهام في جهود التعاون الإقليمي، بما في ذلك من خلال عملية قلب آسيا – اسطنبول التي يسرنا الاشتراك في رئاستها للمرة الثانية هذا العام. إن زيادة التعاون في قلب آسيا لن تفيد أفغانستان فحسب، بل وستشكل أيضا أداة مفيدة للمنطقة ككل لتحقيق كامل إمكاناتها في التنمية الاقتصادية والاستثمارات والتجارة.

كما نود أن نؤكد أن عملية للسلام والمصالحة تتولى أفغانستان قيادتها والمسؤولية عنها أمر أساسي لتحقيق سلام دائم في البلد. وتعزيز الحوار والتعاون فيما بين الجهات الفاعلة الإقليمية أمر ضروري حتى تسفر جهود السلام والمصالحة عن نتائج ملموسة. ولذلك، فإننا نتطلع إلى نجاح عقد الاجتماع الثاني المقبل لعملية كابل. ولا تزال تركيا على استعداد للمساهمة في جهود السلام والمصالحة التي يتولى الأفغان قيادتها والمسؤولية عنها قدر استطاعتها.

وفي الختام، نود أن نؤكد على أن الشعب الأفغاني يستحق مستقبلا أفضل. واستمرار التزام ودعم بلدان المنطقة، بما فيها تلك في آسيا الوسطى، وكذلك المجتمع الدولي الأوسع نطاقا، سيكون بالغ الأهمية في مساعدة الحكومة الأفغانية والشعب الأفغاني على طول ذلك المسار. وفي ذلك الصدد، يسرنا أن نرى مشاركة على المستوى الوزاري، بمن فيهم وزراء من بلدان آسيا الوسطى، في جلستنا اليوم. وستظل تركيا على استعداد لمساعدة جميع الجهود في ذلك الصدد ما دامت هناك حاجة إلى مساعدتنا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة باكستان.

السيدة لودي (باكستان) (*تكلمت بالإنكليزية*): بالنيابة عن وفد باكستان، أود أن أهنئ كازاخستان على تولي رئاسة مجلس الأمن وعلى تنظيم هذه المناقشة الهامة للغاية في الوقت المناسب.

يكاد يكون من البديهي القول إنه لا يمكن تحقيق تنمية بدون سلام ولا سلام بدون تنمية. إن الحالة في أفغانستان توضح بشكل صارخ كيف يحول انعدام الأمن دون التنمية الاقتصادية، وبدوره كيف يؤجج انعدام التنمية الاقتصادية ويولد النزاع وانعدام الأمن. وبالرغم من التواجد الكبير للقوات العسكرية الأجنبية والنفقات الهائلة للمساعدة الموسعة، فقد تدهور الأمن وأصبح النمو الاقتصادي محدودا في أفغانستان. لكن هناك أمل كبير في أفغانستان. إنه بلد يحتل موقع استراتيجي، يمكنه من العمل بمثابة جسر بين جيرانه المتعددين وبين جنوب آسيا وآسيا الوسطى وبين غرب وشرق آسيا.

الشاعر محمد إقبال، الذي كان أول من تصور باكستان دولة مستقلة، وصف أيضا أفغانستان بأنها قلب آسيا. وبحكمة أعلن شاعر الشرق منذ أكثر من قرن مضى أنه إذا كان هناك عدم استقرار في أفغانستان، ستعاني آسيا من عدم الاستقرار؛ في حين سيحقق السلام في أفغانستان السلام والرخاء للجميع في آسيا. إن شعب أفغانستان قد دفع ثمنا باهظا لأكثر من أربعة عقود من الغزوات الأجنبية والحروب الأهلية الدموية. وهو ما دفعه شعب باكستان أيضا – أقرب جيران أفغانستان. في الواقع، ما فتئت الحرب والاضطرابات والإرهاب والمخدرات وعدم الاستقرار من أفغانستان تعصف بالمنطقة بأسرها.

ونحن في باكستان ندرك التحديات التي تواجه أفغانستان في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ونثني على الإصلاحات الاقتصادية والأمنية التي تتوخاها الحكومة الأفغانية. إن تعزيز العلاقات الثنائية يشكل أولوية بالنسبة لحكومة بلدي. وقد اتخذنا عددا من المبادرات لدعم التنمية الاقتصادية في أفغانستان. وقد فعلنا كل ما في وسعنا لتحسين عبور التجارة الأفغانية عبر موانئنا. إننا نتطلع إلى اليوم الذي يمكن أن تتدفق فيه التجارة العابرة من آسيا الوسطى عبر أفغانستان وباكستان، وهو أقصر الطرق إلى بحر العرب. لقد درس خمسين ألف طالب أفغاني في جامعات بلدي، كما نقدم ٣٠٠٠ منحة دراسية لإخواننا وأخواتنا الأفغان. إن باكستان ملتزمة أيضا بعدة مشاريع – مشروع خط أنابيب الغاز بين تركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند ومشروع التجارة ونقل الكهرباء بين وسط آسيا وجنوبها – مما يسهم في التكامل الاقتصادي للمنطقة بأسرها. وقد قدمت باكستان بليون دولار خلال العقد الماضي للعديد من مشاريع الهياكل الأساسية وشبكات الطرق وتلك المتعلقة بالتنمية في أفغانستان.

بيد أن أيا من جهودنا الرامية إلى دعم التنمية الاقتصادية في أفغانستان لا يمكن أن تنجح بدون استعادة السلام. وللأسف، لا تزال الحرب الأهلية دائرة في أفغانستان. ويقع أكثر من ٤٠ في المائة من البلد تحت سيطرة المتمردين أو مناطق غير خاضعة للحكم أو متنازع عليها. ويوفر الاتجار غير المشروع بالمخدرات للجماعات المتمردة دخلا ماليا مطردا يقدر بنحو ٤٠٠ مليون دولار سنويا. والواقع أن المتمردين، مع ما يجدون من ملاذات آمنة داخل البلد والإيرادات المتأتية من تجارة المخدرات، لا يحتاجون حقا إلى أي مساعدة خارجية أو مراكز دعم لتحقيق اكتفائها ذاتيا.

ولذلك تحتاج أفغانستان وشركاؤها، ولا سيما الولايات المتحدة، إلى التصدي لتلك التحديات داخل أفغانستان، بدلا من تحويل عبء إنهاء النزاع للآخرين. ومن يلتمسون ملاذات في الخارج بحاجة حقا إلى التدقيق في الواقع. والذين يتكلمون عن الحاجة إلى تغيير العقليات يجب أن ينظروا إلى سجل أعمالهم التخريبية ضد بلدي، كما أظهر وأثبت اعتقالنا لجاسوس هندي بما لا يدع مجالا للشك.

لقد أجمع المجتمع الدولي مرارا على أن السلام المستدام أمر لا يمكن تحقيقه إلا من خلال نهاية للحرب يجري التفاوض عليها. والبيان الرئاسي (S/PRST/2018/2) الذي اتخذه المجلس صباح اليوم يؤكد مرة أخرى توافق آراء المجتمع العالمي. عقب ١٧ عاما من الحرب، من الواضح أن لا الحكومة الأفغانية وشركاءها العسكريين ولا حركة طالبان الأفغانية قادرة في وضع يمكن من فرض حل عسكري على بعضهم البعض.

واستمرار اللجوء إلى القوة العسكرية وتصعيد النزاع دون اقتران باستراتيجية سياسية ودبلوماسية لن يؤدي إلى نتيجة مختلفة عما شهدناه في العقد ونصف العقد الماضي. بل سيؤدي إلى مزيد من العنف والمعاناة للشعب الأفغاني؛ ولن يفضي إلى حل سياسي. ولا يكفي التشدق بالكلام عن تسوية عن طريق التفاوض ومن ثم عدم تقديم شيئ بخلاف ممارسة وتنفيذ استراتيجية القوة والإكراه مع توهم أنها قد تنجح.

كما ندعو الطالبان إلى التخلي عن طريق العنف والانضمام إلى المحادثات. يحتاج الجانبان إلى إظهار العزم والالتزام باتباع مسار تسوية عن طريق التفاوض.

هناك في الواقع حاجة ملحة لمواصلة عملية السلام والمصالحة الموثوقة والمستمرة في أفغانستان تهدف إلى إيجاد السلام عن طريق التفاوض. وتجسد مشاركة باكستان في جميع المحافل الإقليمية والدولية بشأن السلام والمصالحة في أفغانستان التزام بلدي ودعمه الثابت لعملية سلام يقودها ويتولى زمامها الأفغان.

وإلى جانب أفغانستان، فإن باكستان ستحقق أكبر مكسب من السلام في أفغانستان. ولا تزال باكستان تستضيف أكبر وجود طويل الأمد للاجئين في العالم. ولا يزال ٣ ملايين لاجئ تقريبا يقيمون في بلدي. وبلدي كان أيضا ضحية رئيسية للإرهاب والعنف المنبثق عن الصراع والحروب في أفغانستان. لقد حاربنا ودحرنا الإرهاب داخل باكستان. إن حملة باكستان لمكافحة الإرهاب - وهي الأكبر في العالم، حيث تنشر قوة قوامها ٢٠٠ ٠٠٠ فرد - قد عكست اتجاه موجة الإرهاب في البلد.

لكن قدرتنا على القضاء التام على الأعمال الإرهابية في باكستان يتوقف على الرقابة الفعالة على طول الحدود مع أفغانستان. لقد قمنا بإنفاذ تدابير صارمة لإدارة الحدود على جانبنا من الحدود. ونتطلع إلى تنفيذ أفغانستان لتدابير مماثلة لما قمنا به على جانبها من الحدود.

إننا ملتزمون أيضا بعدم السماح باستخدام الأراضي الباكستانية لشن هجمات ضد أي بلد.

وفي الختام، إن الطريق لإحلال السلام وتحقيق التنمية في أفغانستان شاقة، ولكن تحقيقهما ممكن. وبينما يمكن للمجتمع الدولي، بما في ذلك باكستان وجيران أفغانستان الآخرين ودول آسيا الوسطى، المساعدة على تعزيز عملية السلام ومساعدة البلد في تنفيذ خطته الإنمائية، فإن المسؤولية الرئيسية عن تحقيق السلام تقع في نهاية المطاف على عاتق الأفغان أنفسهم. وفيما يتعلق ببلدي، فإننا مستعدون وملتزمون بتوسيع تعاوننا الكامل على الصعيد الثنائي وفي إطار مختلف الأطر الإقليمية لتعزيز السلم والأمن في أفغانستان.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة جوان آدمسون، نائبة رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

السيدة آدمسون (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. وتؤيد هذا البيان تركيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، والجبل الأسود، وصربيا، وألبانيا، والبوسنة والهرسك، فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

أود أن أشكر الرئاسة الكازاخستانية لمجلس الأمن، ولا سيما وزير خارجيتها، على عقد هذه المناقشة التي تتيح فرصة جيدة لتبادل الآراء وأفضل الممارسات والخبرات بشأن موضوع هام للغاية، وكذلك تقييم المبادرات، المخطط لها والجارية، التي تدعم السلم الدولي من خلال التعاون الإقليمي.

إن للاتحاد الأوروبي وآسيا الوسطى، مصلحة مشتركة في أمن أفغانستان وازدهارها. ويعد الدعم الدولي والإقليمي لعملية سلام جامعة يقودها الأفغان ويملكون زمامها، أمرا أساسيا. وفي هذا الصدد، يعتبر إسهام بلدان آسيا الوسطى، كجيران مباشرين لنا، حاسما لنجاح أي تسوية سلمية حقيقية للصراع في أفغانستان. وفي رأينا، تتطلب أي استراتيجية لتحقيق الاستقرار، اتباع نهج إقليمي قوي. والاتحاد الأوروبي على أهبة الاستعداد لدعم أصحاب المصلحة الأفغان أنفسهم في تهيئة بيئة مواتية لعملية السلام بين الأفغان. يؤيد الاتحاد الأوروبي عملية كابل الأفغانية بشأن السلام والأمن، المقرر عقد اجتماعها المقبل في ٢٨ شباط/فبراير. ويتوقع الاتحاد الأوروبي، خلال ذلك

الاجتماع، إحراز تقدم ملموس على طريق المضي قدما نحو التوصل إلى تسوية سلمية مع حركة الطالبان.

ويعد تعزيز التعاون الإقليمي أساسيا لتحقيق السلام الدائم والاستقرار في أفغانستان وفي المنطقة. ولا غنى عن هذا التعاون لتحقيق التنمية المستدامة. وتواصل أفغانستان التعاون مع جيرانها من خلال محافل دولية، مثل عملية قلب آسيا – اسطنبول، ومؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي بشأن أفغانستان. ويؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة هذه المنتديات الإقليمية لتسهيل التعاون الاقتصادي والسياسي فيما بين جميع أصحاب المصلحة الإقليميين.

ونعتقد أنه يقع على عاتق مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى في عشق أباد، دورا هاما يضطلع به في دعم بلدان المنطقة، بما في ذلك أفغانستان، في التصدي للتحديات المشتركة المتصلة بالأمن والتنمية. وفي هذا السياق، فإن الربط، الذي يشكل أيضا جزءا من الاستراتيجية العالمية للاتحاد الأوروبي، أساسي لتحقيق النجاح. ويدعم الاتحاد الأوروبي جهود بلدان آسيا الوسطى لتسهيل التجارة وتوفير موارد الطاقة لأفغانستان. ويهدف برنامج الهياكل الأساسية والاتصال في أفغانستان إلى تطوير النقل العابر والاتصال.

ويعتبر خط السكك الحديدية للازورد بين أفغانستان وتركمانستان وأذربيجان وجورجيا وتركيا؛ وخط أنابيب تركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند؛ ومشروع نقل وتجارة الكهرباء في آسيا الوسطى وجنوب آسيا؛ والإدارة الإقليمية للمياه، وإدارة المياه عبر الحدود في حوض نهر كونار، كلها مشاريع ربط هامة بالنسبة لأفغانستان. وسيكون لها أثر إيجابي هام في الأجل الطويل، وتصب أيضا في مصلحة المجتمع الدولي. والواقع أن تحسين الربط مع أفغانستان ومواطنيها يمكن أن يؤدي إلى تحسين التنمية الاقتصادية والهياكل الأساسية. وسيتيح ذلك في نهاية المطاف تخفيض المعونة الإنمائية الدولية للبلد وتدفق المهاجرين واللاجئين إلى المنطقة وخارجها. ومن الناحية السياسية، يمكن أن يساعد ذلك على إشراك الشركاء الإقليميين في الانخراط بصورة إيجابية في أفغانستان والإسهام في أفغانستان أكثر استقرارا وسلمية.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي عازما على التصدي لجميع أشكال الإرهاب، بما في ذلك التهديد المتزايد الذي يشكله تنظيم داعش، فضلا عن التطرف العنيف، باعتبارهما تهديدين كبيرين للسلم والاستقرار الإقليميين والدوليين. وفي هذا الصدد، قرر الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٧ تقديم المزيد من الدعم لآسيا الوسطى في مجال مكافحة الإرهاب. ويجري الشروع في تنفيذ مشروع إقليمي جديد بشأن إنجاز تقارير بشأن التوعية بعواقب النزاعات، لدعم وسائط الإعلام المحلية في العمل الإيجابي لصالح السلام والأمن ومكافحة محاولات تغذية نزعة التطرف وخطابها. وبالمثل، هناك حاجة إلى تعزيز حماية البيانات وإدارة شبكة الإنترنت. يستخدم الإرهابيون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتجنيد والتمويل والتخويف ونشر رسائلهم. وثمة عنصر حاسم في سياسات مكافحة الإرهاب يتمثل في إيجاد توازن مستدام بين الحرية والأمن من أجل منع عودة ظهور المنتسبين إلى تنظيم داعش. وهذا أمر هام أيضا في آسيا الوسطى وأفغانستان. والاتحاد الأوروبي ملتزم بتحقيق كلا الأمرين. لكن النقاش بشأن الأمن مقابل الحرية لا يزال مستمرا.

ولا يمكن التصدي للتهديدات الناجمة عن الصلة بين الإرهاب والجريمة المنظمة، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات المستخدم لتمويل الإرهاب الذي يؤثر على جميع بلدان المنطقة، إلا من خلال زيادة التعاون السياسي والاقتصادي والأمني. ويدعم الاتحاد الأوروبي البرنامج الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الذي يشمل أفغانستان وإيران وكازاخستان وجمهورية قيرغيزستان وباكستان وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان. كما يدعم الاتحاد الأوروبي شركاء

آسيا الوسطى في مجال مكافحة المخدرات، من خلال برنامج عمل إقليمي خاص بآسيا الوسطى لمكافحة المخدرات وبرنامج عبر إقليمي، هو برنامج عمل الاتحاد الأوروبي لمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة.

وأخيرا، يدعم الاتحاد الأوروبي التعاون الإقليمي على مستوى حرس الحدود من أجل مساعدة أفغانستان على تعزيز التعاون الإقليمي، وتيسير إقامة روابط تجارية آمنة مع جيرانها، ولا سيما آسيا الوسطى. وفي هذا السياق، يساعد مشروع الاتحاد الأوروبي لإدارة الحدود في شمال أفغانستان شرطة الحدود الأفغانية على تأمين الحدود الشمالية للبلد بشكل أفضل من أجل تحسين التعاون عبر الحدود والحد من الجريمة وتحسين التجارة والسفر بشكل قانوني، على طول حدود أفغانستان مع طاجيكستان وأوزبكستان وتركمانستان، مما يكمل برامج مماثلة في آسيا الوسطى.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد بيشو (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة مباشرة عقب بعثة مجلس الأمن إلى أفغانستان، التي جرت في إطار المبادرة القوية لكازاخستان. كما أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

لقد شكلت زيارة الأمين العام لكابل في شهر حزيران/يونيه ٢٠١٧ والاستعراض الاستراتيجي، معلمين هامين في تطوير العلاقة بين أفغانستان والأمم المتحدة. ونحن نقدر الجهود الممتازة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان من أجل الوفاء بولايتها الحالية. لكن التركيز على السلام والنزاع، الذي يشجعه الاستعراض، سيتطلب بعض التغييرات في تشكيل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وستعقد المناقشة بشأن تجديد الولاية أساسا من جانب أعضاء المجلس، ولكن اليابان تأمل في أن تؤخذ أيضا في الاعتبار آراء مختلف أصحاب المصلحة الذين لهم اهتمام كبير بمناقشة اليوم.

وما فتئت اليابان تبذل جهودا لحل مختلف المشاكل التي تواجه أفغانستان وآسيا الوسطى. ونحن نسعى جاهدين لتحقيق السلام والتنمية المستدامين في تلك المنطقة. ومن المؤسف أن الحالة الأمنية في أفغانستان لا تزال متقلبة، على الرغم من الجهود الهائلة التي تبذلها الحكومة الأفغانية والمساعدات التي يقدمها المجتمع الدولي، وأنها تشكل تهديدا لآسيا الوسطى. إن موقف اليابان المتمثل في أن إحراز تقدم حقيقي في عملية السلام بقيادة وملكية أفغانية وحده يشكل السبيل إلى إحداث تحسن كبير في الحالة الأمنية، يظل ثابت دون تغيير. وتدعو اليابان أفغانستان وأصحاب المصلحة الإقليميين الآخرين إلى الاتحاد سعيا إلى تحقيق نتائج ملموسة في الجولة الثانية من عملية كابل، التي ستعقد في شباط/فبراير.

وفي إطار جهودنا الرامية إلى تناول الصلة بين الأمن والتنمية في أفغانستان وآسيا الوسطى، تولي اليابان اهتماما خاصا لتنمية الموارد البشرية. وقد أكدنا مرارا وتكرارا اعتقادنا بأن إمكانات أفغانستان ومواردها البشرية يمكن أن ترسي الأساس لتحقيق التنمية الاقتصادية والاعتماد على الذات وتعزيز قدرة العمليات الحكومية في المستقبل.

في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، احتفلت أفغانستان بإطلاق العمل في مدينة كابل الجديدة، حيث نتوقع تشييد أكثر من ٢٥٠ ٠٠٠ وحدة سكنية على مدى ٣٠ عاما المقبلة. ومن دواعي سرورنا دعم بناء قدرات العديد من الخبراء الذين أجروا البحوث وخططوا لذلك المشروع الهام.

والهدف الرئيسي من التنسيق بين اليابان ومكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة في الأجل الطويل هو إنشاء مكاتب اتصال حدودية معنية بالمخدرات والجريمة وتدريب موظفي إنفاذ قوانين المخدرات. ونعتقد أن المتدربين الوافدين من آسيا الوسطى

وأفغانستان سيضطلعون بأدوار رئيسية في منع ومكافحة التطرف العنيف في المنطقة. وستواصل اليابان تلك المبادرات.

وأعتقد أن أصحاب المصلحة المشاركين في مناقشة اليوم متحدون في دعم أفغانستان لأن تحقيق الاستقرار والازدهار في أفغانستان لن يكتسي أهمية بالنسبة للمنطقة فحسب، بل للمجتمع الدولي بأسره. واستعدادنا لتقديم المساعدة إلى أفغانستان التي تعتمد على ذاتهايستند إلى الاتفاقات الدولية، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وإطار الاعتماد على الذات من خلال المساءلة المتبادلة. وإذ نقوم بالوفاء بالتزاماتنا، نتطلع إلى رؤية نتائج ملموسة من أفغانستان. ويجب علينا أن نشهد إحراز تقدم في عملية السلام في ٢٠١٨، وكذلك في الانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس المقاطعات. وستواصل اليابان القيام بدورها من أجل مستقبل أفضل لأفغانستان وشعبها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد بياجيني (إيطاليا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود بداية أن أهنئ كازاخستان على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير، وأن أشكرها على عقد هذه الجلسة الهامة والحسنة التوقيت للغاية. كما نرحب باعتماد البيان الرئاسي (S/PRST/2018/2) في هذه المناسبة.

ونؤيد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

تؤدي الشراكات الإقليمية دورا رئيسيا في التصدي للتحديات الأمنية والإنمائية التي تواجه أفغانستان. وتشترك بلدان وشعوب آسيا الوسطى تاريخا من العلاقات الثرية والمترابطة في المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية، وأفغانستان في صميمها – قلب آسيا، بالمعنى الحقيقي للكلمة. والخليط المعقد من التهديدات والتحديات والفرص عبر الوطنية التي تواجه منطقة آسيا الوسطى يؤثر اليوم تأثيرا مباشرا على الحالة في أفغانستان وعلى آفاق الحضارة والتنمية في الأجل البعيد. وأود أن أتناول ثلاث نقاط.

أولا، أود أن أشير إلى التهديدات الأمنية من الإرهابيين والجماعات المتطرفة العنيفة التي تعمل في أفغانستان. وفي إطار بعثة الدعم الوطيد التي تقودها منظمة حلف شمال الأطلسي، تواصل إيطاليا دعم شركائنا الأفغان من أجل تعزيز قدرات قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية. وفي الوقت نفسه، نرى أنه ثمة حاجة إلى وضع استراتيجية أوسع نطاقا تعالج الطابع المعقد والعابر للحدود الوطنية لظاهرة الإرهاب. لذلك فإن الدور البناء لجميع الأطراف الإقليمية والبلدان المجاورة ضروري في مكافحة خطر الإرهاب والتطرف العنيف، بما في ذلك من خلال حرمان هذه الجماعات من أي نوع من الملاذ الآمن. والاجتماع المقبل لعملية كابل، الذي نؤيده تأييدا تاما، يمكن أن يوفر الزخم السياسي اللازم لتلك الجهود المشتركة التي يجب أن تقترن بتجديد الالتزام بإحراز تقدم في عملية السلام والمصالحة التي يقودها الأفغان ويتولون زمامها.

ثانيا، إن التهديد الذي يشكله الإرهاب ومصادر تمويله يرتبط أيضا ارتباطا وثيقا جدا بمسألة الاتجار بالمخدرات. إننا نشعر بالقلق الشديد إزاء التطورات الأخيرة الواردة في التقرير الصادر مؤخرا عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المعنون ”الدراسة الاستقصائية عن الأفيون في أفغانستان لعام ٢٠١٧“، الذي يشير إلى زيادة كبيرة في زراعة الأفيون. وتؤيد إيطاليا المبادرات المختلفة في ذلك الصدد، مثل البرنامج الإقليمي لأفغانستان والبلدان المجاورة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. كما شاركنا في نجاح التعاون الثلاثي لتعزيز قدرات ضباط الشرطة الأفغانية في مجال مكافحة المخدرات.

ثالثا، فيما يتعلق بالتكامل الإقليمي والتنمية الاقتصادية، نؤيد بقوة رؤية حكومة الوحدة الوطنية لأفغانستان بوصفها مفترق طرق للتجارة والهياكل الأساسية في آسيا الوسطى.

إن الترابط أمر أساسي لتحقيق النمو والتنمية المستدامين في أفغانستان والمنطقة. ولذلك تعتز إيطاليا بالتزامها الطويل الأجل بتحقيق تلك الرؤية – بما في ذلك من خلال توجيه جزء كبير من مساعدتها المدنية الطويلة الأمد إلى أفغانستان لتمويل مشاريع الهياكل الأساسية للنقل والاتصالات الاستراتيجية، لا سيما في المنطقة الغربية من البلد.

ويمكن للآليات والمنظمات الإقليمية أن تضطلع بدور حاسم في جميع تلك المجالات وتوفر منبرا لتطوير القدرات الإقليمية وتبني الثقة المتبادلة. وفي ذلك الصدد، نشيد بدور ومبادرات مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على ضرورة اتباع نهج شامل لتحقيق الاستقرار والازدهار في المنطقة من خلال الربط بين الأمن والتنمية.

رفعت الجلسة الساعة ١٤/٠٥.